(أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه)
«في ميزان النقد والبلاغة»

الأستاذ الدكتـــــور
طلعت عبد اللّه بسيوني أبو حلوة
أستاذ مساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين
جامعة الأزهر/ فرع دسوق

الملخص

لقد بدأت هذا البحث بمقدمة ذكرت فيها أهمية هـذا الموضـوع ، وأسباب اختياره ، والبواعث على دراسته ، والدراسات السابقة ، وأهـم الصعوبات التي واجهتني فيه ، ثم الهيكل الذي جاء في صـورته مشـتملًا على مقدمة المؤلف ومباحثه التمهيدية ، وسبعة أبواب ، وخاتمة .

وأما الباب الأول فقد تناول فيه المؤلـف أهـم مـذاهب العلـماء في الإعجـاز القـرآني ، ودور قضـية الإعجـاز في نشـأة البلاغـة العربيـة ، كـما تناول جهود أبرز علماء البلاغة .

وأما الباب الثاني فقد عرّف فيه بعلمي المعـاني والبيـان ، ثـم ذكـر أهم المـذاهب في جهـات حسـن الكـلام ، وطريقـة كـلٍّ مـن عبـد القـاهر الجرجاني والسكاكي في دراسة البلاغة .

وأما الباب الثالث فقـد ذكـر فيـه أن مباحـث البيـان هـي التشـبيه والمجاز والكناية ، ثم تناول طريقة البلاغيين في حصر مباحـث البيـان في هذه المباحث الثلاثة .

وأما الباب الرابع فقد تناول فيه تعريف التشبيه ، ومزاياه ، وأهم أقسامه .

وأما الباب الخامس فقد بين فيه مفهوم كلٍّ من الحقيقة والمجـاز ، وأقسامهما ، وأهم علاقات المجاز المرسل .

وأما الباب السـادس فقـد تنـاول فيـه تعريـف الاسـتعارة ، وأهـم أقسامها .

وأما الباب السابع فقد بين فيه مفهوم الكناية ، والفرق بينها وبين المجاز ، ثم تناول أهم أقسامها .

وقد وقفت هذه الدراسة مع المؤلف فيما تناوله في مقدمته ومباحثه التمهيدية ، وتلك الأبواب السبعة بالعرض والمناقشة والنقد ، وبيان ما للمؤلف فيها وما عليه .

ثم شفعت ذلك بخاتمة سجلت فيها أهم النتائج والتوصيات التي أسفر عنها هذا البحث ، ثم ذيلت هذه الدراسة بثَبَت للمصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها ، والإفادة منها في هذا البحث .

(Amaali Ali Abdul Raazek in the Science and History of Rhetoric)
"In the point of view of criticism and eloquence."

Abstract
This research starts with an introduction in which the researcher indicates the importance , the reasons , the motivations of this study, He indicates also the importance of previous studies and the most important difficulties he faces during the research. The final form of the research consists of a biography of the author , preliminary studies, seven chapters and a conclusion.
The researcher mentions , the time and the place and the reasons for writing this study in the introduction and preliminary questions. Besides, he discusses the necessary attention, the preference of the honorable Arabic language, the care of the people and the emergence of its sciences.
As for Chapter One , the researcher indicates the most important views of semanticists in the Qur'an eloquence and the role of the question of eloquence in forming Arabic eloquence and the linguists' efforts in this field.
As for chapter two, He defines Arabic semantics and rhetoric and then mentioned the most important views in the areas of good speech. Next, he indicates

the method of Abdulqahir Aljirjani and ASSakaaki in the study of rhetoric.
As for chapter three, he mentioned the studies of simile , metaphor, and metonymy. Next, he discusses the methods of linguists in restricting the studies of the rhetoric.
Chapter four deals with the definition of simile, its advantages, and the most important sections.
Chapter five is divided between the concept of truth and simile, and their sections, and the most important relations of the metaphor transmitted.
Chapter Six deals with the definition of metaphor and its most important sections.
In chapter seven , he explained the meaning of metonymy, and the difference between it and metaphor, and then he discusses the most important sections.
This study supports the author with regard to his introduction and introductory talks, and those seven chapters of explanation and criticism . Finally, the researcher writes a conclusion in which shows what is for and against him. The study is followed by a bibliography which the researcher benefited from in this research.

الحمد لله الرحيم الرحمن ، صاحب الطَّوْل والإحسان ، خلق الإنسان ، علّمه البيان ، وأبانه به من سائر الحيوان ، وأنطقه فأَفْصَحَ بعجيب البلاغة وسِحْر البيان ، حمدًا لمن خصّ سيد الرسل بجوامع الكَلِم، وأَتَمَّ عليه سوابغ النِّعَم ، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على أشرف إنسان ، وسيّد ولد عَدْنان ، والمُبَلِّغ عن ربه - ﷻ - أعظم بيان ، والمُؤَيَّد بدلائل الإعجاز وواضح البرهان ، وعلى آله المختارين الأطهار ، والمصطفين الأبرار ، وعلى أصحابه نجوم الهُدى ، ومصابيح الدُّجى ، وذوي الشمائل الحِسان ، والخصال العظيمة كالجُمان ، رزقنا الله - ﷻ - العفو والغفران ، وألحقنا بهم في الفردوس أعلى الجِنان .

فإن علم البيان بمعناه العام كما فهمه البلاغيون المتقدمون - ويشمل كل فنون البلاغة – من أعظم علوم العربية الشريفة شأنًا ومنزلة، إن لم يكن أعظمها ، إذ بالبيان أصبح القرآن الكريم معجزًا ، وحديث النبي - ﷺ - تاليًا له في بلاغته ، وبالبيان كذلك امتاز الإنسان عن الحيوان ، واستطاع أن يعبر عن مكنونات ضميره ، ودخائل نفسه ، ويتواصل مع غيره ، وبه صُنِعَت العلوم والمعارف ، وتكونت الحضارات والثقافات ، وهذا المعنى العام هو ما قصده الجاحظ بقوله : " والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قِناع المعنى ، وهتك الحجاب دون الضمير ، حتى يفضي السامع إلى حقيقته ، ويهجم على محصوله كائنًا ما كان ذلك البيان ، ومن أي جنس كان الدليل ؛ لأن مدار الأمر ،

والغاية التي يجري إليها القائل والسامع ، إنما هو الفهم والإفهام ، فبأي شيء بلغت الإفهام ، وأوضحت عن المعنى ، فذلك هو البيان في ذلك الموضع "[١].

ويقول إمام البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني مبينًا فضل هذا العلم – وهو عنده يرادف البلاغة ، ويعني به الملكة اللسانية المبدعة في التعبير عن الأفكار والمشاعر – : " ثم إنك لا ترى علمًا هو أرسخ أصلًا، وأبسق فرعًا ، وأحلى جَنَىً ، وأعذب وِرْدًا ، وأكرم نِتاجًا ، وأنور سراجًا ، من علم البيان ، الذي لولاه لم تَرَ لسانًا يحوك الوَشْي ، ويصوغ الحَلْي ، ويلفظ الدُّرّ ، ويَنْفُثُ السِّحْر ، ويَقْرِي الشهد ، ويريك بدائع الزَّهَر ، ويجنيك الحُلْو اليانع من الثَّمَر ، والذي لولا تَحَفِّيه بالعلوم ، وعنايته بها ، وتصويره إياها ، لبقيت كامنة مستورة ، ولما اسْتَبَنْتَ لها يد الدَّهْر صورة ، ولاستمر السِّرار بأَهِلَّتها ، واستولى الخفاء على جملتها ، إلى فوائد لا يدركها الإحصاء ، ومحاسن لا يحصُرها الاستقصاء "[٢].

وبالبيان بمعناه الخاص – وهو يتضمن التشبيه والمجاز والكناية – عُرِفَ إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وتراكيب متفاوتة في وضوح

---

(١) البيان والتبيين ١ / ٧٦ / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / الطبعة السابعة / ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

(٢) دلائل الإعجاز : ٥ ، ٦ / تحقيق : محمود محمد شاكر / مطبعة المدني / القاهرة ، دار المدني / جدة / الطبعة الثالثة / ١٣١٤ هـ – ١٩٩٢م .

الدلالة عليه ، أي بعضها واضح ، وبعضها أكثر وضوحًا ، وبه اتسعت طرق التعبير ، وتفاوتت مقادير الكلام ، وتباينت طبقاته، واختلفت درجاته ، وبه يُحْتَرَز عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه .

وبالبحث والتنقير في المكتبة البلاغية في العصر الحديث وقعت عيني على هذا الكتاب للشيخ / علي عبد الرازق ، وبقراءتي وتأملي في هذا الكتاب وجدت فيه ما يجعله يستحق الدراسة والبحث لعدة أسباب، منها :

١- ما وجدته في هذا الكتاب من نقاشات ونقدات للمؤلف ، وكذلك آراء خالف فيها بعض المتقدمين ، وإضافات انفرد بها ، وغير ذلك ، الأمر الذي جعله يستحق الدراسة والبحث .

٢- أن الكتاب يعد محاولة لتجديد الدرس البلاغي وتطويره ، حيث إنه قد جاء بعد مرحلة استمرت الدراسة بالأزهر مدة طويلة – كما يرى الشيخ / عبد العزيز البشري - عاكفة على كتاب " التلخيص " للخطيب القزويني ، وشرحيه " المطوّل " و " المختصر " لسعد الدين التفتازاني ، وحاشية السيد الشريف على المطوّل ، واستغرقت هذه الكتب تلك المدة الطويلة من همّ الدارسين والباحثين والشارحين ، حتى أصبحت المادة العظمى لتروية علوم البلاغة لمتقدمي الطلاب في الأزهر الشريف ، وذلك مع ما فيها من تعقيد في عباراتها ، واعتساف في

بحوث فلسفية ومنطقية لا غناء لها في صنعة البيان[١]، فيعتبر هذا الكتاب امتدادًا لمحاولة تطوير الدرس البلاغي الذي نادى به مجدد ذلك العصر الإمام / محمد عبده الذي قام بنشر كتابي عبد القاهر الجرجاني " أسرار البلاغة " و " دلائل الإعجاز " وطالب بتدريسهما[٢].

٣- ما وجدته لهذا الكتاب من قيمة نَوَّه بها ، وأشار إليها أكثر من واحد ، حيث قال عنه الدكتور / محمد مهدي علام : " وفيه بحوث تدل على تفاعل الثقافة العريقة بالثقافة الحديثة "[٣] ، وقال الدكتور / إبراهيم مدكور : " وهي رسالة في علم البيان وتاريخه ، جاءت ثمرة الدروس التي تطوع بها عام (١٩١١م) ، وتمتاز بوضوح الأسلوب وسعة الاطلاع "[٤]، وقال الدكتور / محمد رجب البيومي : " وأراد علي عبد الرازق أن يستعين بكتابي عبد القاهر في دروس جديدة يلقيها على الطلاب ، فكتب مؤلفًا تحت عنوان " الأمالي " كان طليعة التأليف البلاغي المتحرر بعض الشيء من طريقة الحواشي ، وبهذا الكتاب بزغ

---

(١) المختار : ٢ / ٢٣ / مطبعة المعارف / بدون تاريخ .

(٢) المدخل إلى دراسة البلاغة العربية : ١٣٦ / د / السيد أحمد خليل / دار النهضة العربية / بيروت / لبنان / ١٩٦٨م .

(٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا : ١٣٧ / الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية / القاهرة / ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦م .

(٤) مع الخالدين : ١٣٨ / الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية / القاهرة / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

فجر جديد في التأليف البلاغي على يد علي عبد الرازق "[١]، وقال أيضًا في ثنايا حديثه عن دور المعاصرين في التجديد البلاغي : " أما الجديد حقًّا فهو ما نهض به قوم من مدرسة الإمام رزقوا البلاغة فطرة ، وحذقوها صناعة ، وأبدعوها فنًّا ، ثم اتجهت معارفهم إلى فنون من آثار الغرب قارنوا بينها وبين ما يعرفون في تراثهم العربي ، فأخذوا وتركوا ، وباعدوا وقاربوا ، ومن هؤلاء علي عبد الرازق في الأمالي "[٢]، فكان هذا الكتاب طليعة الفكر البلاغي المتجدد والمتحرر ، وبداية العودة بالبلاغة إلى الازدهار كما نادى بذلك ، وقام به رائد التجديد والإصلاح في العصر الحديث الإمام / محمد عبده .

وبالمطالعة والتنقيب والبحث في سجل البحوث والدراسات البلاغية لم أجد من تناول هذا الكتاب بدراسة مستقلة تبرز قيمته ومنزلته، وتتناوله عرضًا ومناقشة ، وإنما كل ما وجدته عنه هو مجرد إشارات عابرة مختصرة عن قيمته في حقل الدرس البلاغي ، ودوره في تجديد البلاغة العربية وتطويرها ، وذلك كما ذكر كلٌّ من الدكتور /

---

(١) موسوعة أعلام الفكر الإسلامي : ٣ / ٧٤٩ / / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / وزارة الأوقاف / القاهرة / جمهورية مصر العربية / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

(٢) أحمد حسن الزيات بين البلاغة والنقد الأدبي : ٢٧ / دار الأصالة / الرياض / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

محمد مهدي علام ، والدكتور / إبراهيم مدكور ، والدكتور / محمد رجب البيومي ، والدكتور / السيد أحمد خليل .

وتكمن أهمية هذا البحث في دراسة الفكر البياني للمؤلف في هذا الكتاب ، وعرضه ، ومناقشته ، وإبراز ما فيه من إضافات ، وبيان قيمته ومنزلته التي يستحق أن يتبوّأها في حقل التأليف البلاغي ، ومكانته في عِقْد درر البيان العربي ، حيث كان الكتاب موضوع البحث محاولة جادة لتطوير البلاغة العربية وتجديدها بحيث تكون بعثًا لبلاغة الإمام عبد القاهر ، وامتدادًا لها ، وكأنه امتثال لقول حافظ إبراهيم[1] :

وقد واجهتني في هذا البحث عدة صعوبات احتاجت إلى كثير من الجهد للتغلب عليها ، وإلا فقد يقف الباحث مكتوف الأيدي ، يقدم رجلًا ويؤخر أخرى ، ويضيع جهده ووقته سُدى ، وكان من أهم هذه الصعوبات ما يلي :

١- عدم وجود دراسات سابقة عن هذا الكتاب للاسترشاد والاستئناس بها ، والاهتداء بسبيلها .

٢- قلة المصادر التي تناولت التعريف بالمؤلف رغم شهرته ، والمصادر التي تحدثت عنه جاء أغلب حديثها موجزًا ، وكان أكثر

---

(١) ديوان حافظ إبراهيم : ٩٧ / من بحر البسيط / / تحقيق : أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الأبياري / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثالثة / ١٩٨٧م .

تركيزها في الحديث عن الضجة التي أثارها كتاب " الإسلام وأصول الحكم " ، هذا بالإضافة إلى أن كثيرًا من المصادر قد ضَنَّتْ بالحديث عن كثير من المعلومات عن سيرة المؤلف وحياته وأسرته وكتابه " أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه " ، وهو من الأهمية بمكان .

٣- إغفال عزو كثير من الشواهد ، ووجود كثير من الأخطاء المطبعية ، واضطراب في علامات الترقيم ، الأمر الذي قد يترتب عليه خطأ في فهم النص ، وهذا كان يتطلب جهدًا كبيرًا في مراجعة النص ، وإعادة قراءته وتأمله ، وربطه بسياقه ؛ ليتبين الصواب ، ويظهر مقصود المؤلف .

هذا ، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدمة ، وتمهيد ، ومقدمة المؤلف ومباحثه التمهيدية ، وسبعة أبواب ، وخاتمة .

فقد بَيَّنْتُ فيها أهمية هذا البحث ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ، وأهم الصعوبات التي واجهتني فيه ، والهيكل الذي جاء عليه البحث .

فقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه بعض المعلومات عن هذا الكتاب كسبب تأليفه له ، ومكان ذلك ، وزمانه ، وتحدث في مباحثه التمهيدية عن علاقة الأمم بلغاتها ، وعلاقة الإسلام باللغة العربية ، وعناية المسلمين بها ، ونشأة علومها .

فهو يشتمل على مجمل آراء العلماء في إعجاز القرآن ، وفائدة علوم البلاغة ، وأقدميّتها ، وجهود أبرز أعلامها كالجاحظ ، والإمام عبد القاهر، والزمخشري ، والسكاكي ، والخطيب القزويني ، ومدرسته.

فقد تناول فيه تعريف علمي المعاني والبيان ، وأهم المذاهب في جهات حسن الكلام ، وطريقة كلٍّ من عبد القاهر والسكاكي في دراسة البلاغة . : فقد ذكر فيه المؤلف أن علم البيان له ثلاثة أبواب : التشبيه والمجاز والكناية ، وتحدث فيه عن طريقة البلاغيين في حصر أبواب ذلك العلم في هذه الأبواب الثلاثة .

فقد تحدث فيه عن مجمل القول في مزاياه ، وتعريفه ، وأركانه ، وأهم أقسامه ، وبيان كل قسم .

فقد تناول فيه تعريفهما ، وأقسامهما ، وعلاقات المجاز المرسل .

فقد تعرض فيه لمفهوم الاستعارة ، وسبب جعلها في بحث مستقل برأسه ، وأهم أقسامها ، وبيان كل قسم .

فقد ذكر فيه تعريفها ، والفرق بينها وبين المجاز ، وأقسامها باعتبار المكني عنه ، ثم باعتبار الوسائط قلة وكثرة ، ووضوحًا وخفاء .

وقد تناولتُ هذه المباحث التمهيدية التي صدّر بها المؤلف كتابه، وتلك الأبواب السبعة ، كل باب على حدة ، بالعرض والدراسة والمناقشة والنقد ، وإبراز ما أضافه المؤلف ، وما خالف فيه غيره ، مع إدلائي برأيي ، وإيضاح ما للمؤلف وما عليه .

فقد سجلت فيها أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث ، وأبرز التوصيات التي أسفر عنها .

هذا ، وما كان في هذا البحث من صواب فمن توفيق الله – ﷻ – وعونه ، وما كان من سهو أو خطأ أو نسيان فمن نفسي ، وأحتسب على الله – ﷻ – ألا يحرمني فيه ثواب المجتهد أصاب أو أخطأ ، وحسبي شفيعًا حسن النية ، وصلاح الطويّة ، وصدق العزيمة ، وأسأله – ﷻ – أن يرزقه القبول الحسن ، وأن يجعله في ميزان الحسنات يوم القيامة .

التـمـهـيـد

ويتضمن التعريف بالمؤلف ، وأعماله ، ومؤلفاته ، ويشتمل ذلك على عدة نقاط تتمثّل فيما يلي :

أ – اسمه : علي بن حسن بن أحمد عبد الرازق[1] .

ب – مولده : ولد في قرية " أبو جرج " ، بمركز " بني مزار " ، بمحافظة المنيا ، بجمهورية مصر العربية ، سنة (١٣٠٥ هـ – ١٨٨٨م)[2] .

---

(١) الأعلام : ٤ / ٢٧٦ / خير الدين الزركلي / دار العلم للملايين / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة عشرة / ٢٠٠٢م ، معجم المؤلفين : ٢ / ٤١٧ / عمر رضا كحالة / مؤسسة الرسالة / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م .

(٢) السابق نفسه ، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي : ٣ / ٧٤٩ .

ج - نشأته : لقد نشأ الشيخ / علي عبد الرازق في أسرة عريقة وبيت كبير من بيوتات المال والعلم والسياسة ، أما من حيث المال فقد كان أبوه يمتلك سبعة آلاف فدان[١] ، وأما من حيث العلم فقد كان أبوه أيضًا من علماء الأزهر الشريف ، يَتَزَيّا بزيّ العلماء ، وكان صديقًا للأستاذ محمد عبده الذي دأب على زيارة حسن عبد الرازق ، وكان قد رأى كلٌّ من علي عبد الرازق وأخوه مصطفى عبد الرازق – وكانا يدرسان بالأزهر – في الإمام / محمد عبده نموذجًا صالحًا ، وقدوة علمية وخلقية ، وتأثرا به ، وسارا على منهاجه ، وكانا أثرًا من آثار النزعة الحرة في مدرسته[٢] ، وكان بيت الشيخ / حسن عبد الرازق ينتظم مجموعة من رجالات " حزب الأمة " من مثل زعيمه أحمد لطفي السيد باشا وأركان الحزب ومفكريه ، فلقد كانت

(١) أهم الكتب التي أثرت في فكر الأمة في القرنين التاسع عشر والعشرين : ١٦ / عبد الحميد أحمد أبو سليمان ، وآخرون / دار الكلمة / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٢٨ هـ - ٢٠١٧م ، الموسوعة الحرة " ويكيبيديا " على الشبكة العالمية " الانترنت " .

(٢) مع الخالدين : ١٣٤ ، ١٣٥ ، موسوعة أعلام الفكر العربي : ٣ / ٧٤٩ / معركة الإسلام وأصول الحكم : ٢٢ / د / محمد عمارة / دار الشروق / القاهرة / الطبعة الثانية / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م .

الأسرة أعمدة " حزب الأمة " ، ومن بعده " حزب الأحرار الدستوريين "[١]، كما عمل في " حزب المعارضة " لسعد زغلول[٢].

د – تعلمه : لقد دفع به والده إلى كُتّاب القرية ، فحفظ القرآن الكريم وهو صغير ، شأنه في ذلك شأن كثير من أترابه وأضرابه الذين حفظوا القرآن الكريم في سن مبكرة ، ثم التحق بالأزهر الشريف بالقاهرة ، وأقبل على دروسه بحب شديد ، ورغبة قوية ، فدرس فيه العلوم الشرعية واللغوية والعقلية على أيدي علماء أفذاذ وشيوخ كبار ، وكان من أهمهم والده ، والشيخ أحمد أبو خطوة ، والشيخ أبو عليان .

وعندما نشأت الجامعة المصرية سنة (١٩٠٨م) ؛ لتنهج في التعليم مناهج الحضارة الغربية التحق بها ، وجمع بين الدراسة فيها والدراسة في الأزهر الشريف .

وحصل على شهادة العالمية من الأزهر الشريف سنة (١٩١٢م) ، وألقى فيه دروسًا في علم البيان وتاريخه التي جمعها في كتاب تحت عنوان " أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه " الذي هو محل دراستنا هذه .

ثم سافر عقب تخرجه إلى إنجلترا علي نفقة أسرته ، والتحق هناك بجامعة " أكسفورد " عازمًا على دراسة الاقتصاد ، لكن اندلاع

---

(١) معركة الإسلام وأصول الحكم / ٢٣ .

(٢) الأعلام : ٤ / ٢٧٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٤١٨ .

الحرب العالمية الأولى حال دون ذلك ، الأمر الذي جعله يعود إلى مصر سنة (١٩١٥م)[١] .

٥- أعماله : بعد عودته من إنجلترا عُيِّنَ قاضيًا شرعيًّا سنة (١٩١٥م) ، وانتدب لتدريس الأدب بالمعهد الديني بالإسكندرية ، وله من خلال تدريسه فيه تعليقات أدبية على بعض أجزاء من كتاب " العقد الفريد " لابن عبد ربه[٢] ، واستمر في العمل بالقضاء حتى أصدر كتابه " الإسلام وأصول الحكم " الذي أثار ضجة كبرى ، وجدلًا واسعًا ، وأغضب عليه الملك فؤاد ملك مصر في ذلك الوقت ، وأثار عليه أيضًا حفيظة علماء الأزهر ، وشيوخه ، وهيئة كبار علمائه التي أصدرت قرارها بإخراجه من زمرة العلماء ، هذا بالإضافة إلى ما ترتب على هذا الكتاب من فصله من وظيفته ، وتجريده من شهادة الأزهر[٣] .

---

(١) ينظر في رحلة تعلمه : الأعلام : ٤ / ٢٧٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٤١٧ ، مع الخالدين : ١٣٦ ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا : ١٣٦ ، معركة الإسلام وأصول الحكم : ٢٣ .

(٢)مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا : ١٣٦ .

(٣)السابق نفسه ، الأعلام : ٤ / ٢٧٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٤١٨ ، معركة الإسلام وأصول الحكم : ٢٤ ، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي : ٣ / ٧٤٩ . وورد أنه تراجع عن الآراء التي ذكرها في هذا الكتاب . ينظر : الحق المر : ٣ / ١٨ / محمد الغزالي / نهضة مصر / الطبعة الأولى / ٢٠٠٥م ، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي : ٣ / ٧٥٠ ، ٧٥١ ، من أعلام العصر : ٣٠٧ -

وبعد فصله من وظيفة القضاء الشرعي انصرف إلى العمل بالمحاماة[١] ، وعندما عُيِّنَ أخوه الشيخ / مصطفى عبد الرازق باشا سنة (١٩٤٥م) شيخًا للأزهر ، أعاد الأزهر للشيخ / علي عبد الرازق اعتباره ، فدخل ثانية في زمرة العلماء !!![٢]

وانتخب عضوًا في مجلس النواب ، وكذلك مجلس الشيوخ ، وكان له فيهما مواقف رائدة رشحته ليكون وزيرًا للأوقاف[٣] . كما عُيِّنَ عضوًا بجمع اللغة العربية عام (١٩٤٨م) ، وشارك في كثير من أعماله ، كما شارك كذلك في كثير من لجانه ، وكانت آراؤه في المجالس الثلاثة ذات نقد وتوجيه[٤] .

وانتدب لإلقاء محاضرات في قسم الدكتوراه في الشريعة الإسلامية بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) ، كما انتدب لإلقاء محاضرات في معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة[٥] .

---

٣٠٩ / د / محمد رجب البيومي / الدار المصرية اللبنانية / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .

(١)الأعلام : ٤ / ٢٧٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٤١٨ .

(٢) معركة الإسلام وأصول الحكم : ٢٤ .

(٣)مع الخالدين : ١٣٧ ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا : ١٣٦ .

(٤)السابق نفسه ، معركة الإسلام وأصول الحكم : ٢٤ .

(٥)مع الخالدين : ١٣٨ ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا : ١٣٦ ، ١٣٧ ، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي : ٣ / ٧٥٢ .

و – مؤلفاته :

١- " أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه " ، وهو محل دراستنا هذه[١] ، وهو مجموعة من المحاضرات ألقاها سنة (١٣٣٠هـ - ١٩١١م) – كما ذكر المؤلف في مقدمة كتابه - على الطلاب في الجامع الأزهر[٢].

---

(١) طبعته مطبعة مقداد / التابعة لمكتبة النيل / مصر / ١٣٣٠ هـ ، وطُبِعَ طبعة أخرى ، حيث طبعته مكتبة الثقافة الدينية / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م ، ولكنها طبعته تحت عنوان " علم البيان وتاريخه " ، ولعل هذا الخطأ في العنوان جاء من دار النشر ، حيث لم تتثبت من العنوان الأصلي للكتاب ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الطبعة مع حداثتها لم تصنع شيئًا جديدًا في الكتاب من تحقيق وغيره ، وإنما كل ما أضافته فقط أنها صوّبت الأخطاء المطبعية التي وجدت في طبعة مطبعة مقداد مع أنها هي الأخرى وقع فيها أخطاء مطبعية أيضًا ، الأمر الذي يجعلنا نعتمد في بحثنا على طبعة مطبعة مقداد التي جاءت بالكتاب تحت العنوان الذي أشار إليه كل من ترجم للمؤلف ، وهو الأقرب إلى الصواب لا سيما أنها تمت في حياة المؤلف ، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف نفسه نَصَّ على كلمة " الأمالي " في مقدمة هذا الكتاب فقال : " ثم جمعت تلك الأمالي ، فأصلحت فيها ما تيسر إصلاحه ، وأخرجتها للناس كتابًا منشورًا " . أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه " : ٢ / مطبعة مقداد / التابعة لمكتبة النيل / مصر / ١٣٣٠ هـ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٢ ، وينظر : مع الخالدين : ١٣٨ ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا : ١٣٧ .

٢- " الإسلام وأصول الحكم " تحدث فيه عن الخلافة الإسلامية ونظام الحكم في الإسلام[١] .

٣- " الإجماع في الشريعة الإسلامية " وهو مجموعة من المحاضرات ألقاها على طلبة الدراسات العليا للشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة القاهرة[٢] .

٤- " من آثار مصطفى عبد الرازق " وهو عبارة عن مجموعة مقالات لأخيه وشقيقه الشيخ / مصطفى عبد الرازق جمعها ونشرها له بعد وفاته سنة (١٩٥٧م) أخوه الشيخ / علي عبد الرازق[٣] [٤] .

---

(١) طُبِعَ أكثر من طبعة منها : طبعته الأولى التي صدرت عن دار الهلال / ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥م ، وطبعة مكتبة الأسرة مع كتاب " أصول الحكم في الإسلام " د / عبد الرازق السنهوري / تقديم د / جابر عصفور / ضمن سلسلة الفكر / ٢٠٠٧م ، وطبعة دار الكتاب المصري / القاهرة ، دار الكتاب اللبناني / بيروت / تقديم / عمار علي حسن / ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م ، وطبعة دار التنوير / مع دراسة بقلم د / نصر حامد أبو زيد / الطبعة الأولى / ٢٠١٣م .

(٢)طبعته دار الفكر العربي / الطبعة الأولى / ١٩٤٧م .

(٣)طبعته دار المعارف / مصر / تقديم : د / طه حسين ، الشيخ / علي عبد الرازق / ١٩٥٧م .

(٤) ينظر في هذه المؤلفات الأربعة : الأعلام : ٤ / ٢٦٧ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٤١٨ ، مع الخالدين : ١٣٨ ، ١٣٩ ، معركة الإسلام وأصول الحكم : ٢٤ .

٥ – الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبّان الثورة الكمالية في تركيا / بالاشتراك مع رشيد رضا ، وعبد الرحمن الشهبندر[١] .

٦ – مجموعة مقالات ومباحث كثيرة في كبريات الجرائد والمجلات مثل: " السياسة " و " الهلال " في مناسبات ومواضيع شتى[٢] .

ز – وفاته : تشير كتب التراجم إلى أن المؤلف توفي في يوم الجمعة الموافق (٧ / ٦ / ١٣٨٦ هـ - ٢٣ / ٩ / ١٩٦٦م)[٣] .

وقد توفي الشيخ / علي عبد الرازق (القاضي والمحامي والشيخ والنائب والوزير والسياسي واللغوي) رحمه الله تعالى ، وبقيت آثاره مُدَوِّية في الآفاق ، وشاهدة بمفاخره وأمجاده ، وناطقة بمواقفه وجهوده ، ومعبرة عن آرائه وأفكاره ، ولله درّ أمير الشعراء أحمد شوقي حيث قال :

مَنْ سَرَّهُ ألّا يَموتَ فبالعُلا خَلُدَ الرجالُ وبالفِعالِ النابِهِ
ما ماتَ مَنْ حازَ الثَّرَى آثارَهُ واسْتَولت الدنيا عَلَى آدابِهِ[٤]

---

(١)طبعته دار الطليعة / بيروت / ١٩٩٦ .

(٢)مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا : ١٣٧ ، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي : ٣ / ٧٥١ ، معركة الإسلام وأصول الحكم : ٢٤ .

(٣)الأعلام : ٤ / ٢٧٦ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٤١٧ .

(٤)الشوقيات : ١ / ٨٥ / من بحر الرجز / دار الفكر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م .

وقول القائل :

لَيْسَ الفَتَى بِفَتيً لا يُسْتَضَاءُ بِهِ ولا تَكُونُ لَهُ فِي الأَرْضِ آثَارُ[١]

ح – وصف الكتاب محل الدراسة : قد جاء هذا الكتاب – وهو نِتاج أُولَى خطواته في التأليف ، وأصله محاضراته في علم البيان التي ألقاها متبرعًا في الجامع الأزهر[٢]– في طبعة مطبعة مقداد بعنوان " أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه " ، وجاء في اثنتين وعشرين ومائة صفحة من القطع المتوسط موزعة على مقدمة ، وبعض المباحث التمهيدية ، وسبعة أبواب ، وخاتمة ، ثم تبع ذلك صفحتان بدون ترقيم لتصويب الأخطاء ، ثم " فهرست " لموضوعات الكتاب في أربع صفحات مرتبة على ترتيب حروف " أبجد هوز " من الألف إلى الدال .

مقدمة المؤلف ومباحثه التمهيدية

لقد صَدَّرَ المؤلف كتابه بمقدمة مختصرة أعرب لنا فيها عن أصل هذا الكتاب ، وتاريخ ذلك ، ومكانه ، وذلك أن أصل الكتاب عبارة عن محاضرات في علم البيان ألقاها على الطلاب في الجامع الأزهر في

(١) لم أعثر على قائله ، وهو موجود في الشعر والشعراء : ١ / ٨٧ / من بحر البسيط / لابن قتيبة / تحقيق : أحمد محمد شاكر / دار الحديث / القاهرة / بدون تاريخ .

(٢) مع الخالدين : ١٣٦ ، ١٣٨ .

أوائل سنة ثلاثين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى - ﷺ - يقول: " في أوائل السنة الهجرية الحاضرة سنة ثلاثين وثلاثمائة وألف أمليت في الجامع الأزهر الشريف دروسًا في علم البيان ، تَوَخَّيْتُ فيها الفائدة الحقيقية للطلاب ، وتهذيب مباحث الفن مبلغ جهدي ، ثم جمعت تلك الأمالي فأصلحت فيها ما تيسر إصلاحه ، وأخرجتها للناس كتابًا منشورًا "[1] .

وهكذا فقد أغنانا المؤلف بهذه الكلمات الموجزة مؤنة البحث عن مصدر كتابه ، وتاريخ ذلك ومكانه ، ولولا تصريح المؤلف بذلك لكان كلامنا في هذا الأمر مبنيًّا فقط على الاجتهاد والحَدْس والتخمين ، حيث لم يوجد الدليل القاطع ، ولا البرهان الساطع .

وبناء على ذلك فإن ما ذكره الدكتور / محمد عمارة من أن أصل هذا الكتاب محاضرات ألقاها المؤلف على طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة أمر يجانبه الصواب ، ولعل ذلك جاء سهوًا منه[2] .

ثم شفع المؤلف حديثه عن المقدمة ببعض المباحث التمهيدية عن علاقة الأمم بلغاتها ودورها نحوها ، ثم علاقة الإسلام باللغة العربية ، ثم عناية المسلمين بها ، وكيف كانوا ينطقونها ويستخدمونها ، ثم استطرد بالحديث إلى نشأة علومها .

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٢ .

(٢)معركة الإسلام وأصول الحكم : ٢٤ .

فذكر أن الله – ﷻ – خص كل أمة بلغة ممتازة عن غيرها ، وترتبط بها قوة وضعفًا فقال : " فإن الله خص كل أمة من الناس بلغة ممتازة عن غيرها تسير مع الأمة سريعًا وبطيئًا ، ورفعة وانحطاطًا ، وموتًا وحياة "[١] ، وذكر كذلك مدى حرص كل أمة على لغتها ، وعنايتها بها ؛ لأن اللغة عنوان الأمة ، وضرب مثالًا لذلك بأمة الفرنسيين ومدى حرصهم على العناية بلغتهم والمحافظة عليها[٢] .

ثم بيّن علاقة الإسلام باللغة العربية ، ومدى تلازمها له ، وفضله عليها ، حيث نقلها من لغة العرب خاصة من أبناء قحطان وعدنان بوادٍ غير ذي زرع إلى لغة المسلمين عامة في كل بقاع الدنيا ، توجد معهم أينما وجدوا ، وتسير معهم أينما ساروا ، وترحل معهم أينما رحلوا ، فدخلت بلاد الهند والفرس وغيرهما ، وأصبحت لسان الإسلام ، ولغة علومه ، وشارة المسلمين ، الأمر الذي دفع المسلمين إلى العناية بها منذ أن اختارها الله – ﷻ – لغة لدينه القويم إلى قيام الساعة ، حيث أنزل بها كتابه ، وجعلها لسان نبيه[٣].

وذكر أن العرب قبل أن يتسع نطاق الإسلام ، ويدخل الناس من غيرهم في دين الله أفواجًا لم يكونوا في حاجة إلى علوم اللسان حين

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣ .

(٢)السابق : ٣ ، ٤ .

(٣)السابق : ٤ – ٦ .

كانت اللغة والإعراب عندهم ملكة وسجية وطبعًا ، لكن لما امتدت الفتوح الإسلامية إلى ما وراء بلاد العرب ، وتآخى العربي والعجمي في دين الله- ﷻ - وتطرق اللحن - وخاصة في الإعراب – إلى اللسان العربي ، والتوت ألسن بعض الناطقين بها ، جاء أمير المؤمنين سيدنا عليّ – كرّم الله وجهه ، ورضي عنه – بأبي الأسود الدؤلي ، وأمره باستنباط قواعد مضبوطة للغة ؛ ليرتسمها الدخيل العجمي ، ويلاحظها الأصيل العربي الذي اختلط بالعجم ، وخِيْفَ على سجيته اللغوية ، ومنذ ذلك العهد طفق العلماء ينظرون في اللغة لاستنباط قواعدها حتى نما الأمر وتطور ، وصار للغة علومٌ شتى ذات أصول وفروع ، وذات موضوع واحد ، هو اللفظ العربي ، وإن اختلفت جهة البحث وحيثيته[١] .

نشأة علوم اللغة

علم النحو والصرف : لقد بدأ المؤلف يتحدث بإيجاز عن نشأة هذه العلوم واحدًا تلو الآخر ، وبدأ بالحديث عن قواعد النحو والصرف باعتبار أن أول ما وقع من خطأ كان في الإعراب مستشهدًا بخبري أبي الأسود الدؤلي مع ابنته ، كما ذكر أن الإمام عليًّا – كرّم الله وجهه – وضع بابًا أو بابين في علم البناء ، فكانا أساس علم الصرف[٢] .

---

(١)السابق : ٦ – ٩ .

(٢)السابق : ١٠ .

وذكر تحت عنوان " تأثير العجم في علوم اللغة " أن اختلاط العجم بالعرب كما كان سببًا في تطرق اللحن إلى اللسان العربي كان أيضًا مما سهّل على العرب استنباط قواعد ذلك اللسان ، وذكر أن علماء العربية قد وضعوا قواعد النحو العربي قياسًا على قواعد النحو اليوناني والسرياني ، هذا إن لم يكونوا قد اقتبسوا كثيرًا من قواعده وضوابطه ، ثم ترك ذكر الأدلة على ذلك خشية الاستطراد الذي يخرجه إلى ميدان آخر على حين أن نظرة واحدة – كما يزعم – في النحو السرياني تكفي إثبات ما جنح إليه مستدلًا على ذلك بأن أغلب أئمة اللغة وأرباب اليد الطولى في وضعها كانوا عجمًا[١] .

وهذا الرأي الذي تبناه الشيخ / علي عبد الرازق قد شاركه فيه بعض العلماء المحدثين بسبب العلة نفسها أو غيرها[٢] ، ومن هؤلاء الأستاذ / أحمد أمين[٣] ، والأستاذ / إبراهيم مصطفى[٤] ، والأستاذ / أحمد حسن الزيات[٥] ، والدكتور / شوقي ضيف[٦] .

---

(١)السابق : ١١ – ١٣ .

(٢)رؤية جديدة في نشأة النحو العربي : ٥٨ – ٦٦ / د / صباح عبد الله محمد بافضل / مكتبة التوبة / الرياض / المملكة العربية السعودية ، مكتبة العزيزية / الدمام / المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى / ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م .

(٣)ضحى الإسلام : ٢ / ٢٨٥ / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة / مكتبة الأسرة / ١٩٩٨م ،

(٤)رؤية جديدة في نشأة النحو العربي : ٦٢ / نقلًا عن مجلة كلية الآداب : ٧١ / جامعة المنصورة / المجلد العاشر / ديسمبر / ١٩٤٨م .

(٥) تاريخ الأدب العربي : ٢٠٦ / دار نهضة مصر / الفجالة / القاهرة / بدون تاريخ .

(٦)المدارس النحوية : ١٤ ، ١٦ / دار المعارف / القاهرة / الطبعة السابعة / بدون تاريخ .

ونقل عن العلامة الألماني الأستاذ / ليتمان أنه ذكر أن أوجه الخلاف في هذه المسألة تتلخص في ثلاثة آراء : رأي يقول بأن النحو العربي نقل من اليونان إلى بلاد العرب ، ورأي يقول بأنه نَبَتَ عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها ، ورأي يقول – وهو الذي ذهب إليه ليتمان – بأن العرب أبدعوا علم النحو في الابتداء ، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ، لكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية السريانية في بلاد العراق تعلموا أيضًا شيئًا من النحو[١] .

ويرى كثير من علماء اللغة – وكأنهم يردون على الشيخ / علي عبد الرازق ومن وافقه في رأيه – أن الراجح في ذلك – وهو ما أميل إليه – أن النحو العربي نشأ في العراق نشأة عربية خالصة على مقتضى الفطرة ، ثم تدرج به التطور حتى كملت أبوابه غير مقتبس من لغة أخرى لا في نشأته ولا في تطوره ؛ إذ إنه من غير المُسَلَّم به أن يكون علماء العرب عيالًا على غيرهم فيما يتصل بنحوهم بعد اهتدائهم إلى اختراعه وابتكاره وإبداعه[٢] .

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١ ، ١٢ .

(٢)نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة : ١٢ ، ١٣ / الشيخ / محمد طنطاوي / تحقيق : سعيد محمد اللَّحّام / عالم الكتب / بيروت / لبنان / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م ، وينظر في أدلة هذا الرأي ورده على المخالفين له : الحلقة المفقودة في

يقول الدكتور / عبد العال سالم مكرم بعد عرضه لهذه القضية ومناقشة أدلتها : " وبعدُ ، فإن نسبة النحو إلى أبي الأسود بخاصة ، وإلى العرب بعامة بعد هذه الأدلة التي بسطتها حقيقةٌ من وجهة نظري واضحةٌ كالشمس في رائعة النهار "[١] .

علم الأدب : ثم تحدث المؤلف بعد ذلك عن علم الأدب ، وسماه " علم آداب اللغة " وكان حديثه عنه مضطربًا ، حيث ذكر مستخدمًا أداة الشرط " إن " – التي تفيد الشك – أنه أسبق علوم اللغة وجودًا بعد علمي النحو والصرف ، يقول : ويلوح لنا أن علم آداب اللغة العربية – إن صحّ أن يكون علمًا مستقلًّا – هو أسبقها وجودًا بعد علمي النحو والصرف "[٢] .

وذكر من علماء الآداب السابقين على علماء البيان والبديع الإمام الشافعي ، ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، والأصمعي[٣] ، وأنا – وإن كنت أوافقه على ذكر الأصمعي – فلا أوافقه على الإمام

تاريخ النحو العربي : ١٩ – ٢٨ / د / عبد العال سالم مكرم / مؤسسة الرسالة / بيروت / الطبعة الثانية / ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م ، رؤية جديدة في نشأة النحو العربي : ٨٠ – ٩٤ .

(١) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي : ٢٨ .

(٢) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٣ .

(٣) السابق نفسه .

الشافعي ولا محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ؛ لأن تصنيف العلماء يكون بحسب الصفة التي اشتهر العالم بها ، وكلٌّ من الشافعي ومحمد بن الحسن اشتهرا بالفقه وليس بالآداب ، وإن كان هذا لا يمنع من كونهما عالمين بالآداب .

ثم أوضح أنه من العسير تحديد اليوم الذي نشأ فيه علم آداب اللغة تحديدًا دقيقًا ، وإنما رَجَّحَ فقط أنه التالي لعلمي النحو والصرف ؛ لما بين النحو والصرف وبين أدبيات اللغة من تلازم بَيِّن لا يمكن انفكاكه ؛ إذ لا يمكن لأحد أن يتصدى لاستخراج قواعد الإعراب واشتقاق الكلم دون أن يكون قد ضرب في آداب العرب بسهم ، وعَلّلَ عدمَ وجود مؤلفات لعلماء الآداب السابقين تالية لمؤلفات علماء النحو والصرف مباشرة بأنه قد يكون وُجِدَت لهم مؤلفات ، لكن طالتها يد الزمن فبادت ، وكم للقوم من مآثر ذهبت وبادت[1] .

ثم أضرب بعد ذلك ، وذهب بظنه إلى أن علم آداب اللغة العربية قد يكون عريقًا في القدم ، وأن تاريخه قد يرجع إلى أيام الجاهلية الأولى بدليل وجود رواة للأشعار والأخبار والأنساب في العرب قديمًا ، ثم عَدَلَ عن القول بذلك – وهو عراقة علم الآداب في القِدَم – بحجة أنه يتناول تدوين العلوم في مؤلفات ، وظهورها في صورة علمية يحتكم إليها البحث ، ويستعمل فيها النظر ، و أن ذلك لم يكن

---

(١)السابق : ١٣ ، ١٤ .

إلا بعد انتشار الدولة الإسلامية ، وتمهد أسباب التأليف ، وذلك لم يكن إلا بعد أن فرغ الإمام علي – كرم الله وجهه – وأبو الأسود الدؤلي من تدوين النحو والصرف ، ووَضْع أساسهما ، ولا جرم أنهما سابقان على علم الآداب من هذه الجهة[١] .

وبهذا فقد جاء حديث المؤلف عن تحديد الأسبقية لأيٍّ من آداب اللغة أو النحو والصرف مضطربًا يجانبه فيه بعض التوفيق ، الأمر الذي جعله لم يستطع أن يقطع على سبيل الجزم أيّ العلمين أسبق وجودًا من الآخر .

علم العروض : ثم انتقل المؤلف إلى الحديث عن علم العروض ، فذكر أنه قد جاء تاليًا لعلم آداب اللغة ، وأن الذي وضعه هو الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة (١٧٤ هـ)[٢] .

وذكر أن دولة الأدب العربي قد ازدهرت في أوائل دولة العباسيين ، وأن مجال البحث في اللغة قد اتسع ، فأخذ البعض ينظر إلى أسباب تفاوت أساليب البلغاء والأدباء والعلماء ، الأمر الذي جعلهم يشتاقون إلى وضع علم يرسم ويحدد لهم قواعد البلاغة وأساليب القول ، ومن هنا جاءت الحاجة إلى وضع علم البلاغة ، هذا بالإضافة إلى قضية دينية عظيمة الشأن ، وهي قضية إعجاز القرآن

---

(١)السابق : ١٤ .

(٢)السابق : ١٥ .

الكريم التي شغلت بال علماء المسلمين ، ودفعتهم إلى البحث في معنى البلاغة والفصاحة لإدراك الوجه الذي صار القرآن الكريم به معجزًا ، وقد نزل بلسان العرب ولغتها[١] .

(١)السابق : ١٥ ، ١٦ .

الباب الأول : مجمل المذاهب في إعجاز القرآن

لقد استهل المؤلف الحديث عن نشأة علم البلاغة بالحديث عن نشأة القول في إعجاز القرآن ، ونقل عن الإمام الرازي بتصرف مجمل المذاهب في الإعجاز فقال : " وذلك حين نشأ القول بأن إعجاز القرآن ليس – كما يقول النظّام – من جهة أن الله- ﷻ – صرف العرب عن معارضته ، وأن كان ذلك ميسورًا لهم ، ولا من جهة أن أسلوبه مخالف لأسلوب الشعر والخطب والرسائل ، لا سيّما في مقاطع الآيات ، مثل : " يعلمون " و " يؤمنون " ، ولا من جهة أنه ليس فيه اختلاف وتناقض ، ولا لأنه اشتمل على أخبار مغيبة صحّ الإخبار عنها ، وصدق التنبؤ بها "[1] .

ولعل المؤلف لم يناقش هذه المذاهب ، ولم يذكر سبب بطلانها إيجازًا واختصارًا ؛ لأنه هنا ليس بصدد التفصيل ، وإنما ذكر ذلك بإيجاز ؛ ليدخل منه إلى الحديث عن نشأة علوم البلاغة .

ثم انتقل إلى الإمام عبد القاهر ، ونقل عنه بتصرف رأيه في الإعجاز ، وهو أن القرآن معجز بنظمه ، وأن العرب أعجزتهم منه مزايا ظهرت في نظمه ، وخصائص صادفوها في سياق لفظه ، وأنهم

---

(١)السابق : ١٦ ، وينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : ٢٦ – ٢٨ / فخر الدين الرازي / تحقيق : د / نصر الله حاجي مفتي أوغلي / دار صادر / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م .

وجدوا فيه اتساقًا والتئامًا ، وإتقانًا وإحكامًا بهر العقول ، وأعجز الجمهور[١] .

ثم ذكر أن رجحان هذا المذهب – وهو الإعجاز بالنظم – عند علماء المسلمين ، وشيوعه عندهم ، هو الذي دفعهم إلى البحث عن كنه هذه المزايا ، وتلك الخصائص التي لم تَدَعْ في نفس بليغ من بلغاء العرب وأدبائها موضع مطمع ، ومن هنا نشأت ووضعت البذور الأولى لعلوم البلاغة التي نمت ، وترعرعت بعد ذلك ، واستوت على سوقها ، فجاءت بعلومها الثلاثة : المعاني والبيان والبديع[٢] ، وبهذا فقد كانت قضية الإعجاز هي المحرك الأساسي ، والباعث الأهم ، والدافع الأصلي لوضع علوم البلاغة ، حيث وضعت على هامشها ، ونشأت في أحضانها ، ونمت في أكنافها .

ثم بَيَّنَ المؤلف فائدة علم البلاغة فيما نقله عن فخر الدين الرازي ما ملخصه أنها العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة و ماهيتها وأقسامها، والمستخرج لشرائطها وأحكامها ، والملخص والمحرر لفروعها وأصولها باحثًا عن دلالة القرآن الكريم على صِدْق خبر النبي محمد – ﷺ – ونبوته[٣] .

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٦ ، ١٧ ، وينظر : دلائل الإعجاز : ٣٩ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٧ .

(٣)السابق : ١٨ ، وينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : ٢٩ .

نشأة علم البلاغة وتطوره : وبعد أن توصل المؤلف إلى أن قضية الإعجاز بالنظم هي الباعث على البحث والنظر في مسائل البلاغة ذكر أيضًا أن نواة علوم البلاغة كانت موجودة قبل البحث في قضية الإعجاز ، يتجلى ذلك في الملاحظات النقدية والتوجيهية في العصر الجاهلي ، وكذلك عصر صدر الإسلام ، إذ إن عرب الجاهلية كثيرًا ما كانوا يضطرون إلى ولوج شيء من مباحث الفصاحة والبلاغة عندما كانوا يوازنون بين الشعراء ، ويفاضلون بين قول وآخر ، كما استدل بحديث الرسول - ﷺ - لجرير ين عبد الله البَجَلِيّ - ﷺ - الذي يشير إلى الإيجاز وعدم التكلف : " يا جَرِيرُ إذا قُلْتَ فأوجزْ ، وإذا بَلَغْتَ حاجَتَكَ فلا تَتَكَلَّفْ "[1] ، وغير ذلك من الشواهد التي ذكرها استدلالًا على أن البحث في أسرار اللغة العربية ، وأسباب الفصاحة ، أمر قديم عريق ، إلا انه لم يبلغ أن ينشئ علم البلاغة ؛

(١) الكامل في اللغة والأدب : ١ / ١٠ / المبرد / تحقيق : د / محمد أحمد الدالي / مؤسسة الرسالة / بيوت / لبنان / الطبعة الثالثة / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م ، ورُوِيَ هذا الحديث بلفظ " يا جَرِيرُ إذا قُلْتَ فَسَدِّدْ ، ولا تَتَكَلَّفْ إذا قُضِيَتْ حاجَتُكَ " في كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : ٣ / ٣٤٦ / رقم : ٦٨٦٤ / الهندي / تحقيق : صفوة السقا ، بكري حياني / مؤسسة الرسالة / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

لأنه كان بحثًا عَرَضِيًّا ، وآراء مبعثرة لا ينظمها كتاب ، ولا يؤلف بينها علم[١] .

الجاحظ : ثم ذكر أن البحث في علوم البلاغة بقي عَرَضِيًّا منثورًا في كتب شتى إلى أن جاء الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) بكتابه " البيان والتبيين " فجمع فيه محاسن القول وعيوبه ، وبحث طويلًا في سر البلاغة والفصاحة ، وتبعه في ذلك قدامة الكاتب ، وابن دريد ، وأبو هلال العسكري ، وغيرهم ، وهداهم البحث إلى كثير من المسائل ، لكنهم لم يعدو واضعي علم البيان – وإن كانوا قد مهدوا الطريق ، وأوضحوا المعالم – لأن مباحثهم فيها عبارة عن إملاءات غير وافية، وغير جارية مجرى البحث العلمي والنظر الفني[٢] .

عبد القاهر الجرجاني : وإذا ما وصلنا مع المؤلف إلى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) فقد وصلنا إلى الطود الشامخ الأشمّ ، والعَلَم العظيم الأهمّ في تاريخ البيان العربي ، حيث يمثل أهم حلقة في سلسة البلاغة ، فقد جاء بكتابيه " أسرار البلاغة " و " دلائل الإعجاز " ، وجمع ما تلاءم منها ، وهذّب مباحثها ، ورتب أبوابها ، وضمّ شتاتها ، وانتظم الكتاب الأول سِمْطًا من مباحثها ، كما انتظم الكتاب الثاني بقية المباحث مع استدراك ما أغفل ، وتفصيل ما أجمل

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٩ – ٢١ .

(٢)السابق : ٢١ ، ٢٢ .

، وهو أول من سلك هذا المسلك ؛ لذا استحق بحق وجدارة أن ينسب إليه الفضل في وضع علم البيان[١] .

بين السكاكي وعبد القاهر : لقد ذكر المؤلف نقلًا عن ابن خلدون رأيه بأن أبا يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) هو الذي مَخَضَ زبدة هذا العلم ، وهذّب مسائله ، ورتب أبوابه[٢] ، وذلك على خلاف ما اشتهر بين العلماء ، وتداوله المؤلفون من أن عبد القاهر هو الذي نَظَمَ منثور لآلئ هذا العلم ، لكن بالنظر والتأمل فيما فعله عبد القاهر نجد أنه يبقى هو صاحب اليد الطولى ، والمآثر الجُلّى في اختراع مباحث البيان ، وتهذيبها ، وضبطها ، وتدوينها ؛ ولذا يعد بحق واضع هذا العلم ؛ لأن السكاكي - رغم جهده المعروف والمشكور في إعادة الترتيب ، وجمع المتفرق وتنظيمه - لم يكن مبتدعًا لشيء من فنونه ، ولا واضعًا لشيء من قواعده ، حيث جاء بعد عبد القاهر وقد تمهدت البلاغة تمهيدًا ، وتمت بناء وتحديدًا ، وانحصرت أصولها وفروعها ، وظهرت أسرارها وكنوزها ، واتضحت مباحث كل من المعاني والبيان[٣] .

---

(١) السابق : ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) السابق : ٢٣ ، وينظر : المقدمة : ٢ / ٣٧٥ / ابن خلدون / تحقيق : عبد الله محمد درويش / دار البلخي / دمشق ، مكتب الهداية / دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨

وقد نقل المؤلف عن السكاكي بعض النصوص التي تؤكد وتدل على أنه كان دوره الأبرز في ترتيب الأبواب ، وتهذيب المسائل ، وتقنين القواعد ، وأنه مسبوق بوضع مباحث هذا الفن وأبوابه ومسائله[١] ، لكن ذلك قد جاء منه على حساب أنه أحال البلاغة إلى مجموعة من القواعد والتعريفات والتقسيمات الجامدة ، كما جاء أيضًا على حساب التذوق الفني والتحليل الأدبي الشواهد .

يقول الدكتور / علي عشري زايد بعد أن عرض دور عبد القاهر في علمي المعاني والبيان وجهوده الجبارة ، وإضافاته لهما : " الأمر الذي يمكن معه القول باطمئنان بأن عبد القاهر هو الذي أرسى دعائم علم البيان كما أرسى دعائم علم المعاني "[٢] .

الزمخشري : ثم انتقل المؤلف إلى الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) الذي يعد بحق امتدادًا لدراسة عبد القاهر ، وذكر أنه ينبغي أن يعد بعد عبد القاهر في صدر الواضعين لفن البيان بفضل ما بذله في تفسيره " الكشاف " ، حيث طبّق القواعد والأساليب البلاغية التي أوضحها

---

(١) السابق : ٢٧ – ٢٩ ، وينظر : مفتاح العلوم : ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤٢٢ / السكاكي / تحقيق : نعيم زرزور / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

(٢) البلاغة العربية : ٩٢ / مكتبة الآداب / القاهرة / الطبعة العاشرة / ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧م .

ورسمها عبد القاهر في تفسيره للقرآن الكريم حتى غدا هذا التفسير عمدة البيانيين ، وإمام العلماء والطالبين ، لكنه لم يشتهر اشتهار السكاكي رغم سبقه عليه بنحو قرن من الزمان ، وعلل المؤلف ذلك بأن الزمخشري سار في مباحث البيان على منهج عبد القاهر ؛ فلذلك لم يكن له من السبق ما كان لعبد القاهر ، ولا من الاختراع والتقنين ما كان للسكاكي[١] ، هذا بالإضافة إلى أن الزمخشري لم يترك في البلاغة كتابًا مستقلًا ، وإنما كانت بلاغته – كما ذكر الدكتور / محمد أبو موسى – كأنها تائهة في تفسيره[٢]

علوم البلاغة بعد السكاكي : ثم تعرض المؤلف لعلم البيان بعد السكاكي بعد أن أصبح علمًا قائمًا بذاته ، متميز الموضوع ، واضح الأصول والفروع ، قريب التناول ، سهل المأخذ ، وأضحى التهذيب والإصلاح فيه أمرًا سهلًا ميسورًا لمن شاء ذلك من العلماء، وذكر أنه جاء بعد السكاكي بجيل من الزمن أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجَيّاني سنة (٦٠٠ – ٦٧٢ هـ) فكتب في هذا الفن ، وعُدَّ ممن لهم فيه يد ، واعتذر عن ذكر ما

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٠ .

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية : ٣٩ / مكتبة وهبة / القاهرة / الطبعة الثانية / ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٠ .

أدخله من إصلاح لعدم اطلاعه على كتاب له في هذا الفن ، وإنما اكتفى بعَدّه من المصلحين تبعًا لمن ذكره من المؤلفين[١] .

والشيخ / علي عبد الرازق هنا قد اعترف بعدم وقوفه على مُؤَلَّف لهذا العالم يبين جهده ودوره في علم البيان ، وبنى كلامه على آراء من سبقوه ، وعدوه من المصلحين ، ولكن مع هذا الاعتراف الذي يدل على أمانته العلمية ، فقد كان لنا معه حيال حديثه عن هذا العالم وقفتان .

الوقفة الأولى : أن المؤلف خلط هنا بين الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجَيّاني سنة (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) النحوي المشهور صاحب الألفية وابنه بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الجَيّاني سنة (٦٤٠ - ٦٨٦ هـ) المعروف والمشهور بابن الناظم صاحب كتاب " المصباح في المعاني والبيان والبديع "[٢] ، وهو كتاب اختصر فيه ابن الناظم القسم الثالث الخاص بالبلاغة من كتاب " مفتاح العلوم " للسكاكي ، ويبدو أنه أول من حصر البلاغة في هذه العلوم الثلاثة ، واختصاره هذا عظيم الحسن ، ولا سيما أنه أخلاه من التعقيدات المنطقية والفلسفية والكلامية التي

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٠ ، ٣١ .

(٢) طُبِعَ هذا الكتاب في مكتبة الآداب / القاهرة / تحقيق : د / حسني عبد الجليل يوسف / بدون تاريخ .

أودعها السكاكي كتابه ، ومما يؤكد قيمة هذا الكتاب أنه " استمر رَدَحًا طويلًا من الزمن قِبْلة طلاب البلاغة في بلاد المغرب ، وعني بشرحه جماعة من المؤلفين ، فكان مَثَلُه في تلك البلاد مَثَلَ تلخيص الخطيب القزويني في البلاد الشرقية "[1] .

الوقفة الثانية : أنه لم يستطع أن يدرك ما أدخله ابن الناظم في علم البيان من الإصلاح ، وعلّلَ ذلك بأنه لم يقرأ له في هذا الفن كتابًا ، وعَدّه من المصلحين تبعًا لمن ذكره من المؤلفين ، وكان الأولى به – وإن كان فيما ذكر عذر له ، ودليل على أمانته العلمية – أن يبحث عن هذا الكتاب ، إذ ربما لو عثر عليه وقرأه لكان له فيه رأي آخر غير الذي قَلَّدَ فيه من سبقوه .

الخطيب القزويني : ثم انتقل المؤلف إلى الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) وكتابيه " التلخيص في علوم البلاغة " و " الإيضاح في علوم البلاغة " ، وذكر أن كتاب التلخيص قد بلغ من الشهرة والذيوع عند البلاغيين ما لم يبلغه كتاب آخر ، فتبارى في شرحه وبيان ما فيه الشراح وأصحاب الحواشي والتقارير ، ونَظَمَه البعض كما فعل السيوطي في " عقود الجمان " والأخضري في " الجوهر المكنون " ، وأنه يعد عند الأزهريين الأول الذي لا يبارى ، والآخر الذي ليس بعده غاية لمطمع ، وأنه قيمة علمية في ذاته يمكن أن يقام منها شبه

---

(١) البيان العربي : ٣٦٤ / د / بدوي طبانة / مكتبة الأنجلو المصرية / القاهرة / الطبعة السادسة / ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦م .

حجة لأنصاره ومحبيه ، ثم ذكر أنه لا يعرف له تلك القيمة في تاريخ علم البيان ، وأنه لا ينظر إليه إلا نظرة فاترة ليس فيها شيء من الإعجاب ، حيث إنه لم يُعَدّ إلا تلخيصًا للقسم الثالث من كتاب " مفتاح العلوم " للسكاكي ، ولم يُحْدِثْ في جوهر البيان تغييرًا يذكر ، وعملًا يُقَدّر[١] .

واستشهد المؤلف على كلامه بما نقله عن الخطيب في صدر هذا الكتاب مما يبين دوره في ذلك حيث قال " وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها ، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ، ولا بالإشارة إليها "[٢] . ونقل عن كلٍّ من سعد الدين التفتازاني ، وابن يعقوب المغربي ، وبهاء الدين السبكي تعليقهم في بيانهم للزوائد التي ذكر الخطيب أنه انفرد بها[٣] ، ثم قال المؤلف بعد ذلك : " ثم إننا بعد استقراء ما جاء به المصنف في كتاب " التلخيص"، وتصفّح ما كتبه السكاكي في هذا الفن لم نعرف

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣١ ، ٣٢ .

(٢)التلخيص في علوم البلاغة : ٢٣ / شرح : عبد الرحمن البرقوقي / دار الفكر العربي / الطبعة الأولى / ١٩٠٤م ، وينظر : أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٢ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٣ ، ٣٤ ، وينظر : مختصر السعد ، مواهب الفتاح ، عروس الأفراح – ضمن شروح التلخيص – : ١ / ٦٢ / دار السرور / بيروت / لبنان / بدون تاريخ .

مواطن تلك الزيادة التي ذكرها المصنف ، اللهم إلا ما اعترض به على السكاكي في بعض المواضع ، وما ذهب إليه في تحقيق الاستعارة بالكناية – كما يؤخذ من كلام السعد في المطول – وهي زيادة ليست في جوهر الفن ومعدنه"[١] .

بينما يرى الدكتور / شوقي ضيف – ورأيه أقرب إلى الإنصاف ، وذلك ما أرجحه – أن كتاب التلخيص ذو قيمة في هذا الفن ، حيث عمد فيه الخطيب إلى كل ما في كتاب مفتاح العلوم من تعقيد ، فأخلى تلخيصه منه إلا قليلًا ، وناقش السكاكي في غير موضع ، وطرح بعض تعريفاته الملتوية ، ووضع مكانها تعريفات أكثر دقة ووضوحًا، كما استفاد فيه أيضًا من كتابي عبد القاهر ، وكشاف الزمخشري ، هذا بالإضافة إلى بعض الآراء التي أدلى هو بها[٢] .

وبناء على ذلك فلا أوافق المؤلف على رأيه ، فللخطيب في هذا الكتاب جهد يشكر ولا ينكر ، ويد تحمد ولا تجحد ، حيث اختصر وهذّب، وناقش وعارض ، ورَدَّ ورَجَّحَ ، وأضاف بعض الإضافات ، ولكن الذي قلل من قيمة هذا الكتاب زخم الشروح والحواشي والتقارير التي دارت حوله ؛ لأن أغلب أصحابه – إن لم يكونوا كلهم – قد

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٤ .

(٢)البلاغة تطور وتاريخ : ٢٣٦ / د / شوقي ضيف / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثامنة / ١٩٩٢م .

استولت عليهم النزعة المنطقية والفلسفية ، وغلبت العجمة والأسلوب التقريري على أسلوبهم ، الأمر الذي أبعدهم كثيرًا عن الحس الأدبي والجانب الذوقي ، يقول الشيخ / عبد الرحمن البرقوقي مشيرًا إلى هؤلاء وأثرهم السلبي على هذا الكتاب : " ظهر حَواليْ ذلك قوم درجوا من عش الفلسفة ، فوضعوا على هذا الكتاب الشروح والحواشي ، وسلكوا بهذا العلم مسلكًا تنكره اللغة، ويستهجنه البلغاء ، فأغمضوا عن أسرار البلاغة ، وتشبثوا بالفلسفة ، وحَمِيَ بينهم وطيس المناظرة حتى أتوا على الذَّماء[1] الباقي من هذا العلم ، وحتى أضحى وقد انهالت دعائمه ، وتنكرت معالمه"[2] .

وأما الكتاب الثاني " الإيضاح في علوم البلاغة " فقد جعله الخطيب القزويني كالشرح لكتاب التلخيص السابق ، وتفصيل مجمله ، وبيان مشكله ، واستدرك فيه ما فاته مما ذكره عن السكاكي وعبد القاهر ، لكن المؤلف قلَّل من القيمة التاريخية لهذا الكتاب في علم البيان ، واكتفى في بيان مقداره بنقل جزء من خطبة الخطيب القزويني ؛ ليكشف من خلاله قيمة هذا الكتاب ، ثم علق على قول

---

(١) الذَّماء : بقية النَّفْس والروح في المذبوح . لسان العرب / مادة : ذمي / ابن منظور / دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م .

(٢) مقدمة شرح التلخيص في علوم البلاغة : ٤ .

الخطيب : " وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري ، ولم أجده لغيري "[١] فقال : " وقوله : " ما أدى إليه ... " إلخ ، لا نقول فيه شيئًا غير ما قلناه عند نظيره من كلام التلخيص[٢] " [٣] ، يقصد أن الخطيب يدعي أنه أتى بالجديد ، وجاء بالمزيد الذي يخدم علم البيان، والحقيقة أنه لم يخدم علم البيان ، وإنما " خدم كتب السابقين، فأحسن – جزاه الله – خدمتها ، جمع شتاتها ،وفصل مجملاتها ، وهذّب قواعدها ، وأحكم ترتيبها وتبويبها ، ففضله في ذلك كبير ، وعمله جليل ، ولكنه لم يخدم علم البيان في نفسه ، فهو خادم الكتب لا خادم العلم "[٤] .

لكن الأمر على عكس ما يرى المؤلف ؛ لأن خدمة كتب علم البيان هي في حقيقتها وأصلها وجوهرها خدمة لهذا العلم ، هذا بالإضافة إلى

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة : ١ / ٧٦ / تحقيق : د / محمد عبد المنعم خفاجي ، د / عبد العزيز شرف / دار الكتاب المصري / القاهرة ، دار الكتاب اللبناني / بيروت / لبنان / ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

(٢) يقصد بكلام التلخيص قول الخطيب الذي نقله عنه أثناء حديثه عن كتاب التلخيص : " وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها ، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ، ولا بالإشارة إليها " ينظر : التلخيص في علوم البلاغة : ٢٣ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٢ .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٥ .

(٤) السابق نفسه .

أن هذا الكتاب – كما يقول الشيخ / عبد المتعال الصعيدي - : " جاء وسطًا بين إيجاز التلخيص ، وإسهاب عبد القاهر . وكان بهذا هو الكتاب الممتاز على غيره من كتب البلاغة القديمة "[١] .

ويرى الدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي : أن كتاب الإيضاح يمتاز بأنه " أوفى كتاب في بحوث البلاغة ، وهو أوضح الكتب المؤلفة فيها نظامًا وأسلوبًا ، وهو كثير البحث والتعمق والاستنباط لأسرار البلاغة العربية ، فوق أنه كتاب تطبيقي جميل في البلاغة "[٢] ، ويقول الدكتور / بسيوني عبد الفتاح فيّود عن دور الخطيب القزويني في هذا الكتاب : " وهو فيه أقرب إلى روح عبد القاهر ؛ إذ نراه يحلل ، ويوضح ، ويكثر من الشواهد ، مبرزًا ما فيها من أسرار ودقائق "[٣] .

السيوطي : ثم انتقل المؤلف إلى حافظة زمانه - وإن شئت قلت خاتمة الحفاظ – ومجدد قرنه الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ،

---

(١) بغية الإيضاح : ١ / ٦ / مكتبة الآداب / القاهرة / الطبعة السابعة عشرة / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م م .

(٢) مقدمة كتاب الإيضاح في علوم البلاغة : ١٧ .

(٣) علم البديع : ١١٠ / مؤسسة المختار / القاهرة ، دار المعالم الثقافية / الأحساء / المملكة العربية السعودية / الطبعة الثانية / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

وذكر من أسماء مؤلفاته عشرة في علم البيان[1] ، على أنها تآليفه في هذا الفن ، ولكن من يطالع ثَبَتَ مؤلفات السيوطي يجد له مؤلفات أخرى في ذلك العلم سواء كانت متخصصة في البلاغة مثل " جَنَى الجناس " ، و" الجمع والتفريق بين الأنواع البديعية " ، وهو شرح بديعيته التي عارض بها ابن جابر الأندلسي في بديعيته في مدح النبي ﷺ ، أو غير متخصصة في البلاغة مثل كتابه " المزهر في علوم اللغة " و " الإتقان في علوم القرآن " و " معترك الأقران في إعجاز القرآن " ، وفي هذه الكتب جهود عظيمة وكبيرة للسيوطي في

---

(١) هذه المؤلفات هي : (١- نكت على التلخيص تسمى الإفصاح . ٢- عقود الجمان ، وهو عبارة عن منظومة لكتاب التلخيص للخطيب القزويني . ٣- شرح عقود الجمان ، وهو شرح لمنظومته " عقود الجمان " . ٤- شرح أبيات تلخيص المفتاح . ٥- مختصره . ٦- نكت على حاشية المطول للفناري . تنبيه : ورد في " أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه " صـ ٣٦ بلفظ " الفنري " ، والصواب ما أثبته نقلًا عن مخطوط الحاشية وكتب التراجم . ٧- حاشية على المختصر . ٨- البديعية ، وهي منظومته المسماة " نَظْم البديع في مدح خير شفيع " ، تقع في مائة وثلاثة وثلاثين بيتًا عارض بها بديعية ابن حجة الحموي . ٩- النِّقاية . ١٠- شرحها المسمى " إتمام الدِّراية لقراء النِّقاية ") . ينظر : أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه: ٣٦ .

البلاغة وإعجاز القرآن الذي أفرد له الجزء الأول من " معترك الأقران في إعجاز القرآن " .

ووقف الشيخ / علي عبد الرازق مع السيوطي في " عقود الجمان " و " النِّقاية " وشرحيهما فقط ، وذكر أن باقي مؤلفاته قد قصد بها خدمة كتب معينة على طريقة لا تؤثر في الفن شيئًا[١] .

وذكر أن ما ذكره السيوطي في كتاب " النِّقاية " وشرحه ما هو إلا مجرد مختصر نافع للمحصلين ، وأنه لا يزن في تاريخ البيان فتيلًا ولا قطميرًا ، كما ذكر أنه لم يجئ بشيء من جوهر البيان في " عقود الجمان " وشرحه غير ما جاء به الخطيب القزويني ، وبذلك يكون السيوطي بكتبه مجرد خادم للخطيب القزويني كما كان الخطيب بكتابيه مجرد خادم للسكاكي[٢] .

وأنا – وإن كنت أوافق الشيخ / علي عبد الرازق في كثير من رأيه تجاه السيوطي في كتابيه " عقود الجمان" و " النِّقاية " وشرحيهما نظرًا لمنهج التجميع والنقل الذي يغلب على السيوطي - فقد أختلف معه لما كان للسيوطي من مناقشات وانتقادات وزيادات ، وإصلاح نقص ، و توضيح غامض ، وضم متفرق ، وذلك كله وغيره مما انفرد به السيوطي يصب في خدمة هذا الفن ، هذا بالإضافة إلى أن

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٦ .

(٢)السابق : ٣٦ ، ٣٧ .

بحث السيوطي لمسائل البيان في كتابيه " الإتقان في علوم القرآن " و " معترك الأقران في إعجاز القرآن " كان أحسن من بحث الخطيب لها ؛ لأنه تحرر فيها من منهج السكاكي والخطيب ، وانصرف إلى استخراج ما في القرآن من أسرار بلاغته وإعجازه ، وبيان فوائده ودفائنه ، وإيضاح مكنوناته ورموزه[١] ، ولعل الشيخ / علي عبد الرازق لو اطلع على جهود السيوطي في هذين الكتابين خصوصًا لكان له تجاه جهوده في خدمة البيان رأي آخر .

ثم ذكر المؤلف – وأنا أوافقه فيما ذكر – أن جهود البلاغيين جفّت ، ووقفت بالبيان عند الحد الذي وصل إليه الخطيب القزويني في كتابيه ظنًا منهم أن الأول لم يترك للآخر شيئًا ، وأنه ليس في الإمكان بأبدع مما كان ، فوقفت جهودهم بعد ذلك حول الشروح والحواشي والتقارير تبحث في استخراج الكنوز والخفايا والدفائن من الكتب السابقة ، وأخذت تعتصرها اعتصارًا ، وتقلبها ظهرًا لبطن لاستخراج ما يمكن استخراجه ، وما لم يمكن استخراجه واستخلاصه يترك لمن يأتي بعد ذلك لعله يستطيع !!![٢]

---

(١) جلال الدين السيوطي وجهوده البلاغية : ٨ / د / عمر راشد حسن خليل / رسالة دكتوراه / كلية الآداب / الجامعة الأردنية / ٢٠٠٢م .

(٢) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٣٧ ، ٣٨ .

وبعد أن ذكر المؤلف أن البيان قد وقف عند الحد الذي انتهى إليه الخطيب القزويني عاد إلى السيوطي ؛ ليكمل رأيه فيه هو وأمثاله قائلًا " ولعل الإمام السيوطي لم يُعَدّ في تاريخ علم البيان إلا لأنه كتب فيه كتبًا مستقلة قائمة بذاتها عُرِفَتْ للناس ، وطبع بعضها ، ولولا ذلك لأهمل اسمه كما أهمل اسم كثير ممن تقدموه ، وكانوا من هذا العلم في مثل درجته أو يزيدون ، ومن أشهر هؤلاء العلامة سعد الدين التفتازاني ... وإذ لم نجد له كتابًا في البيان قائمًا بذاته رجحنا أن ذلك هو السبب في إغفاله من تاريخ هذا العلم ... ومثل الإمام السعد في ذلك السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني وغيرهما ، فما كان هؤلاء - ولا حياء في الحق – إلا خُدّامًا لكتب السابقين ، وعيالًا عليهم ، دون أن يكونوا خُدّام علم البيان من حيث ذاته ، والحق الذي نجنح إليه أن السيوطي أخوهم في ذلك ، وهم فيه سواء "[1] .

ولست مع المؤلف في ذلك ؛ لأن خدمة علم البيان – وكذلك سائر العلوم – لا تتوقف على التأليف المستقل فيه ، ودور العلماء تجاه خدمة أي فن لا يقف عند هذا الحد ، بل يمتد ؛ ليشمل الشرح والاختصار ، والتنقيح والتهذيب ، والتقنين والتقعيد ، والمناقشة والترجيح ، والقبول والرد ، وغير ذلك مما يساعد على نمو العلوم

---

(١) السابق : ٣٨ ، ٣٩ .

وتطويرها وتهذيبها وإصلاحها وتقريبها للناس في أجمل صورها ، وأبهى حُلَلها ؛ ولذا فإنه يبقى للسيوطي وغيره ممن أسهم في هذا الفن دوره بقَدْر ما قَدّمَ في أي مجال يفيد البيان ، ويعود عليه بالثمرة النافعة .

الباب الثاني : تعريف كلٍّ من علمي المعاني والبيان

لقد ذكر المؤلف في مفتتح حديثه عن هذا الباب أن علم البيان أخذ في تاريخ نشأته شكلين مختلفين ، وذكر أن الشكل الأول يبدأ منذ بداية نشأته ، وينتهي بعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، وهؤلاء الأوائل أصحاب ذلك الشكل كانوا يتناولون قواعد علم البيان باعتباره جزءًا لا ينفصل من علم يبحثون فيه عن أسباب بلاغة الكلام ، وأسرار حسنه وفصاحته ، فلم يفرقوا بين ما هو من مباحث علم البيان ، وما هو من مباحث علم المعاني ، فكان العلمان عندهما علمًا واحدًا ، موضوعه هو البحث في خصائص اللسان العربي ، ومعرفة أسرار البلاغة في الكلام ، ودلائل الإعجاز وأسراره في كتاب الله العزيز ، وأن الشكل الثاني يبدأ من السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) إلى وقتنا هذا ، وعلى يد السكاكي ومن تبعه انشطرت مباحث البلاغة إلى شطرين جعلوا كل واحد منهما علمًا مستقلًا ، سموا الأول منهما المعاني ، والثاني البيان[1] .

وبناء على ذلك فقد أخطأ بعض من قام بتحقيق كتابي عبد القاهر ونشرهما كالإمام / محمد عبده ، والدكتور / عبد الحميد هنداوي ، وياسين الأيوبي وغيرهم ، وكتب تحت " دلائل الإعجاز " وهو عنوان الكتاب عبارة " في علم المعاني " ، وكتب تحت " أسرار البلاغة " وهو

---

(١) السابق : ٤٠ ، ٤١ .

عنوان الكتاب الآخَر عبارة " في علم البيان " حيث إن عبد القاهر لم يفرق بين العلمين ، بل لم يعرف إلا علمًا واحدًا[١] .

ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الدلالة ، وذكر أن دلالة الألفاظ المفردة وُضِعَتْ لمعان خاصة بها تدل عليها ، وتؤدى بها ، وتفهم منها ، مثل : إنسان ، وأسد ، وقام ، ومشى ، وإلى ، وعن ، وغير ذلك ، وتكفلت المعاجم اللغوية وعلم متن اللغة ببيان ذلك ، بحيث إذا ذكر لفظ مفرد ذهب ذهن السامع إلى مدلوله الذي يدل عليه ، وهذه الدلالة دلالة وضعية لا تقبل التفاوت ، ولا يتصور بينها تمايز بعد أن يكون السامع عارفًا بمعانيها التي وُضِعَتْ لها ، وكذلك لا تتفاوت مقاديرها في البلاغة ، ولا يكون بينها تفاضل ، اللهم إلا أن تكون إحدى الألفاظ مألوفة في الاستعمال ، وخفيفة في الأداء ، ومأنوسة للأسماع ، وتكون الأخرى غريبة في الاستعمال ، وثقيلة على اللسان ، وممجوجة من الآذان[٢] ، واستدل على كلامه بنصين نقلهما عن عبد القاهر[٣] .

كما ذكر أيضًا أن المعاني المفردة ليست الفائدة تامة بها لدى السامع ، وإنما يكتسب السامع منها صورًا تقوم بذهنه مبعثرة مبثوثة ، ليس لها نظام يجمعها ، ولا بينها ارتباط يضمها ، الأمر الذي جعلها تخرج عن

---

(١) البيان العربي : ٢١٧ .

(٢) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤١ ، ٤٢ .

(٣)السابق : ٤٢ ، دلائل الإعجاز : ٤٤ ، ٤٦ .

دائرة البحث البلاغي ، كما تخرج كذلك عن مرمى نظر البليغ ، لكن إذا انضمت كلمة إلى أخرى ، وركبت معها على وجه يفيد الاتصال بين مدلوليهما ، وحصلت بذلك فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، فذلك هو الكلام التام الذي يتفاوت مقداره ، وتتباين رتبه ، ويتسابق البلاغيون في تلمس أسباب حسنه وبلاغته[١] .

المذاهب في جهات حسن الكلام

ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى قضية مهمة شغلت بال كثير من النقاد والبلاغيين وعلماء اللغة ، وهي ما تعرف لديهم بقضية اللفظ والمعنى ، وتوسع في عرضها ، وأكثر من النقل والاقتباس ، فقد استغرق في عرضها سبع عشرة صفحة[٢] ، وكان بإمكانه أن يلخص ذلك في صفحتين أو ثلاثة على الأكثر ، وذكر في جهات حسن الكلام ثلاثة مذاهب ، وذلك على النحو التالي :

المذهب الأول – رجوع الحسن تارة إلى اللفظ ، وتارة إلى المعنى :

فذكر أن من البلاغيين من كان يزعم أن الحسن يعرض للكلام تارة من جهة ألفاظه ، وذلك بسلامتها من التعقيد والتنافر ، وسهولتها على اللسان ، وحلاوة وقعها من الآذان ، وتارة من جهة معناه ، وذله باشتماله على حكمة مستظرفة ، أو أدب مستملح ، أو مَثَل مستحسن ، أو نحو

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) السابق : ٤٣ – ٥٩ .

ذلك ، وذكر من أصحاب هذا الرأي ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) مستشهدًا بما ذكره في مقدمة كتاب " الشعر والشعراء " من أن الشعر منه ما يكون حسنه راجعًا إلى لفظه ومعناه ، ومنه ما يرجع حسنه إلى لفظه فقط ، ومنه ما يرجع حسنه إلى معناه فقط[١] .

ونقل عن ابن قتيبة شواهد لهذا المذهب ، فذكر أنه مما يرجع حسنه إلى لفظه ومعناه قول الفرزدق في مدح زين العابدين :

فـي كَـفِّهِ خَـيْـزُرانٌ رِيْـحُـهُ عَـبِـقٌ مِنْ كَفِّ أَرْوَعَ في عِـرْنِـينِـهِ شَمَمُ

يُغْضِي حَياءً ويُغْضَى من مَهابَتِهِ فـما يُـكَـلَّـمُ إِلّا حِـينَ يَـبْـتَـسِـمُ[٢]

ومما يرجع حسنه إلى لفظه فقط قول الشاعر :

ولـمّا قَـضَـيْـنـا مـن مِنَى كُـلَّ حـاجـةٍ ومَسَّحَ بالأركانِ مَنْ هـو مـاسـحُ

وشُدَّتْ عَلَى حُدْبِ المَهاري رِحالُنا ولا يَنْظُرُ الغادي الذي هو رائحُ

أَخَـذْنـا بـأَطْرافِ الأَحادِيـثِ بَـيْـنَـنـا وسالتْ بأَعْناقِ الـمَطِيِّ الأباطِحُ[٣]

---

(١) السابق : ٤٣ ، ٤٤ ، الشعر والشعراء : ١ / ٦٥ - ٦٩ .

(٢) الشعر والشعراء : ١ / ٦٦ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤٤ ، والبيتان في ديوان الفرزدق : ٥١٢ / من بحر البسيط / بلفظ " بكفّه " بدلًا من " في كفّه " ، وبذكر البيت الثاني قبل الأول / تحقيق : علي فاعور / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

(٣) الشعر والشعراء : ١ / ٦٧ / من بحر الطويل / بلا عزو ، ووردت هذه الأبيات ضمن " أبيات منسوبة لكُثَيِّر " بلفظ " يَعْلَمُ " بدلًا من " يَنْظُرُ "

ونقل عن ابن قتيبة قوله في تعليقه على هذه الأبيات : " وهذه الألفاظ أحسن شيء مطالع ومخارج ومقاطع ، فإذا نظرت إلى ما تحتها وجدته : ولما قضينا أيام منى ، واستلمنا الأركان ، وعالينا إبلنا الأنضاء ، ومضي الناس لا ينظر من غدا الرائح ، ابتدأنا في الحديث ، وسارت المطيّ في الأبطح "[1] .

ومما يرجع حسنه إلى معناه فقط قول لَبِيد بن أبي ربيعة العامري :

ما عاتَبَ المرءَ الكَرِيمَ كنفسِهِ والمرءُ يُصْلِحُهُ الجَلِيسُ الصالِحُ[2]

ينظر : ديوان كثير عزة : ٥٢٥ / تحقيق : د / إحسان عباس / دار الثقافة / بيروت / لبنان / ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م ، ووردت في أمالي المرتضى : ١ / ٤٥٨ / معزوة إلى عُقْبة بن كعب بن زهير بن أبي سُلْمى الملقب بالمُضَرَّب / الشريف المرتضى / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتاب العربي / الطبعة الأولى / ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م . ويرى عبد القاهر أن حسن هذه الأبيات يرجع إلى نَظْمها . ينظر : أسرار البلاغة : ٢١ - ٢٤ ، دلائل الإعجاز : ٧٤ - ٧٦ .

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤٤ ، الشعر والشعراء : ١ / ٦٧ ، ٦٨ / بتصرف يسير في بعض الألفاظ .

(٢)ديوان لبيد بن ربيعة العامري : ٢٢٤ / من بحر الكامل / دار صادر / بيروت / بدون تاريخ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤٤ .

ثم قال المؤلف بعد أن نقل هذه الأضرب الثلاثة وشواهدها عن ابن قتيبة : " فقد جعل الحسن والبراعة في الكلام والفصاحة فيه والبلاغة تعرض له تارة لأن معناه شريف ، وتارة لأن لفظه سهل منسجم "[١] .

المذهب الثاني – رجوع الحسن إلى اللفظ فقط :

وذكر أن ذلك قد أشار إليه عبد القاهر في كتبه ، ثم فسر رجوع الحسن إلى اللفظ فقط بقوله : " وهو أن الحسن إنما يعرض للكلام من جهة سهولة لفظه ، وحسن انسجامه ، ولطف رونقه ، وجودة ديباجته ، ورقة حاشيته ، وهذا يشاكل طريقة أهل البديع وأنصاره مما يعمل عليها المحدثون ، وينسجون على منوالها ... وسواء صح أن هذا الكلام يجري على رأي البديعيين أو لم يصح ، فإن هذا المذهب وُجِدَ ولقي أنصارًا ، ولا نزال نرى من أنصاره إلى اليوم "[٢] .

وذكر أن هذا المذهب قد شاع في زمن عبد القاهر ، وكثر أنصاره ، فتصدى عبد القاهر له ، وتجرد لرده وإبطاله ونقده وتزييفه بالحجج الصادعة الساطعة ، والبراهين الدامغة القاطعة ، والبديهة الحاضرة المطاوعة ، والبلاغة العالية الرائعة ، وفاضت بذلك تضاعيف كتابه " دلائل الإعجاز " ، وذكر أن عبد القاهر قد رفض أيضًا المذهب

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤٥ .

(٢) السابق : ٤٥ ، ٤٦ .

الأول الذي قال به ابن قتيبة في أن الحسن عرض من قِبَل الألفاظ وسلاستها ، وذلك أثناء حديثه على قول القائل : " ولما قضينا من منى ... " إلى آخر الأبيات الثلاثة التي سبق ذكرها[1] .

المذهب الثالث – رجوع الحسن إلى النَّظْم :

وهو الراجح ونسب المؤلف هذا المذهب – كما هو معلوم – إلى أبي عُذْرَته إمام البلاغة عبد القاهر الجرجاني ، وأطال القول في توضيحه، وأكثر فيه من الاستشهاد والاستدلال ، ولعل ذلك لأهميته ورجحانه وقوة إحساسه به ، حيث استغرق في عرضه ثلاث عشرة صفحة ، من صفحة سبع وأربعين إلى صفحة تسع وخمسين ، وكأنه نسي أنه يؤلف كتابًا في علم البيان ؛ حيث إن مبحث النظم ألصق بعلم المعاني ، وأقرب إليه ، بل هو من أهم مباحثه ، وأدق مسائله .

ويفهم من كلام المؤلف ترجيحه لهذا الرأي ، واختياره له ، حيث لم يعترض عليه ، بل أبدى إعجابه به ، وأطال الحديث في عرضه وتفصيله، وأكثر من النقل عن عبد القاهر في شرحه وبيانه ، يقول " وإذ قد بطل هذان الرأيان بقي مذهب ثالث هو الذي أيده عبد القاهر ، وتصدى له

---

(١) السابق ٤٦ ، ٤٧ ، وينظر : أسرار البلاغة : ٢١ – ٢٤ / عبد القاهر الجرجاني / تحقيق : محمود محمد شاكر / مطبعة المدني / القاهرة ، دار المدني / جدة / الطبعة الأولى / ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م ، دلائل الإعجاز : ٧٤ – ٧٦ .

في كتبه للنضال دونه ، وتفصيل القول فيه"[١] ، يشير بذلك إلى نظرية النظم التي ذكرها عبد القاهر في كتابه " دلائل الإعجاز " ، وأوضحها، وشقق القول فيها ، وفصّله تفصيلًا ، وأبدع في ذلك أيما إبداع[٢] .

وقال نقلًا عن عبد القاهر - فيما معناه – ردًّا على من يزعم أن الحسن في الكلام يكون للألفاظ وحدها ، أو للمعاني وحدها : " إن الحسن الذي زعمتم أنه عرض للألفاظ من جهة سلاستها وسلامتها من التنافر والغرابة ونحوهما ، ليس هو ذلك الحسن الذي تتطلع إليه أنظار البلغاء ، وتتفاوت فيه أقدار القائلين ، وتتبارى جياد الشعراء والمتكلمين . وكذلك الحسن في الكلام من جهة اشتماله على معنى شريف ، ومثل ظريف ، ليس هو الحسن الذي ننشده ، ونجعل الكلام فيه ، ونشد الرحال في طلبه والبحث عنه ، وإنما يمدح الكلام ويحسن ، ويبلغ ويفصح ، وتتفاوت رتبه ، وتختلف مقاماته حتى يكون منه المعجز وغير المعجز بحسن نظمه ، ودقة ترتيبه ، ومراعاة مطابقته لمقتضى الحال "[٣] .

ثم ذكر أن أي جملة تقال كانت قبل التركيب عبارة عن ألفاظ مفردة متناثرة ، ثم تضامّت حتى صار منها هيئة مركبة تدل على معنى وضعي

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤٧ .

(٢)ينظر دلائل الإعجاز : ٣٦ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٢٤٩ - ٢٥٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤٧ ، وينظر دلائل الإعجاز : ٢٤٩ - ٢٥٧ .

لها من إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه ، وهذا المعنى هو ما يسمى بالمعنى الأول أو أصل المعنى ، ولا تتفاوت في ذلك جملة وجملة ، ولا يمتاز فيه قول عن قول ، ومثل دلالة الجملة في ذلك كمثل دلالة الألفاظ المفردة على معانيها الوضعية ، والكلام في إفادته لذلك منزل منزلة أصوات الحيوانات ، وفي الدرجة السفلى التي لا انحطاط بعدها ، وبإعادة النظر في كلمات كل جملة نجد أن لكل كلمة وقعت في هذه الجملة أحولًا وخصوصيات عرضت لها ، وصفات قامت بها ، ولهذه الأحوال ، وتلك الصفات العارضة التي يبحث عنها علم النحو ويتعرض لها معان خاصة زائدة على أصل المعنى . فلكل حال من هذه الأحوال معنى تدل عليه ، ويفهم منها ، وهذا المعنى الخاص الزائد على ما يسمى بالمعنى الأول أو أصل المعنى يسمى المعنى الثاني ؛ لأن دلالة الكلام عليه تالية للمعنى الأول ، وبهذا فبلاغة الكلام واستحقاقه المدح والثناء يكونان بملاحظة هذه الأحوال ، وبإعطاء الكلام منها بقدر ما يقتضيه المقام . وبقدر ملاحظة هذه الأحوال والخصوصيات ، ومراعاة تلك الفروق والصفات ، وإصابتها الموضع الذي استدعاها ، يكون حظ الكلام من الحسن ، ومبلغه من الجودة والشرف ، وذلك هو النظم الذي ذكره عبد القاهر ، وهو الذي يمدح به الكلام ويذم ، وتتفاضل فيه مراتب البلاغة[1] .

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٤٧ – ٥٢ ، وينظر : دلائل

ثم ختم المؤلف بخلاصة موجزة لما ذكره يقول فيها : " وحاصله أن تُراعِي في هذه الأحوال العارضة للفظ معانيها الموضوعة هي لها ، وتختار منها ما يكون مناسبًا للحال ومقتضى المقام "[1] .

ثم استطرد بنقل نبذ من كلام عبد القاهر مشفوعة بالشواهد من مواضع شتى من كتابه النفيس " دلائل الإعجاز " زيادة لإيضاح مذهب عبد القاهر ، وتمرينًا للقارئ ، وشحذًا لبصيرته .

وذكر – نقلًا عن عبد القاهر – طائفة من الشواهد التي لحقها أحد العيوب المخلة بفصاحتها ، وهو ما يسمى عند البلاغيين بـ " التعقيد اللفظي " الذي يجعل الكلام غير واضح الدلالة على معناه نظرًا لخلل وقع في ترتيب مفرداته ، ومن ذلك قول الفرزدق :

وما مِثْلُهُ في الناسِ إِلّا مُـمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقارِبُهْ[2]

وقول المتنبي :

ولِذا اسْمُ أَغْطِيةِ العُيُونِ جُفُونُـها مِنْ أَنَّـها عَمَلَ السُّيُوفِ عَوامِلُ[3]

الإعجاز : ٨١ ، ٨٢ .

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٥٣ .

(٢) رُوِيَ هذا البيت منسوبًا للفرزدق ، ولم أعثر عليه في ديوانـه ، وهـو موجـود في دلائل الإعجاز : ٨٣ / من بحر الطويل .

(٣) ديوان المتنبي : ١٧٨ / من بحر الكامل / دار بيروت / بـيروت / ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .

وقول أبي تمام :

ثانِيهِ في كَبِدِ السماءِ ولم يَكُنْ كاثْنَيْنِ ثانٍ إِذْ هما في الغارِ[١]

وذكر – نقلًا عن عبد القاهر – أن هذه الشواهد ونظائرها وُصِفَتْ بفساد النظم ، وعِيْبَتْ بسوء التأليف ، وأن الفساد والخلل اللذين لحقا بها كانا من أجل أن الشاعر تعاطى ما تعاطاه ، وصنع فيها ما صنع مما هو مخالف لأصول النظم والتأليف ، ويؤيد ذلك ويؤكده أن الشواهد التي وصفوها بالحسن ، وشهدوا لها بالفضل لم تكن تستحق ذلك إلا لأنها رُوعِيَ فيها مقتضيات النظم خصوصًا دون غيره مما يستحسن له الكلام من معنى لطيف ، أو حكمة ، أو استعارة ، أو تجنيس ، أو غير ذلك مما لا يدخل في النظم[٢] .

ثم ذكر أيضًا تأكيدًا على أن مدار الحسن في الكلام على النظم قول البحتري في مدح الفتح بن خاقان :

بَلَوْنا ضَرائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى فَما إِنْ رَأَيْنا لِفَتْحٍ ضَرِيبَا
هَوَ المَرْءُ أَبْدَتْ لَهُ الحادِثا تُ عَزْمًا وَشِيكًا ورَأْيًا صَلِيبَا

---

(١) ديوان أبي تمام : ٢ / ٢٠٧ / من بحر الكامل / بشرح الخطيب التبريزي / تحقيق : د / محمد عبده عزّام / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الرابعة / بدون تاريخ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٥٣ – ٥٥ ، وينظر دلائل الإعجاز : ٨٣ ، ٨٤ .

تَـنَـقَّـلَ فـــي خُـلُـقَيْ سُـــؤْدُدٍ سَـــمَاحًـــا مُرَجَّى وبَـأْسًا مَهِيـبَا
فَكَالسَّيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صارِخًا وكَالْبَحْرِ إِنْ جِـئْـتَـهُ مُـسْـتَثِيبَا[1]

ونقل تحليل عبد القاهر لهذه الأبيات ، وبيانه لما اشتملت عليه من الوجوه التي يقتضيها علم النحو ، وأن الشاعر أصاب في ذلك كله ، وأتى به مأتى يوجب الفضيلة ، الأمر الذي يؤكد أن مدار أمر النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن توجد فيه ، كما نقل عن عبد القاهر أيضا أمرين مهمين : أولهما هو أن الوجوه والفروق التي تعرض للكلام كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ولا نهاية لا تجد لها ازديادًا بعدها ، وثنيهما هو أن المزية ليست واجبة لهذه الوجوه وتلك الفروق في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق بحيث تتصف بها ، وتوجد فيها كيفما جاءت ، ومتى وأينما وردت ، وإنما تعرض بحسب المعاني والأغراض التي تُؤَمّ ، وتوضع لها ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض ، وبحسب مطابقتها للمقام ومقتضى الحال[2] .

---

(١)ديوان البحتري : ١ / ١٥١ / من بحر المتقارب / تحقيق : حسن كامل الصيرفي / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثالثة / بدون تاريخ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٥٥ ، ٥٦ ، وينظر : دلائل الإعجاز : ٨٥ – ٨٧ .

علم البلاغة على مذهب عبد القاهر :

قد تحدث المؤلف تحت هذا العنوان عن مفهوم البلاغة عند عبد القاهر ، وذكر أنه يرى أن الكلام قد يعرض له الحسن بسبب آخر غير النظم ، كما إذا اشتمل على استعارة مستحسنة ، أو تشبيه مستظرف ، أو كناية جميلة ، فهذه الأشياء تكسب الكلام حسنًا ولطفًا ، وتكسوه جمالًا وإعجابًا[١]، ونقل عن عبد القاهر قوله عن التشبيه والتمثيل والاستعارة: " وكأن جُلّ محاسن الكلام – إن لم نقل : كُلَّها – متفرعة عنها ، وراجعة إليها ، وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرفاتها ، وأقطار تحيط بها من جهاتها "[٢] .

والحق أن عبد القاهر حينما ذكر أن كلًّا من التشبيه والتمثيل والاستعارة تكسب الكلام حسنًا وجمالًا ذكر ذلك بيانًا للقيمة البلاغية التي تنطوي عليها هذه المباحث ، وإبرازًا لأسرارها التي تشتمل عليها ، ولم يذكرها على اعتبار أنها سبب آخر غير النظم ، وخارج عنه كما ذكر المؤلف ، فما هي إلا من وجوه النظم ، وأثر من آثاره ، وحال من أحواله، ولون من ألوانه .

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٥٩ .

(٢)أسرار البلاغة : ٢٧ ، وينظر : أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٥٩ .

ثم ذكر المؤلف – وأنا أوافقه فيما ذكر – أن عبد القاهر قد جعل كتابه " أسرار البلاغة " في بيان الأشياء التي تكسب الكلام قدرًا وخطرًا كالتشبيه والتمثيل والمجاز ، كما جعل كتابه " دلائل الإعجاز " في بيان أمر النظم والوجوه والأحوال التي تعرض للكلام من خلاله ، وأنه ما كان يرى إلا علمًا واحدًا ، تارة يسميه علم الخطابة ونقد الشعر ، وتارة يسميه علم الفصاحة والبيان ، غاية الباحث فيه أن يتعرف مزايا الكلام البليغ ، وأسرار بلاغته ، فكل ما كان بحثًا في مزية من المزايا ، وسرٍّ من الأسرار يكون داخلًا تحت هذا الفن ، ومندرجًا في موضوعه ، ولم يفرق في ذلك بين مباحث علم المعاني ومباحث علم البيان ، ولم يذكر شيئًا من فنون البديع إلا ما ورد عرضًا كالتجنيس والسجع والتطبيق وحسن التعليل ، ولم يفرق عبد القاهر بين الفصاحة والبلاغة ، وإنما كان يستخدمهما على أنهما مترادفان[1] .

طريقة السكاكي في علم البلاغة : ثم انتقل المؤلف إلى بيان نظر السكاكي تجاه مباحث البلاغة ، فذكر أنه نظر إليها نظرة فلسفية ومنطقية جمعت طرفيها ، وأحاطت بها ، وقسمها تقسيمًا حاصرًا ، وحدّدها تحديدًا تمتاز به عن غيرها امتيازًا تامًّا بعد أن ترك المتقدمون مباحثها مفتحة الأبواب ، عامة الموضوع ، وجاء ذلك منه خوفًا على علم البلاغة من الإطلاق الذي يجعل الحرية فيه فوضى يومًا من الأيام ،

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٥٩ ، ٦٠ .

فيزيد فيها من يزيد ، وينقص منها من ينقص دون ضابط ، كما ذكر – نقلًا عن السكاكي – أن علم الصرف يحترز به عن الخطأ في بناء المفرد ، وعلم النحو يحترز به عن الخطأ في التركيب من حيث الإعراب والبناء ، وعلم البلاغة يرجع إليه في مطابقة الكلام لمقتضى الحال[1] .

والسكاكي بهذا الصنيع – وإن كان يحمد له أنه هذّب مسائل البلاغة ، وبوّب أبوابها ، وحصر أقسامها – فقد مزّقها تمزيقًا أدى بها إلى فقدانها كثيرًا من حياتها ورونقها وبهائها ، وباعد بينها وبين الذوق الأدبي في تحليل النص ، حيث درس البلاغة بالروح نفسها التي درس بها علم المنطق ، فأساء من حيث قصد الإحسان .

ثم نقل عن السكاكي قوله في تعريفه لكلٍّ من علمي المعاني والبيان ، وعلاقة أحدهما بالآخر : " اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ... وأما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، وبالنقصان ؛ ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه ... ولما كان علم البيان

---

(١)السابق : ٦١ – ٦٣ ، وينظر : مفتاح العلوم : ٧ ، ٨ .

شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار ، جرى منه مجرى المركب من المفرد ؛ لا جرم آثرنا تأخيره "[١] .

فأطلق السكاكي مصطلح " علم المعاني " على ما سماه عبد القاهر " النظم " أو " معاني النحو " ، وأطلق مصطلح " علم البيان " على مباحث التشبيه والمجاز والكناية ، وظهر من خلال كلامه الاتصال الوثيق بين هذين العلمين ، وكذلك الاتصال الوثيق بين هدفيهما ، ولكنه قَصَرَ " تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره " على مسائل " علم المعاني " ، والحق أن ذلك شامل لكل فنون البلاغة وعلومها الثلاثة: المعاني والبيان والبديع .

ولم يبين المؤلف المقصود من جَعْل السكاكي " علم المعاني " بمنزلة الجزء من " علم البيان " ، وذلك ما أوضحه بعض شراح التلخيص ، يقول سعد الدين التفتازاني " قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ؛ لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال – وهو مرجع علم المعاني – معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر ، وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة "[٢] ؛ ولأن ثمرة علم المعاني – وهي رعاية المطابقة لمقتضى

---

(١) مفتاح العلوم : ١٦١ ، ١٦٢ ، وينظر : أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) مختصر السعد : ١ / ١٥٢ ، ١٥٣ / ضمن شروح التلخيص / دار السرور / بيروت / لبنان / بدون تاريخ .

الحال – تشبه الجزء من علم البيان ؛ لتوقف ثمرة علم البيان على ثمرة علم المعاني ، وحيث كان علم البيان متوقفًا على شيئين : ثمرته وثمرة علم المعاني ، وكان علم المعاني متوقفًا على شيء واحد منهما – وهو ثمرته – صار علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان ، والجزءُ مقدمٌ على الكل[١] .

ثم ذكر المؤلف سببين في تسمية " علم المعاني " بهذا الاسم : أما السبب الأول فقد نقله عن غيره بصيغة التمريض " قيل " دون أن يشير إلى من نقله عنه ، فقال : " قيل في سبب اختيار هذا الاسم : إنه يبحث فيه عن الكيفيات والخصوصيات التي تعتبر في المعاني أولًا وبالذات ، وفي الألفاظ ثانيًا وبالعَرَض ، فنبهوا على أن هذا العلم يتعلق بالمعاني وكيفياتها ، لا بالألفاظ نفسها على ما سبق إلى بعض الأوهام "[٢] ، ولم يذكر مصدر هذا الكلام ، ولم أعثر على مصدره .

وأما السبب الثاني فكأنه قد تذكره بعدما ذكر السبب الأول ، وقد أشار إليه بقوله : " ومما طَنَّ على أذني الآن أن يقال : إنه سُمِّيَ علم المعاني ؛ لأنه باحث عن معاني النحو "[٣] ، ثم ذكر المؤلف بعدما ذكر

---

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السعد : ١ / ١٥٢ / محمد بن عرفة الدسوقي / ضمن شروح التلخيص / دار السرور / بيروت / لبنان / بدون تاريخ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٦٤ .

(٣)السابق نفسه .

السبب الثاني ما يدل على أمانته العلمية ، فقال : " ولعل ذلك مما قرأناه في كلام غيرنا ، إلا أننا لا نتذكر موضعه ، أو لعله مما هدانا الله إليه "[١] . وأرى أن هذا السبب هو الأولى بالقبول ، والأقرب إلى الصواب ، والله أعلم .

علم البيان واسمه : وبعد أن فرغ المؤلف من الحديث عن علم المعاني انتقل إلى علم البيان ، فعرفه بأنه : " هو العلم الذي يبحث فيه عن أبواب التشبيه والمجاز والكناية من حيث إنها طرق مختلفة لتأدية المعنى الواحد ، تارة بطريق واضحة لا شيء فيها من الخفاء ، وتارة بطريق فيها خفاء قليل أو كثير مراعى في ذلك ما يقتضيه المقام ، وما يتطلبه ظرف الكلام "[٢] .

وهذا التعريف بذلك الطول يشبه أن لا يكون تعريفًا ، وإنما هو شرح لتعريف الخطيب القزويني لذلك العلم الذي يقول فيه : " هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه "[٣] .

---

(١) السابق نفسه .

(٢) السابق نفسه .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة : ٢ / ٣٤٣ .

ثم ربط المؤلف بين اختلاف طرق تأدية المعنى الواحد بأساليب البيان وضوحًا وخفاء بحال المخاطب ، وبين سبب جَعْل مباحث البيان علمًا واحدًا فقال : " فخطاب الذكي يناسبه من الاعتبار وخفاء المجاز أو الكناية أو دقة التشبيه وتفصيله ما لا يناسب خطاب الغبي من الوضوح والظهور ؛ فلذلك أفردت هذه المباحث ، من حيث إنها طرق مختلفة ، وجعلت علمًا واحدًا ، وهو الذي سماه السكاكي (علم البيان)"[1] .

وبين علة تسمية هذا العلم بـ " علم البيان " ، وذكر في ذلك سببين نقلهما عن غيره دون عزو : أما السبب الأول فهو لكونه باحثًا عن الطرق التي تستعمل من أجل وضوح المعنى ، وبيانه للسامع ، وأما السبب الثاني فهو لكونه مأخوذًا من البيان بمعنى الإفصاح مع ذكاء ، وكان هذا العلم بيانًا بهذا المعنى ؛ لأنه هو الغاية المقصودة منه ، والثمرة الناتجة عنه[2] .

وقد كان المؤلف أمينًا في النقل ، حيث صرح في الهامش أنه ذكر هذين السببين غير معزوّين ، وأنه راجع ما بين يديه من كتب فلم يجد من ذكرهما ، ولعل ذلك من بنات أفكاره ، فقال بعد أن ذكر سببًا ثالثًا جاء في حواشي المطول نقلًا عن السعد : " وهو أنه سُمِّيَ بيانًا ؛ لأن علم

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٦٥ .

(٢)السابق : ٦٥ ، ٦٦ .

البيان يتعلق بإظهار تمام المراد ، وبيانه بالطرق المختلفة بحيث لا يحتوي على تعقيد فيه ا ه. أما الوجهان اللذان ذكرناهما في الكتاب فقد ذكرناهما في الأصل غير معزوّين لأحد ، ثم راجعنا ما بين أيدينا من الكتب فلم نجد من ذكرهما ، ولعلهما من عندنا ، والله أعلم "[1] . ولم أعثر على مصدر هذين السببين ، ولعلهما مما هدى الله – ﷻ – المؤلف إليه ، وفتح به عليه .

ثم ذكر أن مباحث علم البيان– التشبيه والمجاز والكناية – تمتاز عن " علم المعاني " من حيث هي طرق مختلفة في إيراد المعنى الواحد ، ولكنها تدخل فيه باعتبار أنها تطابق مقتضى الحال أو لا تطابقه ؛ وبذلك يكون البحث عنها شعبة من مباحث " علم المعاني " ، ولا تنفصل عنها إلا بزيادة اعتبارها طرقًا مختلفة في إيراد المعنى الواحد[2] .

كما أفاد أن السكاكي فَرَّقَ بين الفصاحة والبلاغة ، وجاء لكل منهما بتنويعات وتفصيلات لم يوافقه غيره عليها ، وذلك على عكس مذهب عبد القاهر الذي كان يرى أن كلًّا من الفصاحة والبلاغة بمعنى واحد ، وأنهما مترادفان ، وأفاد المؤلف أيضًا أنه ليس في حاجة إلى إنكار ذلك

---

(١)السابق : ٦٥ / هامش رقم : ١ .

(٢)السابق : ٦٦ .

على السكاكي أو موافقته عليه ما دام موضوع بحثه لا يضطره إلى ذلك[١].

وأرى أنه كان الأولى بالمؤلف ألا يذكر رأي السكاكي هنا أصلًا ما دام أنه لم يناقشه بالموافقة أو الإنكار ، وما دام موضوع بحثه لا يضطره إلى ذلك ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم بأن عبد القاهر ومن قبله لم يفرقوا بين الفصاحة والبلاغة ليس على عمومه وإطلاقه ، وإنما ذلك بحسب الأغلب والأشهر ، حيث وجد من فَرّق بينهما ، يقول أبو هلال العسكري : " وقال بعض علمائنا : الفصاحةُ تمامُ آلة البيان ... فعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين ، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان ، فهي مقصورة على اللفظ ؛ لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب ، فكأنها مقصورة على المعنى ، ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ والبلاغة تتناول المعنى أن البَبَّغاء يسمى فصيحًا ، ولا يسمى بليغًا ، إذ هو مقيمُ الحروفِ ، وليس له قصد إلى المعنى الذي يُؤَدِّيه "[٢] .

ثم عقد المؤلف مقارنة بين طريقة عبد القاهر ومن تقدمه وطريقة السكاكي في بحث مسائل علم البيان ، فذكر تحت عنوان " بحث في

---

(١)السابق نفسه .

(٢) كتاب الصناعتين : ٧ ، ٨ / تحقيق : علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتب العربية / الطبعة الأولى / ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢م.

جَعْل إيراد المعنى الواحد ... إلخ جهة الوحدة بين أبواب علم البيان " أنه لا يدرك وجهًا للقول بأن علم البيان باحث عن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ، وأشار إلى أن هذا المعنى لم يكن يجول بأذهان المتقدمين الذين وضعوا قواعد البلاغة ، وهذّبوها ، وضبطوها من أمثال عبد القاهر ومن قبله ، حيث لم يفهموا من مباحث البيان أنها طرق من الكلام مختلفة في تأدية المعنى الواحد ، ولئن فهموا ذلك ، وأدركوه فليس عندهم بأمر ذي بال وخطر يدعو إلى البحث عنها ، والتأليف فيها ، ولكنهم حينما توجهوا إلى البحث في مباحث البيان كانوا فقط باحثين عن أسرار بلاغة اللسان العربي ، ودلائل إعجاز القرآن[1] .

ولكني أرى أن القدامى كانوا يعلمون أن البحث في مباحث البيان باعتبارها طرقًا من القول مختلفة في تأدية المعنى المراد أمرٌ ذو بال وخطر ، لكنهم كانوا يدركون أن فصل علوم البلاغة وتمزيقها كما فعل السكاكي أمر عظيم الخطر سيئ المغبة ، وبالتالي لم يكونوا يفهمون البلاغة ويدرسونها إلا علمًا واحدًا .

ثم بين المؤلف فضل طريقة المتقدمين على طريقة السكاكي بأن علوم البلاغة عندهم كانت مفتحة الأبواب ، وكانت مباحثها قابلة للزيادة والنمو والتطور ؛ لأن مقصد البلاغة هو البحث عن كل ما يكسب الكلام قدرًا وشرفًا ، والبحث عن أسرار حسنه وبلاغته ، وعرف

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٦٧ ، ٦٨

المتقدمون من ذلك ما عرفوا ، واهتدوا إلى ما اهتدوا إليه شيئًا فشيئًا كلما أطالوا النظر ، وأوغلوا في البحث ، ولم يصلوا إليه دفعة واحدة ، كما كان حالهم مع علم البديع ، حيث كانوا يعلمون النوع البديعي أو بعض الأنواع في الجيل بعد الجيل ، وفي الحين بعد الحين كلما كرروا النظر ، وأطالوا البحث ، ولو بقي البحث في البلاغة على هذه الطريقة وذلك المنهج ، لأفصحت لنا البلاغة العربية عن كثير من أسرار البيان العربي ، ولجادت أصدافها بكثير من الجواهر واللآلئ ، ولتفتقت أكمامها عن كثير من بدائعها وأسرارها ، ولا سيّما أن أسرار القرآن الكريم لا تنضب ولا تنفد ، وبلاغته لا تبرح تتجدد ، وأن لطائف اللسان العربي لا تتناهى ، وكنوزه لا تنحصر ، وذلك بخلاف ما فعل السكاكي ، حيث وقف بها عند حدها الذي وجدها عنده ، وحصر علومها ومباحثها حصرًا عقليًّا ومنطقيًّا لا يبقي بعده أملًا لزيادة مستزيد، وإن دعاه إلى ذلك ما دعاه[1] .

وأرى أن السكاكي – وإن كان قد وقف بالبلاغة عند الحد الذي وجدها عنده ، وفعل بها ما فعل – فله من الجميل أنه هَذَّبَ كثيرًا من مباحثها ومسائلها ، وضبط أبوابها وفصولها ، وأوضح حدودها ومعالمها حتى لا يعبث بها دَعِيّ دون ضابط ، وقد رأينا ما أصاب البديع على أيدي المتأخرين جَرَّاء الإفراط في استنباط ألوان جديدة ، والتفنن في استخراج فنون حديثة .

---

(١) السابق : ٦٨ ، ٦٩ .

الباب الثالث : علم البيان

قد استهل المؤلف حديثه في هذا الباب بمقدمة مختصرة تحت عنوان " أبواب علم البيان " ، وذكر أن كلًّا من المتقدمين والمتأخرين متفقون على أن علم البيان يتناول بالبحث كلًّا من التشبيه والمجاز والكناية ، ومختلفون في انحصار علم البيان في هذه المباحث الثلاثة ، فبينما لا يرى المتقدمون انحصاره في هذه المباحث ووقوفه عندها ، يرى المتأخرون علم البيان موقوفًا عليها ، ومحصورًا فيها ، ومنتهيًا إليها ، وغير قابل للزيادة عليها ، ثم أخذ يتطرق بالحديث عن طريق البلاغيين في حصر أبواب علم البيان في هذه الأبواب الثلاثة ، فذكر أن علم البيان كما هو معلوم ومشهور يُبْحَث فيه عن طُرُق الكلام التي يؤدى بها المعنى الواحد في صور مختلفة ، خفية تارة ، وواضحة أخرى ؛ ليراعى في كل مقام ما يناسبه من الصور ، وما يوافقه من الأساليب[1] .

ثم انتقل بالحديث إلى دلالة الألفاظ ، وكان قد سبق له حديث عنها قبل ذلك في بيان أن التفاضل لا يكون في الألفاظ المفردة ، وإنما يكون في المركبات التامة[2] ، وذكر هنا أن الكلام المستعمل فيما وضع له ، وأريد به، لم يجز أن يكون له صور متعددة بعضها يدل على معناه الوضعي دلالة ظاهرة ، وبعضها يدل عليه دلالة خفية ؛ لأن دلالة الألفاظ على معانيها

---

(١) السابق : ٦٩ ، ٧٠ .

(٢)السابق : ٤١ – ٤٣ ، البحث صـ ٢٣ .

الوضعية في رتبة واحدة ، ولا تتفاوت في الدلالة عليها ، ولا تحتاج من السامع غير علمه بذلك الوضع الذي سبق أن وضعت له تلك الألفاظ ، وضرب لذلك مثلًا بألفاظ " السبع ، والأسد ، والهزبر ، والليث ، والغضنفر " ، وذكر أنها كلها ألفاظ تدل على معنى واحد ، وهو الدلالة على النوع المعين المعروف من الحيوانات الوحشية ، وإذا خوطب من يعرف ذلك بأي لفظ من هذه الألفاظ فَهِمَ منه صورة ذلك الحيوان ، ولا يمتاز لفظ منها على آخر ، ولا يكون أوضح ولا أخفى دلالة منه[١] .

ونقل عن سعد الدين التفتازاني بتصرف ما يؤيد ذلك في قوله : " مثلًا إذا قلنا : خده يشيه الورد ، فالسامع إن كان عالمًا بوضع المفردات والهيئة التركيبية ، امتنع أن يكون كلام آخر يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى ؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه ، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم ، وإلا لم يتحقق الفهم "[٢].

ثم ذكر أنه يمكن أن يكون للمعنى الواحد صور مختلفة من الكلام بعضها أوضح دلالة عليه من بعض إذا استعمل الكلام في غير معناه الوضعي ، وذلك بأن يستعمل مرادًا به جزء معناه – وهو ما يعرف

---

(١)السابق : ٧٠ ، ٧١ . ونلحظ أن كلام المؤلف هنا وكذا كلام سائر البلاغيين مبني على رأي من يرى بوجود الترادف في اللغة .

(٢) السابق : ٧١ ، وينظر : المطول : ٥١١ / بتصرف / تحقيق : د / عبد الحميد هنداوي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الثالثة / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م .

بدلالة التضمن – أو مرادًا به لازم من لوازمه – وهو ما يعرف بدلالة الالتزام – وهنالك يوجد التفاوت ، ويمكن الاختلاف[١] .

ثم ضرب مثلًا لذلك فقال : " الإنسان . لفظ معناه الوضعي هو هذا النوع من الحيوان الذي خصه الله – تعالى – بمزية العقل ، فإذا استعمل لفظ" الإنسان " مرادًا به الحيوان مطلقًا الذي هو جزء معناه الوضعي كان لفظ الإنسان أوضح في ذلك مما إذا استعمل مرادًا به الجسم مطلقًا الذي هو جزء معنى الحيوان ، وكذلك " القمر " معناه الأصلي ذلك الكوكب المنير ليلًا ، فإذا أطلق القمر على السماء مثلًا ؛ لأنها لازم له لا يتخلف عنه كان أوضح دلالة عليها من دلالته على لازم السماء كزرقة اللون مثلًا "[٢] .

وبناء على ذلك فعلم البيان إنما يبحث فيه عن إيراد المعنى الواحد بأساليب مختلفة في الوضوح والخفاء ، واللفظ باعتبار دلالته العقلية ينقسم إلى نوعين فقط هما : المجاز ، والكناية ، وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى في الدلالة الوضعية التي لا يتصور فيها اختلاف ، وإنما يتأتى في الدلالة العقلية التضمنية والالتزامية ، وبما أن دلالة التشبيه وضعية كانت مباحثه خارجة عن مباحث علم البيان ، ولكن البلاغيين التجئوا إلى الحيلة في جَعْله من مباحث البيان ، وكان حجتهم في ذلك هو ابتناء الاستعارة التي أصلها التشبيه عليه ، وكذلك لكثرة مباحثه وفوائده ، وبناء على ذلك لا يكون التشبيه من مباحث علم البيان أصالة،

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧١ .

(٢)السابق : ٧١ ، ٧٢ .

وإنما ذكر معها لكثرة مباحثه وجموم فوائده ، وباعتباره وسيلة للاستعارة التي أصلها التشبيه ، وهي من المجاز الذي هو أصل بنفسه في علم البيان، ولعل السكاكي هو أول من ذهب هذا المذهب في وضع علم البيان وتبويبه حينما حاول أن يميز بين علوم البلاغة ، وسمى أولها المعاني ، وثانيها البيان[١] .

ورفض المؤلف رأي السكاكي ، واختار رأي البلاغيين المتقدمين فقال : " والإنصاف يتقاضانا أن نرفض هذا المذهب ، ونختار منهج السابقين الأولين الذي يجعل التشبيه عمدة في الفن ، وركنًا من أمهات أركانه "[٢] .

وكأني بالمؤلف حينما رفض رأي السكاكي الذي أقحم المباحث المنطقية في الدراسة البلاغية ، واختار رأي البلاغيين المتقدمين يجاري سعد الدين التفتازاني ، ويوافقه في قوله – ولعله التفت إليه – بعد أن انتهى من شرح مقدمة علم البيان ومناقشة السكاكي في ذلك : " هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي ، وأنت خبير بما فيه من الاضطراب ، والأقرب أن يقال : علم البيان علم يُبْحَث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ، ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات إلى الأبحاث التي أوردها في صدر هذا الفن"[٣] .

---

(١)السابق : ٧٢ ، ٧٣ ، وينظر : مفتاح العلوم : ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، المطول : ٥١٥ ، شروح التلخيص : ٣ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٣ .

(٣)المطول : ٥١٥ .

الباب الرابع : التـــشـبـيه

لقد تحدث المؤلف في هذا الباب عن ركن ركين ، وقطب من أقطاب علم البيان ، وهو التشبيه ، واستفتح حديثه بذكر بيان مكانة التشبيه ، وبعض مزاياه ، وأسرار بلاغته فقال : " التشبيه باب من أبواب الكلام واسع ، وطريق لإفادة المعنى في صور مختلفة ، يجد القائل فيها متصرفًا للقول ومضطربًا فسيحًا ، والتشبيه من أهم أساليب البلاغة ، وأجمع طرق التعبير لأسرار الحسن ، ومعاني البراعة ، وفيه تتفاوت أقدار القائلين حتى يكون منهم المعجز الذي لا يبارى ، والساقط الذي لا ينظر إليه ؛ ولذلك كان المُعَوَّل الأكبر في علم البيان على باب التشبيه ، ولا غرو أن يكون له ذلك الشأن ، إذ كان له من المزايا والدقائق ما له"[1].

ثم أشار إلى ما ذكره عبد القاهر من هذه المزايا وتلك الأسرار وبيانها وتأثيرها في النفوس ورجا أن يجد بعدُ فرصة للقول فيها ، ولكنه اعترف في هامش الصفحة نفسها أنه لم تكن له تلك الفرصة التي رجاها ، وأشار إلى ما ذكره عبد القاهر من وجوه العبر وأسرار الحسن في التمثيل ، وأسباب تأثيره في نفوس السامعين ، وأن ذلك يمكن أن يقال على قياسه

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٣ ، ٧٤ .

في سائر أبواب التشبيه غير التمثيل[١] ، وليت المؤلف قد أتيحت له الفرصة ؛ ليبين ويشرح للقارئ تلك المزايا والأسرار والدقائق ، وأسباب التأثير التي ذكرها عبد القاهر ، فذلك كان أولى من الدراسة التاريخية التي أطال فيها في الأبواب السابقة ، وأثقل بها كاهل كتابه .

وذكر أن تأثير التشبيه ، وعظيم قدره ، وجليل خطره ، ليس خاصًّا بلغة العرب ، ولكن ذلك سارٍ في كل اللغات ، حتى كان من الحكماء من يبرع في قومه ، ويفضل في فن خاص من فنون التشبيه ، وهو التشبيه التمثيلي الذي هو أبلغ موعظة ، وأملك لقلوب السامعين ، ولا سيما في المواعظ الدينية والأخلاق ، والله - ﷻ - قد ضرب الأمثال للناس ، وكذلك فعل أنبياؤه ، ومنهم النبي داود – عليه وعليهم السلام – الذي آتاه الله - ﷻ - الحكمة وفصل الخطاب ، وكذلك كان شأن العرب ، قد ينبغ الأديب فيهم إذا أحكم وأبدع في فن التشبيه كما هو الحال عند ابن الرومي وابن المعتز وغيرهما من فحول الشعر العربي[٢] .

وإني – وإن كنت أوافق المؤلف فيما ذهب إليه من أن تأثير التشبيه ، وعظيم قدره ، وجليل خطره ، أمر في كل اللغات ، وليس خاضًّا بلغة العرب – فإنه يبقى أن أقول : إن البيان العربي – ولا سيما أسلوب

---

(١)السابق : ٧٤ ، وهامش رقم : ١ في الصفحة نفسها ، وينظر في مواقع التمثيل وتأثيره وأسباب ذلك كتاب أسرار البلاغة : ١١٥ - ١٣٤ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٤ ، ٧٥ .

التشبيه – هو الأقوى تأثيرًا ، والأفصح بيانًا ، والأعلى بلاغة ؛ لما في بيان العربية الشريفة من أسرار ودفائن ودقائق ولطائف قد لا توجد في أي لغة أخرى ، الأمر الذي جعلها تستوعب البيان القرآني المعجز .

تعريف التشبيه وأركانه : ثم عَرَّفَ المؤلف التشبيه ، وبَيَّنَ أركانه بقوله : " اشتهر أن التشبيه هو الدلالة على أن شيئين يشتركان في أمر واحد يعمهما ، ويوجد فيهما . فلا بد في كل تشبيه من مُشَبَّه ومُشَبَّه به ، ويسميان طرفين ، ومن أمر يشتركان فيه ، وهو وجه الشبه . قالوا : ولا بد مما يدل على التشبيه ، وهو الأداة ، فتلك أربعة أشياء هي أركان التشبيه التي يتم بها "[1] .

وألحظ أن المؤلف قد جعل طرفي التشبيه يشتركان في وجه الشبه ، وهذا الاشتراك قد يكون بالتساوي والتماثل ، وهذا ليس من التشبيه ؛ لأنه يقوم على إلحاق ناقص أو ضعيف في صفة بكامل أو أقوى منه في تلك الصفة ، ولو قال في تعريفه : " هو إلحاق أمر بأمر في معنى مشترك بينهما بأداة "[2] ، لكان كلامه أدق وأحوط .

---

(١) السابق : ٧٥ .

(٢) ينظر : زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع : ٨٤ / أحمد الحملاوي / المطبعة الكبرى الأميرية / بولاق مصر المحمية / الطبعة الأولى / ١٤٢٣ هـ - ١٩٠٥م ، علوم البلاغة : ٢١٣ / أحمد مصطفى المراغي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الثالثة / ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م ، موجز

كما ألحظ أيضًا أنه ذكر أن وجه الشبه أمر واحد يعم طرفي التشبيه : المشبه والمشبه به ، والحق أن وجه الشبه لا يشترط فيه أن يكون أمرًا واحدًا ، بل قد يكون أمرًا واحدًا ، وقد يكون أكثر من أمر ، وليس كل الأمور ، وإلا كانا شيئًا واحدًا ، و المعول عليه هو ما يقصده المتكلم ، وما يقتضيه المقام ، فقد يقصد إلى صفة معينة أو أكثر من صفة فيجعلها رابطة بين طرفي التشبيه ، ومن ثم يختلف وجه الشبه تبعًا للغرض المقصود ، والهدف المنشود ، يقول ابن رشيق القيرواني : " التشبيه صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة لا من جميع جهاته ؛ لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه "[1] .

أقسام التشبيه :

ثم انتقل المؤلف إلى ذكر أقسام التشبيه ، فذكر بعضها ، وأعرض عن بعض ، وتناول هذه الأقسام باعتبارين : أولًا باعتبار طرفي التشبيه ، وثانيًا باعتبار الوجه .

البلاغة : ٣٢ ، ٣٣ / محمد الطاهر ابن عاشور / المطبعة التونسية / الطبعة الأولى / بدون تاريخ ، أساليب البيان والصورة القرآنية : ٣٢ / د / محمد إبراهيم شادي / دار والي الإسلامية / المنصورة / الطبعة الأولى / ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م .

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : ١ / ٢٨٦ / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الجيل / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

أما باعتبار طرفي التشبيه فقد ذكر أن التشبيه ينقسم باعتبار طرفيه من حيث الحسية والعقلية إلى أربعة أقسام ، يقول : " وقد يكون طرفا التشبيه حسيين ، كما إذا شبه صوت جميل بنغمات الموسيقى ... وقد يكونان عقليين لا يصل إلى إدراكهما الحس كما في تشبيه الموت بالنوم ... وقد يكون المشبه حسيًّا والمشبه به عقليًّا كالعطر إذا شُبِّهَ بخلق الكريم ، وقد يكون المشبه عقليًّا والمشبه به حسيًّا على عكس ما قبله كما يشبه العدل بالقسطاس ، والمنية بالسبع ، فتلك أقسام أربعة للتشبيه باعتبار طرفيه "[1] .

وينقسم أيضًا باعتبار طرفيه من حيث الإفراد والتركيب إلى أربعة أقسام كذلك ، يقول : " وكذلك ينقسم بهذا الاعتبار إلى ما يكون الطرفان فيه مفردين لا تركيب فيهما ، وإلى ما يكونان فيه مركبين ، وإلى ما يكون طرفه الأول مفردًا والثاني مركبًا ، وإلى ما يكون المشبه مركبًا والمشبه به مفردًا عكس ما قبله "[2] .

ومما مثّل به للقسم الثاني - وهو ما كان طرفاه مركبين – قول بشار بن برد :

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٥ ، ٧٦ .

(٢)السابق : ٧٦ .

كَأَنَّ مُثارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنا وأَسْيافَنا لَيْلٌ تَهاوَى كَواكِبُهْ[١]

ومثّل للقسم الثالث – وهو ما كان طرفه الأول مفردًا والثاني مركبًا – بقول أبي بكر الصَّنَوْبَريّ :

وكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـــقِ إذا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ

أَعْلامُ ياقُوتٍ نُشِرَ نَ عَلَى رِماحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ[٢]

ومثّل للقسم الرابع – وهو ما كان طرفه الأول مركبًا والثاني مفردًا – بقول أبي تمام :

يا صاحِبَيَّ تَقَصَّيا نَظَرَيْكُما تَرَيا وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ

تَرَيا نَهارًا مُشْمِسًا قَدْ شابَهُ زَهْـــرُ الـرُّبـا فَكَأَنَّما هُوَ مُقْمِرُ[٣]

---

(١)ديوان بشار بن برد : ١ / ٣١٨ / من بحر الطويل / بلفظ " رؤوسهم " بدلًا من " رؤوسنا " / شرح الشيخ : محمد الطاهر ابن عاشور / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة / ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٦ .

(٢)ديوان الصَّنَوْبَريّ : ٤١٦ / من مجزوء الكامل / تحقيق : د / إحسان عباس / دار صادر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٩٩٨م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٧ .

(٣)ديوان أبي تمام : ٢ / ١٩٤ / من بحر الكامل ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٧ .

وألحظ على المؤلف في هذا التقسيم أمرين : الأمر الأول أنه لم يمثّل للقسم الأول ، وهو ما كان طرفاه مفردين كتشبيه الخد بالورد ، وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد ، ولعله ترك ذلك لشهرته وكثرته وسهولته واعتمادًا على ذكاء القارئ ، والأمر الثاني أن المثال الذي جاء به للقسم الرابع يمكن حمله على تركيب الطرفين ، وأن التمثيل به لتشبيه المركب بالمفرد لا يخلو عن تسامح ؛ لأن قول أبي تمام : " مقمر " بتقدير " ليل مقمر " ففي المشبه به شائبة تركيب[1] ، ولو أتى المؤلف بمثال آخر أوضح من ذلك لكان أفضل ، ولا سيما أن أماليه أعدت في مقام تعليمي، ومما يدخل في هذا الإطار بشكل أظهر وأبين قول أمير الشعراء أحمد شوقي :

شُهْدُ الحياةِ مَشُوبةٌ بالـرِّقِّ مِثْلُ الحَنْظَلِ[2]

فالمشبه هيئة مركبة مـن شهد الحيـاة ونعيمها مصحوبة ومشوبة بالـذل والـرق والهـوان ، والمشبه بـه مفـرد وهـو الحنظل .

كما ينقسم باعتبار طرفيه من حيث الإفراد والتعدد إلى أربعة أقسام أيضًا ، يقول : " وقد يكون التشبيه ليس بين شيئين ، ولكن بين أشياء متعددة ... فإن كان التعدد في المشبه به وحده سُمِّيَ تشبيه الجمع ، وإن تعدد المشبه سُمِّيَ تشبيه التسوية ، وإن تعدد طرفاه معًا ، فإن ذُكِرَتْ

(١)حاشية الدسوقي على مختصر السعد : ٣ / ٤٢٥ .

(٢)الشوقيات : ١ / ١٧٨ / من مجزوء الكامل .

المشبهات معًا ، ثم ذُكِرَتْ المشبهات بها فتشبيه ملفوف ، وإن ذُكِرَ مع كل مشبه ما شُبِّهَ به فمفروق "[١] .

وأشار إلى التشبيه الملفوف بتشبيه امرئ القيس في قوله :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا ويابِسًا لَدَى وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي[٢]

حيث شبه قلوب الطير الرطبة وقلوبها اليابسة بالعناب والحشف البالي، ومثّل لتشبيه الجمع بتشبيه المحبوب بالقمر غصن البان ، وتشبيه الحاجب بالهلال والقوس وحرف النون ، ومثّل للتشبيه المفروق بقول المُرَقِّش الأكبر :

النَّشْرُ مِسْكٌ والوُجُوهُ دَنا نِيرُ وأَطْرافُ الأَكُفِّ عَنَمْ[٣]

وترك التمثيل لتشبيه التسوية كما ترك التمثيل قبل ذلك للقسم الأول من أقسام التشبيه باعتبار الطرفين من حيث الإفراد والتركيب ، وهو ما كان طرفاه مفردين ، ولعل ذلك جاء منه سهوًا ، أو أنه تركه اعتمادًا على ذكاء القارئ .

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ٣٨ / من بحر الطويل / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الخامسة / بدون تاريخ ، وينظر : أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٧ .

(٣) ديوان المُرَقِّشَيْنِ : ٦٨ / من بحر السريع / بلفظ " البان " بدلًا من " الأَكُفّ " / تحقيق : كارين صادر / دار صادر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٩٩٨م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٨ .

ومن أمثلة تشبيه التسوية قول الشاعر :

صُدْغُ الحَبِيْبِ وحالي كِلاهُما كَاللَّيالي[١]

حيث شبه الشاعر حاله وصدغ حبيبه بالليالي في السواد ، والمشبه متعدد، والمشبه به مفرد .

وأما باعتبار وجه الشبه فقد ذكر أن للتشبيه أقسامًا أيضًا باعتبار وجهه كما أن له أقسامًا باعتبار طرفيه ، وذكر أن التشبيه ينقسم باعتبار الوجه من حيث الحسية والعقلية إلى قسمين : الأول أن يكون وجه الشبه حسيًّا ، والثاني أن يكون وجه الشبه عقليًّا ، يقول : " واعلم أن الذي ينبني عليه التشبيه بين الشيئين ، والجهة التي يشتركان فيها، يجوز أن تكون حسية ... ويجوز أن تكون عقلية "[٢] .

ومثّل لما فيه وجه الشبه حسي بما ورد عن قيس بن الملوح المجنون أنه وقعت في شَرَكه ظبية ، فنظر إلى وجهها مليًّا ، ثم أطلقها فمرت ، وأنشأ يقول :

اذْهَبي في كَلاءَةِ الرَّحْمَنِ أَنْتِ مِنّي في ذِمّةٍ وأَمانِ
تَرْهَبِينَي ؟ والجِيدُ مِنْكِ كَلَيْلَى والحَشا والبُغامُ والعَيْنانِ

(١) لم أعثر على قائله ، وهو موجود في التلخيص في علوم البلاغة : ٢٧٣ / من بحر المجتث .

(٢) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٨ ، ٧٩ .

لا تَـخافـي بـأَنْ تُفاجَـيْ بـسُـوءٍ ما تَغَنَّى الحَمامُ في الأَغْصانِ[١]

ومثّل لما فيه وجه الشبه عقلي بتشبيه العلم بالحياة .

وينقسم باعتبار الوجه من حيث الإفراد والتعدد والتركيب إلى ثلاثة أقسام : وهي ما كان الوجه فيه مفردًا ، وما كان الوجه فيه متعددًا ، وما كان الوجه فيه مركبًا ، وهو ما يسمى بتشبيه التمثيل[٢] .

ومما مثّل به لما كان وجهه مركبًا قوله تعالى " مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا "[٣] ، ويقول في تعليقه على هذه الآية : " شبه الذين نزلت عليهم التوراة ، ثم لم يعملوا بها ، ولم ينتفعوا بما فيها ، بالحمار يحمل الأسفار ، ويكد في حملها ، ومبنى التشبيه أن في كلٍّ حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فيه والكد ، وذلك الوجه مركب من متعدد كما ترى "[٤] .

وأشار إلى ما كان وجه الشبه فيه مفردًا بعد الأمثلة التي ذكرها لما كان وجه الشبه فيه مركبًا فقال : " ووجه الشبه في هذا كله منتزع من

---

(١) لم أعثر على هذه الأبيات في ديوانه ، وهي موجودة في مصارع العشاق : ٢ / ٦٣ / من بحر الخفيف / السراج القاري البغدادي / دار صادر / بيروت / بدون تاريخ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٩ .

(٣) الجمعة : ٥ .

(٤) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٧٩ .

متعدد ، فيكون التشبيه تمثيليًّا بخلافه في نحو تشبيه الخد بالورد في الحمرة ، والرجل بالأسد في الشجاعة "[١] . فالحمرة في التشبيه الأول أمر مفرد ، وكذلك الشجاعة في التشبيه الثاني .

ومثّل لما وجهه متعدد بقول الشاعر :

ومُهَفْهَفٍ وَجْنَتاهُ كالخَمْرِ لَوْنًا وطَعْمًا[٢]

فشبه الوجنتين بالخمر في أمرين هما اللون والطعم .

وينقسم باعتبار الوجه من حيث الذكر والحذف إلى قسمين : مفصل ومجمل ، يقول : " وإذا ذكر وجه الشبه في التشبيه قيل له : التشبيه المفصل ، وإذا حذف فالمجمل "[٣] .

ونلحظ هنا أن المؤلف لم يمثل لأي واحد من هذين القسمين ، ولعله ترك ذلك لوضوحه ، واعتمادًا على ذكاء القارئ في استنباط أمثلة لهما مما سبق من الأمثلة المبثوثة في مبحث التشبيه ، فمثال المفصل : الخد

---

(١)السابق : ٨٠ .

(٢)لم أعثر على قائله ، وهو موجود في جواهر البلاغة : ٢٣٤ / من بحر المجتث / أحمد الهاشمي / تحقيق : د / يوسف الصميلي / المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٨٠ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٨٠ .

كالورد في الحمرة ، ومثال المجمل : المنية كالسبع ، والوجه المحذوف هنا هو الاغتيال .

واكتفى المؤلف من أقسام التشبيه بما ذكره بهذين الاعتبارين : اعتبار الطرفين ، واعتبار الوجه ، ولم يتعرض لبعض الأقسام الأخرى مثل : أقسام التشبيه باعتبار الأداة إلى مرسل - وهو ما ذكرت فيه الأداة - ومؤكد ، وهو ما حذفت منه الأداة ، وأيضًا باعتبار قرب وجه الشبه وبعده إلى قريب واضح ، وبعيد دقيق ، وكذلك باعتبار وجود الوجه في الطرفين إلى تحقيقي ، وتخييلي ، هذا بالإضافة الأقسام الأخرى التي ذكرها المؤلف إجمالًا ، منها التشبيه المقلوب ، والتشبيه الضمني ، والتشبيه البليغ ، والتشبيه المشروط ، وغير ذلك من أقسام التشبيه وأنواعه المبثوثة والمبسوطة في كتب البلاغة ، ولعل المؤلف تركها بغية الاختصار والإيجاز في تحقيق الجدوى وتوخي الفائدة ، وذلك ما أشار إليه بقوله : " وبقيت للتشبيه أقسام أخر يذكرونها ، وليس من حقنا أن نخوض الآن في استيفائها ؛ إذ كنا على شريطة أن نتوخي الفائدة مع الاختصار "[1] .

هذا بالإضافة إلى أن هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ، ودور المعلم لا يتمثل في الاستيفاء والاستقصاء ، وإنما يتمثل في أن يوضح للطالب الطريق ، ويرسم له الحدود ، ويبين المعالم ، ويعطيه المفاتيح ، ويتركه

---

(١) السابق نفسه .

يفتح هو بنفسه ؛ ليتذوق حلاوة الفتح ، ويستنبط ، ويستنتج ، ويبدع كما استنبط السابقون واستنتجوا وأبدعوا .

وأشار المؤلف إلى أن أمر التقسيم والتبويب والتنويع قد يكون سهلًا ميسورًا لمن نظر وأطال النظر ، وتأمل ودقق في التأمل ، ولكن التقسيم ينبغي ألا يكون إلا عندما تكمن الفائدة فيه ، وتدعو الحاجة إليه ، وتقتضيه الضرورة ، وألا يكون من أجل التقسيم في ذاته ؛ لأن التقسيم من أجل التقسيم يضر ولا ينفع ، ولا سيما في أساليب الصور البيانية التي يعظم جمالها بتكاملها وترابطها وتعاضدها وتضامّها ، يقول : " فإن استخراج أقسام شتى لشيء واحد ، وتنويعه إلى أنواع وأجناس ، وتجزئته إلى أجزاء ، أمر ميسور لكل ناظر ، سهل على كل من شاء ، ولو أننا ذهبنا نستخرج للتشبيه أقسامًا كالتي استخرجوها ، لكان في مقدورنا – وفي مقدور كل أحد – أن نبلغ بالأقسام مئات وألوفًا ... وكذلك القول في الاستعارة وتقسيمها ، إذ يتأنى اختراع مبدأ غير الذي اخترعوه لإحداث أقسام فوق ما أحدثوا ، وما دامت مباني التقسيم عندهم أمورًا انتزاعية ، وشئونًا اعتبارية ، فإن لكل قادر شاء أن يعتبر وينتزع ، ويقبل اعتباره وانتزاعه ، كما قبلنا منهم ما اعتبروه مبدأ لأقسامهم وأنواعهم ، اللهم إلا أن يجعل الحكم في ذلك للفائدة ، فلا يقبل من التقسيم إلا ما كان ذا حظ من الفائدة والنفع ، وما كان داخلًا

تحت حدودهما ، وأما ما يجيء من ذلك حبًّا في التقسيم ، ورغبة في الإطناب ، فلا ينبغي قبوله ، ولو جاء به المتقدمون "[١] .

وذلك كلام جيد ورائع جدًا ، ينبغي أخذه في الاعتبار ، والاعتداد به لدى كل علماء ذلك الفن الذي يقوم أصلًا وأساسًا على التذوق الرفيع ، والإحساس المرهف ، لا على التقسيمات الحاصرة المنطقية ، والمعادلات الحسابية الرياضية .

وأكد المؤلف أنه لا يلتفت إلى تلك الأقسام ، ولا يذكرها إلا على سبيل ضرب المثل دون قصد استيعابها واستقصائها ؛ لكي تتبين له هذه الفائدة التي توخاها البلاغيون ، وقصدوا إليها في تقسيماتهم[٢] .

وهذا المنهج الذي اتبعه المؤلف – وهو المنهج المعتمد على التذوق والتحليل أكثر من التقعيد والتقنين – هو منهج البلاغيين المتقدمين ، وفي مقدمتهم الإمام عبد القاهر ، وهو المنهج الألصق والأقرب إلى روح البلاغة ، وذلك بخلاف منهج المتأخرين بداية من السكاكي ومن جاء بعده ، إلا من رحم ربي ، فقد أضر بالبلاغة أكثر مما نفعها ، يقول الدكتور / علي عشري زايد عن عبد القاهر ومنهجه البلاغي مما يؤكد رؤية المؤلف ومنهجه : " ولا يشغل عبد القاهر نفسه كثيرًا بما شغل به البلاغيون بعده أنفسهم من حصر واستيفاء الفروع والأقسام التي

---

(١)السابق : ٨١ ، ٨٢ .

(٢)السابق : ٨٢ .

تندرج تحت كل باب من هذه الأبواب ، حتى تحولت البلاغة في بعض جوانبها لديهم إلى عملية رياضية إحصائية ، وإنما شغل نفسه بالدرجة الأولى بما ينبغي أن يشغل به البلاغي نفسه من بيان القيمة البلاغية لكل باب من هذه الأبواب ، واستخلاص المعايير العامة من خلال التحليل الفني للنصوص والأمثلة "[١] .

وأشار المؤلف إلى أنه كان يسنح ويقع له في كلام عبد القاهر ما قد ينفع في هذه التقسيمات التي ذكرها لمحة بعد لمحة ، وومضة بعد ومضة ،وإشارة بعد إشارة ، ولكنه اعتذر عن ذكر ذلك وبيانه نظرًا لطول البحث ، وقرب موعد سفره الذي قد انتواه وقصد به إنجلترا ، يقول : " وقد كان يقع لنا في كلام عبد القاهر ما قد ينفع في ذلك لمحة بعد لمحة ، وإشارة بعد إشارة ، ولكن البحث طويل عريض يحتاج إلى برهة من الزمن كافية فيه ، ولم يبق لي من الوقت ما يسع ذلك ، فقد قرب موعد رحلتي – إن شاء الله تعالى – إلى بلاد الإنجليز ... وإذا قُدِّرَ لنا أن نعود إلى الاشتغال بهذا الفن ، رجونا أن نتمم ما بدأنا ، وإلا كان أمره إلى غيرنا ، وإلى الله عاقبة الأمور "[٢] .

---

(١)البلاغة العربية / ٨٧ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٨٢ ، ٨٣ .

ولست أدري على وجه التحديد ماذا يقصد المؤلف بالتتميم الذي ذكره في جملة الشرط " وإذا قُدِّرَ لنا أن نعود إلى الاشتغال بهذا الفن ، رجونا أن نتمم ما بدأنا " ؟ هل يقصد بذلك استدراك ما فاته ، وبسط ما اختصره ، وذكر ما كان يسنح له ، ويقف عليه من كلام عبد القاهر ، من لمحة بعد لمحة ، وإشارة بعد إشارة ، ويكون ذلك فيما هو من أول الكتاب إلى ما وقف عليه هنا بنهاية الباب الرابع ؟ أم أن ذلك يكون بتتميم الكتاب واستكماله فيما هو من أول الباب الخامس إلى نهاية الباب السابع الذي هو نهاية الكتاب ؟ أم أن ذلك يكون بتتميم ما بدأه ، وإكمال ما نقصه ، واستدراك ما فاته ، وذكر ما تركه ، كل ذلك من أول الكتاب إلى آخره ؟

والذي يظهر لي ويبدو – والله أعلم – رجحان الاحتمال الأخير ، ويؤيد ذلك ويؤكده أن الكتاب قد تم كله قبل سفره ، حيث قال في المقدمة محددًا بداية ونهاية تأليفه له : " في أوائل السنة الهجرية الحاضرة سنة ثلاثين وثلاثمائة وألف أمليت في الجامع الأزهر الشريف دروسًا في علم البيان ، وتوخيت فيها الفائدة الحقيقية للطلاب ، وتهذيب مباحث الفن مبلغ جهدي ، ثم جمعت تلك الأمالي ، فأصلحت فيها ما تيسر إصلاحه ، وأخرجتها للناس كتابًا منشورًا ... القاهرة في رمضان سنة ١٣٣٠ هـ - أغسطس ١٩٩٢م "[1] ، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف قد

---

(١)السابق : ٢ .

ذكر في نهاية كتابه تاريخ انتهائه من تأليفه له ، وهو (٢٧ / ٥ / ١٣٣٠ هـ) ، الموافق (١٥ / ٥ / ١٩١٢م)[١] ، ومعلوم أن تاريخ الطبعة الأولى للكتاب التي اعتمدت عليها في هذا البحث سنة (١٣٣٠ هـ) ، الأمر الذي قد يُرَجِّح ، بل قد يقطع بما لا يدع مجالًا للشك أن المؤلف قد انتهى من تأليف هذا الكتاب وطبعه كاملًا قبل سفره ، وأن تتميم ما بدأه الذي وعد به إن قُدِّرَ له العودة والاشتغال بهذا الفن ينتظم الكتاب كله ، والله - ﷻ - أعلى وأعلم .

(١)السابق : ١٢٢ .

الباب الخامس : الحقيقة والمجاز

لقد تناول المؤلف في هذا الباب مفهوم كلٍّ من الحقيقة والمجاز ، وأهم علاقات المجاز ، وهذا الباب يعد بمثابة مقدمة وتمهيد للباب السادس الذي هو بعنوان " الاستعارة " ، إذ يحسن بالطالب ويجدر قبل أن يدرس الاستعارة أن يتعرف أولًا على مفهوم كلٍّ من الحقيقة والمجاز ؛ لكي يستطيع أن يفهمها فهمًا جيدًا لا غموض فيه ولا لبس ولا التواء .

واستهل المؤلف حديثه ببيان طبيعة ألفاظ هذه اللغة الشريفة ، وذكر أن الأصل فيها أنها وُضِعَتْ لمعان اصطلح عليها واضعوها ، وتعارفوا عليها ، ولكن قد يعرض للفظ أو أكثر من ألفاظها أن يستخدمها قوم في معنى آخر جديد تعارفوا واصطلحوا عليه ، وذلك ما يسمى بالحقيقة العرفية الخاصة ، يقول : " لألفاظ اللغة العربية معان معينة جُعِلَتْ الألفاظ لتكون مستعملة فيها ، ودالة عليها ، ووُضِعَتْ بإزائها ، وخاصة بها ، فكلمات : القيام ، والضرب ، والجد ، والإنسان ، والفرس ، ونحوها ، جُعِلَتْ أول الأمر ؛ لتستعمل في معانيها التي عيّنها لها الوضع، وخصها بها ... وقد يعرض للفظ من هذه الألفاظ الموضوعة لمعانيها اللغوية أن تتفق أمة من الناس على استعماله استعمالًا مطردًا في معنى جديد غير المعنى اللغوي الأول ، ووضعه ؛ ليكون دالًّا عليه ، ومستعملًا فيه عندهم ، وذلك كما اتفق علماء النحو على أن يكون لفظ

المضاف مستعملًا فيما يقابل { المضاف }[١] إليه ، وهو معنى جديد للفظ المضاف غير ما كان له في وضعه الأول اللغوي ، فإنه وضع أولًا ؛ ليستعمل في الرجل إذا حوصر في الحرب "[٢] .

وهذا ما أكده بعد ذلك ولخصه أيضًا بقوله : " والحاصل أن الألفاظ العربية بعد أن يكون لها معنى لغوي قد يعرض لها أن توضع لمعنى آخر غير معناها اللغوي ، يتفق على وضعها له طائفة من الناس "[٣].

ثم عرف الحقيقة بقوله : " فكل كلمة استعملت في معناها الذي وضعت ؛ لتستعمل فيه ، وتدل عليه ، سواء كان وضعًا لغويًّا أو عرفيًّا ، يقال لها الحقيقة "[٤] .

ثم بيّن المؤلف شرط كون الكلمة حقيقة ، وهو أن تكون مستعملة فيما وضعت له عند أهل الاصطلاح الذي يجري عليه المتكلم ، ويتبعه في خطابه ، وبناء عليه فالمعوّل على ذلك هو الاصطلاح الذي يكون به التخاطب ؛ ولذا لو استعمل الفقيه كلمة " الصلاة " في معناها عند

---

(١) ساقطة من الأصل ، وأضفتها لفهمها من السياق ؛ ليستقيم بها المعنى . أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٨٣ .

(٢) السابق : ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) السابق : ٨٤ .

(٤) السابق : ٨٥ .

اصطلاح الفقهاء - وهو الأفعال والأقوال المخصوصة المبتدأة بالتكبير والمختتمة بالتسليم - تكون مستعملة في معناها الحقيقي ، وإذا استعملها بالمعنى اللغوي الذي وضعت له عند علماء اللغة – وهو الدعاء – أو في اصطلاح آخر ، لم تكن مستعملة في معناها الحقيقي[١] .

كما ذكر تعريف عبد القاهر للحقيقة بأنها " كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع الواضع وقوعًا لا يستند فيه إلى غيره "[٢] .

وأوضح المقصود من قول عبد القاهر : " وقوعًا لا يستند فيه إلى غيره " بـ " أن اللفظ يدل على ما أريد به من غير احتياج إلى أن يلاحظ التباس وارتباط بينه وبين معنى آخر ، فدلالة " أسد " على سبع لا يحتاج إلى ملاحظة أصل أداه إليه ، بخلاف دلالته على رجل شجاع ، إذ لا بد هنا من ملاحظة أصل – وهو السبع – يؤدي إلى ذلك المعنى لما بينهما من ملابسة "[٣] .

أقسام الحقيقة : ثم أخذ المؤلف يفرق بين كلٍّ من الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية العامة ، والحقيقة العرفية الخاصة ، فذكر أن اللفظ إذا كان مستعملًا فيما وضع له لغة فهو حقيقة لغوية ، وإن كان مستعملًا فيما

---

(١)السابق نفسه

(٢)أسرار البلاغة : ٣٥٠ ، وينظر : أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٨٦ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٨٦ .

وضع له في العرف ، وكان أهل الاصطلاح الذين استعملوه غير معينين ولا محصورين في طائفة بعينها فهو حقيقة عرفية عامة ، وذلك كلفظ " الدابة " الذي يستعمله الناس في الدلالة على ذوات الأربع ، وقد كان في الوضع الأول مستعملًا لكل ما دبّ ومشى على وجه الأرض ، وإن كان مستعملًا فيما وضع له في العرف ، وكان أهل العرف طائفة معينة كطائفة الفقهاء مثلًا أو النحاة أو الأطباء فهو حقيقة عرفية خاصة[١] .

وعرف المجاز بأنه " الكلمة التي لم تستعمل فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب ، بل في معنى غيره ، يكون بسبب من المعنى الأول الموضوع له اللفظ ، وذا علاقة به ، وارتباط يجوز به أن يؤخذ لفظ أحدهما للآخر ، ويستعمل فيه ، ولابد لصحة التجوّز باللفظ من معناه الوضعي إلى معناه المجازي من أن ينصب المتكلم دليلًا على أنه لم يرد المعنى الوضعي "[٢] .

وهذا التعريف بذلك الطول يشبه أن يكون شرحًا للتعريف ، وليس تعريفًا ؛ لأن طبيعة التعريفات تقتضي الإيجاز ، ولو أنه استخدم تعريف الخطيب القزويني ، لكان أوجز وأفضل ، حيث عرف المجاز بأنه : "

---

(١)السابق ٨٦ ، ٨٧ .

(٢)السابق : ٨٧ .

الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له ، في اصطلاح به التخاطبُ ، على وجه يصحُّ ، مع قرينة عدم إرادته "[١] .

ثم بيّن المؤلف اسم الملابسة التي تكون بين المعنى المجازي والمعنى الوضعي ، وكذلك اسم الدليل الذي يجب على المتكلم أن ينصبه ؛ ليدل به على أنه لم يرد المعنى الوضعي فقال : " وما يكون بين المعنيين من الملابسة والاتصال يسمى علاقة ، وذلك الدليل يسمى قرينة "[٢] .

وذكر أن المجاز يجري فيه أقسام الحقيقة من حيث اللغة ، والعرف العام ، والعرف الخاص ، فقال :" وتجري في المجاز أقسام الحقيقة السابقة ، فيكون مجازًا لغويًّا إن كان المتكلم به جاريًا على مصطلح اللغويين ، ومجازًا شرعيًّا ، أو عرفيًّا عامًّا ، أو نحويًّا ، على قياس ما سبق "[٣] .

ونلحظ هنا أن المؤلف أشار بقوله : " ومجازًا شرعيًّا أو نحويًّا " إلى المجاز العرفيّ الخاص ، كما نلحظ أنه لم يمثل لأي قسم من هذه الأقسام ، ولعله ترك ذلك اعتمادًا على ذكاء القارئ ، فمثال المجاز اللغوي لفظ " أسد " إذا استعمله المخاطِب بعرف اللغة في الدلالة على الرجل الشجاع، ومثال الشرعي لفظ " صلاة " إذا استمله المخاطِب بعرف

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة : ٢ / ٤١٤ .

(٢) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٨٧ .

(٣) السابق نفسه .

الشرع في الدلالة على الدعاء ، ومثال العرفي العام لفظ " دابة " إذا استعمله المخاطبِ بالعرف العام في الدلالة على الدواجن ، ومثال العرفي الخاص لفظ " المبتدأ " إذا استعمله المخاطِب بعرف النحو في كل شيء يقع في البداية اسمًا أو فعلًا أو حرفًا .

علاقات المجاز المرسل : ثم انتقل بالحديث إلى علاقات المجاز ، ومفهوم العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الوضعي ، فذكر أنه يكفي في معرفة العلاقة بأنها ما يكون بين المعنى المتجوّز عنه والمتجوّز إليه من الاتصال الذي يبنى عليه صحة أن يؤخذ اللفظ منه إليه ، ويستعمل فيه ، والذوق السليم كافٍ في معرفة ما يكون من الاتصال مجوّزًا وما لا يكون، ولا سيما إذا قرع سمع الطالب شيء من استعمالات العرب في المجاز ، ولا حاجة له بعد ذلك في تعداد هذه العلاقات أو حصرها عند من ظن أنه حصرها ، وهي أبعد من أن تحصى وتحصر ، وإنما يذكر للطالب بعضها على سبيل البيان والتمثيل ، ويترك له الأمر بعد ذلك في الاستنباط والاستنتاج ، وذكر كذلك أنه من ادعى حصر هذه العلاقات فهو واحد من اثنين : إما فيلسوف يؤيده الكشف الروحاني ، أو متفلسف يوقف حركة العلم عن النماء ، وذلك ضرب من الاعتساف والتكلف اللذين يضران بعلم البيان ، بل بكل علوم البلاغة[1] .

---

(١)السابق : ٨٧ ، ٨٩ .

وبعد أن ذكر أنه يكفي للطالب بيان مفهوم هذه العلاقة ، وضَرْب الأمثلة ، وذِكْر الشواهد من مجازات العرب ، أراد أن ينفي تهمة النقص عن كتابه ، فذكر ما ذكره البلاغيون من هذه العلاقات على سبيل التمثيل لا الحصر والإحصاء ، يقول : " ولا غُنْية لنا عن أن نورد ما ذكره القوم من أنواع العلاقات حتى لا يظن النقص بكتابنا في إغفالها ، ولكنا لا نذكرها على طريق دعوى انحصار العلاقات فيها ، وعدم شذوذ شيء عنها ، وإنما غرضنا ما يرد فيها من الأمثلة والشواهد فحسب ، ثم قد يكون في ذكر الأنواع توضيح لمعنى العلاقة بوجه ما"[1].

وإذا كان المؤلف قد عاب على البلاغيين المتأخرين الإكثار من علاقات المجاز وادعاء حصرها عند من ادعى ذلك ، فقد وقع هو أيضًا في بعض الخطأ الذي عابه عليهم ، حيث أكثر من العلاقات ، فذكر منها تسع عشرة علاقة ، وكان يكفيه منها ما هو أقل من ذلك لتحقيق غرضه ، ولا سيما أنه اعترف بأنه سيذكر ما يذكر من هذه العلاقات فقط على سبيل التمثيل والتدريب للطالب ، وحتى لا يظن النقص بكتابه بعدم ذكر شيء منها ، هذا بالإضافة إلى ما وجد عنده من اضطراب في ذكرها ، ومن ذلك الاضطراب أن بعض العلاقات يمكن ردها إلى البعض الآخر ، ومن ذلك أيضًا ما وقع فيه من خطأ في صياغة مفهوم بعضها ،

---

(١) السابق : ٨٩ .

وكذلك تسمية بعضها بغير أسمائها المشهورة ؛ إذ كان الأولى به أن يكتفي بذكر الاسم المشهور ، أو يذكر الاثنين معًا حتى لا يضطرب الأمر على القارئ ، ويختلط على السامع ، أو حتى لا يظن البعض أن الاسم غير المشهور الذي اختاره شيء جديد ، ولا سيما أنه في مقام تعليمي ، هذا بالإضافة كذلك إلى أنه اكتفى بذكر العلاقة ومفهومها ومثالها ، ولم يكشف الأسرار البلاغية واللطائف البيانية التي اشتملت عليها هذه العلاقات ، ولو أنه اكتفى بذكر بعضها ، وأبان عن أسرارها وكنوزها ولطائفها التي انطوت عليها ، لكان ذلك أحسن وأفضل ، وذلك ما سيتضح ويتكشف لنا في تتبعنا لبحث هذه العلاقات لديه واحدة تلو الأخرى .

١ – السببية : لقد بيّن مفهومها وأوضحها بقوله : " فقد يكون اللفظ موضوعًا ليستعمل في معنى من المعاني ، فينتقل من ذلك المعنى إلى معنى آخر ، يكون المعنى الأول سببًا له ، ومؤثرًا فيه ، كما وضع لفظ " الغيث " للمطر النازل من السماء ، فيستعمل في النبات ؛ لأن الغيث سبب في طلوع النبات ، قالوا : رعينا الغيث "[1] . ولو أنه قال في مفهومها مثلًا : " هي تسمية الشيء باسم سببه " أو " إطلاق اسم السبب وإرادة المسبب " لكفاه ، وكان ذلك أوجز وأفضل .

---

(١)السابق : ٨٩ .

ثم ذكر اسم هذه العلاقة ، وسبب تسميتها بذلك الاسم فقال : " وهذه علاقة السببية ؛ لأن المعنى الأول سبب للمعنى الثاني "[١] .

٢ - المسببية : وأوضحها بقوله : " وقد يكون المعنى الأول مسببًا وناشئًا عن شيء آخر ، فينقل اللفظ إلى ذلك المعنى الآخر ، ويستعمل فيه لعلاقة المسببية ، كما يقال : أمطرت السماء نباتًا ، نُقِلَ النبات من معناه الوضعي إلى المطر ؛ لأن النبات مسبب عنه "[٢] .

٣ - الكلية : وبيّنها بقوله : " وقد تكون العلاقة بين المعنى الثاني والأول أن الأول كلٌّ للثاني ، ومشتمل عليه وعلى غيره ، وهي علاقة الكلية "[٣] ، ومثّل لذلك بقوله تعالى : " يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ "[٤] ، ثم قال مبيّنًا للتجوّز : " على معنى أناملهم ؛ لأنها هي التي تجعل في الأذن ، والأصابع مشتملة على الأنامل ، وكلٌّ لها "[٥] .

٤ - الجزئية : يقول : " وقد يكون الأول جزءًا للثاني ، وبعضًا منه ، كما تقال : " العين " على الجاسوس ، و" الرقبة " على الإنسان ، وهذه علاقة الجزئية "[٦] .

---

(١)السابق نفسه .

(٢)السابق : ٩٠ .

(٣)السابق نفسه .

(٤)البقرة : ١٩ .

(٥)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٠ .

(٦)السابق نفسه .

٥ - الآلية : وفسر هذه العلاقة تفسيرًا خاطئًا ، ففسرها " بأن يكون المعنى الثاني آلة للمعنى الوضعي ، وواسطة فيه "[١] ، والصواب أن يعكس الكلام ، ويقول : " بأن يكون المعنى الأول الوضعي آلة للمعنى الثاني ، وواسطة فيه " ، ولعل ذلك – والله أعلم – جاء منه سهوًا ، ويؤيد ذلك أنه مثّل لهذه العلاقة بقوله تعالى : " وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ "[٢] ، ثم قال في تعليقه – وهو تعليق صحيح – : " أي ذكرًا حسنًا ، والمناسبة بين الذكر الحسن واللسان أن اللسان آلة الذكر والكلام "[٣] .

٦ - الملزومية : وفسرها بـ " أن يكون المنقول عنه ملزومًا للمعنى المنقول إليه ، أي يلزم عند وجوده وجود الثاني ، كما تستعمل الشمس في الضوء ؛ إذ هي ملزومة له ، يجب عند وجودها وجوده "[٤] .

وهذه العلاقة يمكن ردها إلى علاقة السببية وإدخالها فيها[٥] ، حيث يطلق السبب ويراد المسبب ، فحينما نقول مثلًا : " ملأت الشمس المكان " ، فالمراد الضوء ، وإنما سُمِّيَ الضوء باسم سببه وهو

---

(١) السابق نفسه .

(٢) الشعراء : ٨٤ .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٠ .

(٤) السابق : ٩٠ ، ٩١ .

(٥) عروس الأفراح : ٤ / ٤٣ .

الشمس ، كما أن الغيث سبب في النبات في قولهم : رعينا الغيث ، كما سبق في علاقة السببية التي هي رقم واحد .

٧ – اللازمية : وفسرها بأنها عكس الملزومية ، كما في الشمس تطلق على ضوئها[١] ، والصواب أن يقول : " كما في الضوء يطلق على الشمس، كما في قولنا : طلع الضوء " ، والمقصود الشمس ، وإنما أطلق الضوء عليها ؛ لأنه يوجد عند وجودها .

وهذه العلاقة يمكن إدخالها في علاقة المسببية[٢]. التي هي رقم اثنان ، حيث يطلق فيها المسبب ويراد السبب ، كما أطلق النبات على الماء في قولهم : أمطرت السماء نباتًا ، حيث سُمِّيَ الماء باسم المسبب عنه وهو النبات .

٨ – الإطلاق : وبيّنها بأن يكون المعنى الأول الوضعي مجردًا عما قُيِّدَ به المعنى الثاني المجازي ، كما إذا استعملت الرقبة في الرقبة المؤمنة في قوله تعالى : " فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا "[٣] ، فالمعنى الأول الحقيقي يراد به الرقبة مطلقًا دون قيد الإيمان ، والمعنى الثاني المجازي يراد به الرقبة المؤمنة ؛ إذ لا تجزئ الرقبة الكافرة ، وذلك

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩١ .

(٢)عروس الأفراح : ٤ / ٤٣ .

(٣)المجادلة : ٣ .

على مذهب الشافعية ، بخلاف الحنفية الذين يجيزون الكفارة بعتق الرقبة غير المؤمنة[١] .

٩ - التقييد : وهي عكس الإطلاق ، وذلك بإطلاق اسم المقيد على المطلق ، ومثّل لذلك بقول أبي دؤاد الإياديّ يصف فرسًا :

فَبِتْنا جُلُوسًا لَدَى مُهْرِنا نُنَزِّعُ مِنْ شَفَتَيْهِ الصُّفارَا[٢] [٣]

فالشفة في الأصل خاصة بالإنسان ، وذلك هو المعنى الأول الوضعي ، ولكن الشاعر أراد بها جحفلة الفرس ، وذلك هو المعنى الثاني المجازي ، فجعلها للإنسان وغيره .

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩١ ، وينظر في ذلك الحكم الفقهي : المغني : ١١ / ٨١ / لابن قدامة / تحقيق : د / عبد الله عبد المحسن التركي ، د / عبد الفتاح محمد الحلو / دار عالم الكتب / الرياض / المملكة العربية السعودية / الطبعة الثالثة / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م .

(٢)الصُّفار : ما تبقى في أسنان الدابة من التبن والعَلَف . لسان العرب / مادة : صفر .

(٣) ديوان أبي دُواد - بتسهيل الهمزة كما ضبطه محققاه - الإيادي : ١١٠ / من بحر المتقارب / بلفظ " عُراةً " بدلًا من " جُلُوسًا " / تحقيق : د / أنور محمود الصالحي ، د / أحمد هاشم السامرّائي / دار العصماء / دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩١ .

وقد يقول قائل : إن في قول الشاعر : " شَفَتَيْهِ " استعارة تصريحية حيث شبه الشاعر جَحْفَلَتَي الفرس بشفتي الإنسان ، ثم حذف المشبه به، وصرح بلفظ المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية[١] ، وذلك لا تعارض فيه ؛ لأن اللفظ الواحد قد يجتمع فيه المجاز المرسل والاستعارة، وكل واحد منهما باعتباره ، فإذا نظرنا إلى تشبيه المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي فهو استعارة ، وإذا نظرنا إلى إطلاق اسم المقيد على المطلق فهو مجاز مرسل[٢] .

١٠ - العموم : وذلك بـ " أن يكون المعنى الحقيقي شاملًا لأفراد منها المعنى المجازي "[٣] ، ومثّل لذلك بقوله تعالى " أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ "[٤] ، حيث أطلق لفظ " الناس ، وهو عام لمحمد - ﷺ - وغيره ، وأريد به خاص وهو النبي محمد - ﷺ - وحده[٥]، وهذه العلاقة يمكن إدخالها في علاقة الكلية التي هي رقم ثلاثة ؛ لأن الخاص جزء من العام[٦] .

---

(١) وهي استعارة غير مفيدة كما يراها عبد القاهر؛ إذ لا فرق من جهة المعنى بين أن يقول: " من شفتيه" وأن يقول : " من جَحْفلتيه ". أسرار البلاغة : ٣٢.

(٢) علم البيان في الدراسات البلاغية : ١٧٤ ، ١٧٥ / د/ علي البدري / دار الكتاب الجامعي / القاهرة / الطبعة الثانية / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩١ .

(٤)النساء : ٥٤ .

(٥)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩١ ، ٩٢ .

(٦) عروس الأفراح : ٤ / ٤٣ .

١١ - الخصوص : وذلك " كما إذا استعمل لفظ الخاص كمحمد في الإنسان عمومًا "[١] ، ويمكن رد هذه العلاقة إلى علاقة الجزئية التي هي رقم أربعة ؛ لأن ذلك يعتبر من التعبير بالجزء عن الكل[٢] .

١٢ - اعتبار ما كان : وذلك بـ " أن يستعمل الدالّ على صفة فيما ليست الصفة قائمة به الآن ، اعتبارًا لأن الوصف قام به سابقًا "[٣] ، ومثّل لذلك بقوله تعالى : " وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ "[٤] ،حيث استعمل لفظ " اليتامى " في البالغين ، ولا يتم بعد بلوغ ، وإنما اليتيم من مات أبوه وهو دون سن البلوغ .

١٣ - اعتبار ما يكون : ولم يذكر المؤلف اسم هذه العلاقة ، واكتفى ببيان مفهومها ، وذلك بـ " أن يستعمل الوصف في الذات التي سيقوم بها ذلك الوصف "[٥] ، ومما مثّل به لذلك قوله تعالى " إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا "[٦] ، أي عنبًا يصير بعد التخمير خمرًا ، وفي إطلاق الخمر على العنب مجاز مرسل علاقته اعتبار ما يكون .

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٢ .
(٢) عروس الأفراح : ٤ / ٤٣ .
(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٢ .
(٤)النساء : ٢ .
(٥)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٢ .
(٦)يوسف : ٣٦

١٤ – الحالِّيّة : وذلك بـ " أن يستعمل اسم الحالّ في محله "[١] ، ومثّل لذلك بقوله تعالى : " وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ "[٢] ، أي في الجنة خالدون ، فذُكِرَ اسم الحالّ وهو الرحمة ، وأريد المحل وهو الجنة ، نسأل الله – ﷻ – أن يجعلنا من أهلها مع النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقًا .

١٥ – المحليّة : ولم يسمها ، وإنما اكتفى ببيان مفهومها ، وذلك بـ " أن يستعمل اسم المحل في حالّه ، نحو : سال الميزاب ، أي ماؤه "[٣] ، فذكر اسم المحل " الميزاب " ، وأريد الحالّ فيه ، وهو الماء ؛ لأنه هو الذي يسيل .

١٦ – المجاورة : وعرفها بأنها " هي إطلاق اسم الشيء على ما يجاوره "[٤]، ومثّل لذلك بقول عنترة :

فَشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثِيابَهُ لَيْسَ الكَرِيْمُ عَلَى القَنا بِمُحَرَّمِ[٥]

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٢ .

(٢)آل عمران : ١٠٧ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٢ .

(٤) السابق : ٩٢ ، ٩٣ .

(٥) شرح ديوان عنترة : ١٧٤ / من بحر الكامل / بلفظ " كَمَّشْتُ بالرُّمْحِ الطَّوِيلِ " بدلًا من " فَشَكَكْتُ بالرُّمْحِ الأَصَمّ " / الخطيب التبريزي / تحقيق : مجيد طراد / دار الكتاب العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٣ .

فعبر بالثياب عن الجسم ؛ لأنها مجاورة له .

١٧ – البَدَلِيّة : ولم يعرفها ، أو يبين مفهومها ، وهي كون الشيء بدلًا من شيء آخر ، ومثّل لذلك بأن يقال : قضينا الصلاة ، بمعنى أديناها ، فذُكِرَ القضاء بدلًا من الأداء[١] .

١٨ – المُبْدَلِيّة : ولم يعرفها أو يبين مفهومها أيضًا ، وهي كون الشيء مُبْدَلًا منه شيء آخر ، ومثّل لها بقولهم : أكلت دم فلان ، أي ديته[٢] ، فالدم مجاز مرسل علاقته المبدلية ؛ لأن الدم مُبْدَل عنه بالدية له ، ويمكن رد هذه العلاقة إلى السببية ، وهي العلاقة رقم واحد ، حيث أطلق اسم السبب ، وهو الدم ، وأريد المسبب ، وهو الدية .

١٩ – التعلق الاشتقاقي : وذلك بـ " أن يكون بين اسم الأول والثاني مناسبة في الاشتقاق ، كما بين اسم الفاعل أو اسم المفعول مع المصدر ، وبين بعض الصفات وبعض ، حتى جاز أن يوضع أحدهما موضع الآخر ، ويستعمل فيه "[٣] ، ومثّل لذلك بقوله تعالى " هَذَا خَلْقُ اللَّهِ "[٤] ، فأطلق المصدر " خَلْق " ، وأريد اسم المفعول ، أي مخلوقه ، وقوله تعالى : " وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ "[٥] ، فأطلق المصدر

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٣ .

(٢)السابق نفسه .

(٣)السابق نفسه .

(٤)لقمان : ١١ .

(٥)البقرة : ٢٢٥ .

أيضًا " عِلْم " ، وأريد اسم المفعول ، أي معلومه ، وقوله تعالى " وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا "[١] ، فأطلق اسم المفعول " مَسْتُورًا " ، وأريد اسم الفاعل ، أي ساترًا ، وقوله تعالى " خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ "[٢] ، فأطلق اسم الفاعل " دافق " ، وأريد اسم المفعول ، أي مَدْفُوق .

وهكذا رأينا أن العلاقات التي أوردها المؤلف يمكن رَدُّ بعضها إلى بعض ، ولو فعل ذلك ، أو ذكرها كما ذكرها ، ونَبَّهَ على أنه يمكن إدخال بعضها في بعض ، أو اكتفى بالبعض المشهور منها ، لكان ذلك أحسن وأفضل ، يقول الدكتور / حفني محمد شرف بعد أن ذكر من علاقات المجاز المرسل ثلاثًا وعشرين علاقة : " ومن الحق أيضًا أن هذه العلاقات كلها مع كثرتها يجب أن ترجع إما إلى الكلية والجزئية ، وإما إلى اللازمية والملزومية ؛ لأن الدلالة المجازية العقلية عند أهل العربية إما تضمنية ، وإما التزامية "[٣] .

وبعد أن انتهى المؤلف من ذكر هذه العلاقات التسع عشرة لهذا النوع من المجاز ، أشار إلى اسم ذلك النوع فقال : " والمجاز الذي تكون العلاقة فيه واحدة من هذه الأنواع – يقصد العلاقات – يسمى المجاز المرسل "[٤].

---

(١)الإسراء : ٤٥ .

(٢)الطارق : ٦ .

(٣)التصوير البياني : ٩٨ ، ٩٩ / مكتبة الشباب / الطبعة الثانية / بدون تاريخ .

(٤)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٣

الباب السادس : الاستـعارة

لقد استفتح المؤلف حديثه عن الاستعارة ببيان مفهومها ، وعلة كونها مجازًا ، والفرق بينها وبين المجاز المرسل من حيث العلاقة فقال : " الاستعارة نوع من المجاز ، ففيها استعمال اللفظ في غير معناه الموضوع له ، فبذلك تكون مجازًا ، إلا أن العلاقة بين المعنى الوضعي والثاني تكون ما بينهما من مشابهة ، وعلى ذلك قولهم في الاستعارة : إنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه فرد من أراده[١] ، أو قولهم : إنها مجاز علاقته المشابهة... إلخ[٢] ، ولما كانت العلاقة في الاستعارة هي المشابهة كانت نوعًا غير المجاز المرسل الذي العلاقة فيه إحدى تسع عشرة العلاقات السابقة "[٣] .

فعَلَّلَ جَعْلَ الاستعارة مجازًا بما فيها من استعمال اللفظ في غير ما وضع له ، وفَرَّقَ بينها وبين المجاز المرسل من حيث العلاقة ، فالعلاقة بين المعنيين : الوضعي والمجازي في الاستعارة المشابهة ، وفي المجاز المرسل غير المشابهة ، فهي واحدة مما سبق ذكره من علاقات في الباب السابق[٤] .

---

(١) يشير إلى تعريف السكاكي . ينظر : مفتاح العلوم : ٣٦٩ .

(٢) يشير إلى تعريف الخطيب القزويني وشراح تلخيصه . ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ٢ / ٤٢٧ ، شروح التلخيص ٤ : ٤٥ .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٤ .

(٤) البحث صـ ٤٦ - ٥٠ .

ثم عَلَّلَ إفراد الاستعارة بالتأليف – وهي نوع من المجاز – وتخصيصها بالتقسيم ، وجَعْلها رأسًا لبحث مستقل بأنها – كما قال عبد القاهر – : " أمدّ ميدانًا ، وأكثر جريانًا ، وأعجب حسنًا وإحسانًا ... وهي أجل من أن تأتي الصفة على حقيقة حالها ، وتستوفي جملة جمالها ، ومن الفضيلة الجامعة فيها أنها تبرز هذا البيان أبدًا في صورة مستجدة تزيد قدره نبلًا ، وتوجب له بعد الفضل فضلًا ، وإنك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع ، ولها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد ، وشرف منفرد ، وفضيلة مرموقة ، وخلابة موموقة ... ومن خصائصها التي تذكر بها ، وهي عنوان مناقبها أنها تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ[1] .

أقسام الاستعارة : ثم تحدث عن أقسام الاستعارة باعتبارات مختلفة ، وذكر بعض أقسامها ، وأعرض عن البعض الآخر ، كما فعل مع أقسام التشبيه ، وذلك على النحو التالي :

١- أقسام الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار : لقد ذكر أن الاستعارة تنقسم باعتبار اللفظ المستعار إلى قسمين : أصلية ، وتبعية ، وأشار إلى الاستعارة الأصلية بقوله : " إذا كان اللفظ المستعار اسم جنس غير مشتق كلفظ أسد ، وشمس ، وقمر ، وبحر ، فالاستعارة

(١)أسرار البلاغة : ٤٢ ، ٤٣ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٤ ، ٩٥ .

تسمى أصلية ، كما تقول : رأيت أسدًا يتكلم ، مستعيرًا لفظ الأسد لرجل شجاع ، ونظرت بدرًا يبتسم ، تريد وجهًا جميلًا ، ورأيت بالأمس بحرًا في مجلس فلان ، تريد رجلًا كثير العلم "[١] .

فذكر أن الاستعارة الأصلية هي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس سواء كان اسم عين كالأسد ، والشمس ، والقمر ، والبحر ، أو اسم معنى – وهو المصدر ، ولم يمثّل له المؤلف – مثل قولك : آلمني قَتْلُ فلان أباه ، تريد إيذاءه وإذلاله ، وقولك : يؤسفني نوم هذه الأمّة ، تريد توقفها عن التفكير .

وأشار إلى الاستعارة التبعية بقوله : " وإذا كان المستعار اسمًا مشتقًا، أو فعلًا ، أو حرفًا ، فاستعارته تبعية "[٢] ، ومثّل لاستعارة الاسم المشتق باستعارة اسم المكان " مَرْقَد " للقبر في قوله تعالى " قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا "[٣] ، ومما مثّل به لاستعارة الفعل استعارة الفعل " طغى " للكثرة والتجاوز في قوله تعالى : " إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ "[٤] ، أي كثر وتجاوز الحد ، ومما مثّل به لاستعارة الحرف استعارة الحرف " لعل " من معنى الترجي الذي وضع له لمعنى

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٥ .

(٢)السابق نفسه .

(٣)يس : ٥٢ .

(٤)الحاقة : ١١ .

الإرادة في قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ "[1] ، أي أراد منكم أن تتقوا .

٢- أقسام الاستعارة باعتبار ذكر أحد طرفيها : ذكر أن الاستعارة بهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين أيضًا : تصريحية ، ومكنية ، يقول : " وتنقسم الاستعارة إلى تصريحية ، ومكنية ... وإذا كان لا يجوز في الاستعارة أن يجمع بين طرفيها ، وجب أن يكتفى بذكر أحدهما ، فإن ذُكِرَ المشبه به فتصريحية ، وإن ذُكِرَ المشبه وشيء من لوازم المشبه به فمكنية "[2] .

ثم بيّن أن الاستعارة مبنية على التشبيه ، وقائمة على دعوى أن لفظ المشبه فرد من أفراد المشبه به ، وداخل فيه ، وكأنه لا تشبيه ؛ ولذا لا يجوز فيها بأي حال من الأحوال الجمع بين المشبه والمشبه به بأي طريق يدل على التشبيه ، وإلا كان الكلام تشبيهًا لا استعارة ، كما هو الحال في صور التشبيه البليغ التي يحذف منها الوجه والأداة ، ويقع فيها المشبه به خبرًا عن المشبه ، أو حالًا منه ، أو صفة ، أو مضافًا له ، أو غير ذلك ، يقول : " وذلك أنه لما كانت الاستعارة مبنية على دعوى أن المشبه الذي استعير له اللفظ ، فرد من أفراد المشبه به ، داخل في حقيقته ، كان لابد في الاستعارة من أن يعتبر التشبيه نسبيًّا ، كأنه لا تشبيه ، بل لا أكثر من

---

(١) البقرة ٢١ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٦ ، ٩٧ .

إطلاق لفظ على بعض أفراده ؛ ولهذا لا يجوز في الاستعارة الجمع بين المشبه والمشبه به على طريق يدل على التشبيه ، وإلا كان تشبيهًا لا استعارة ، كما إذا وقع المشبه به خبرًا عن المشبه ، أو حالًا منه ، أو صفة ، أو مضافًا له ، أو بُيِّنَ المشبه به بالمشبه "[١] .

وأورد مجموعة من أمثلة التشبيه المسمى بالتشبيه البليغ ، وهو ما حذف منه الوجه والأداة ، واكتفي فيه بالمشبه والمشبه به ؛ ليبين للقارئ بالتطبيق أنه ما دام قد ذكر الطرفان في التشبيه على وجه يدل على التشبيه، فهو تشبيه لا استعارة ، ومن ذلك قول القائل : كان زيد بدرًا ، وخلته بحرًا ، وقوله تعالى : " وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ "[٢] ، أي حتى يتبين لكم الفجر كالخيط الأبيض ، وقول ابن خفاجة الأندلسي :

والرِّيْحُ تَعْبَثُ بالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الماءِ[٣]

أي : وقد جرى شعاع الشمس في وقت الأصيل الذي يشبه الذهب على الماء الذي يشبه اللجين ، وهي الفضة الخالصة .

---

(١)السابق نفسه .

(٢)البقرة : ١٨٧ .

(٣)ديوان ابن خفاجة : ١٣ / من بحر الكامل / تحقيق : د / عمر فاروق الطبّاع / دار القلم / بيروت / لبنان / بدون تاريخ .

ثم استطرد مبيِّنًا صورة الاستعارة المكنية ، وموضِّحًا التلازم بينها وبين الاستعارة التخييلية ، التي هي إثبات لازم المشبه به للمشبه ، فقال : " فإذا وقع في نفسك أن تشبه المنية بالسبع ، ثم قلت : أظفار المنية نشبت بفلان ، فطويت ذكر المشبه به ، وذكرت لازمه ، وهو الأظفار ، وذكرت معه المنية المشبهة ، فالاستعارة مكنية ... والجمهور يسمون إثبات لازم المشبه به للمشبه استعارة تخييلية ، فعلى هذا لا تنفكّ المكنية عن التخييلية ، كما أنه لا توجد استعارة تخييلية إلا في صورة الاستعارة بالكناية ، فإثبات الأظفار للمنية ... على سبيل الاستعارة التخييلية "[١] .

ثم تحدث عن الاستعارة التصريحية ، فبيّن أنها ما ذكر فيها المشبه به، وصُرِّحَ به ، يقول : " وقد ترى وجهًا جميلًا فتشبهه بالبدر ، ثم تطلق البدر عليه ، وتقول : " رأيت في الطريق بدرًا ، فتكون الاستعارة مُصَرَّحة ؛ لأنك صرحت فيها بلفظ المشبه به ، وعليه قوله تعالى : " اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ "[٢] ، فالصراط مستعار لملة الإسلام ؛ لأنها أشبهت الصراط في أنها تهدي سالكها إلى السعادة ، كما يهدي الطريق إلى غايته ، وقد ذكر المشبه { به }[٣] في الآية ، فهي من باب الاستعارة المُصَرَّحة "[٤] .

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٧ - ٩٩ .

(٢)الفاتحة : ٦ .

(٣)ساقطة من الأصل ، وأضفتها ؛ ليستقيم بها الكلام ويصح . أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٩ .

(٤)السابق نفسه .

ولعل المؤلف قصد بقوله : " فتكون الاستعارة مُصَرَّحة ؛ لأنك صرحت فيها بلفظ المشبه به " الإشارة إلى سبب تسمية الاستعارة التصريحية – أو المُصَرَّحة على حد تعبيره – بهذا الاسم .

ثم أورد بعد ذلك مثالين آخرين ، ثم قال مبيِّنًا نوع الاستعارة في هذه الأمثلة ، وسبب ذلك : " فالاستعارة في هذا كله تصريحية ؛ إذ قد ذُكِرَ المشبه به ، وصُرِّحَ بلفظه "[1] .

تـــنـبـيـــه : دراسة استطرادية تكميلية عن الاستعارة المكنية

بعد أن فرغ المؤلف من الباب السابع الذي هو بعنوان " الكناية " والذي هو آخر أبواب كتابه ، استطرد بالحديث ، وعاد به مرة أخرى إلى الاستعارة بالكناية التي سبق له الحديث عنها في الباب السادس ضمن حديثه عن أقسام الاستعارة تحت عنوان " الاستعارة التصريحية والاستعارة المكنية "[2] ، ولكنه عاد وتحدث عنها هنا مرة أخرى في نهاية كتابه تحت عنوان " الاستعارة بالكناية " ، وكأن المؤلف – والله أعلم – بعد أن فرغ من الباب السابع الذي هو في الأصل نهاية كتابه ، وجد عنده من الوقت فسحة قبل سفره الذي كان قد انتواه ، وعزم عليه إلى بلاد الإنجليز ، وخشي أن يظن النقص بكتابه إن لم يذكر ما ذكره هنا ، كما ذكر ذلك قبل عندما أراد أن يذكر ما ذكر من علاقات المجاز

---

(١)السابق : ١٠٠ .

(٢)السابق : ٩٦ .

المرسل[١] ، فما لبث أن غمس يراعه في محبرته ، وكتب ما كتب عن الاستعارة المكنية ، وكان الأولى به أن ينقل ذلك إلى الباب السادس ضمن حديثه عن الاستعارة المكنية ، حتى تنتظم أجزاء الكتاب ، وحتى لا يتشتت القارئ ، وهذا ما جعلني أبحثه هنا ضمن مباحث هذا الباب.

وإذا نظرنا إلى ما ذكره المؤلف هنا تحت هذا العنوان – وليته لم يذكره – " الاستعارة بالكناية " وجدناه يتناول أمرين : أما الأمر الأول فقد تناول فيه آراء البلاغيين في مفهوم الاستعارة المكنية ، وبيان حقيقتها ، وأما الأمر الثاني فقد تعرض فيه للاستعارة التخييلية عند السكاكي .

أولًا – آراء البلاغيين في مفهوم الاستعارة المكنية :

أما بالنسبة لآراء البلاغيين التي ذكرها في بيان ضبط الاستعارة المكنية وتحديدها ، وإيضاح ماهيتها ، فقد ذكر في ذلك أربعة آراء ، واكتفى بعرض هذه الآراء ، وبيان كيفية الاستعارة عند كل رأي دون مناقشة أو ترجيح لأيّ واحد منها ، وذلك على النحو التالي :

١- مذهب الجمهور : فقد ذكر أنه سبق أن أشار إلى أن الاستعارة المكنية هي ما حذف فيها المشبه به ، وذكر شيء من لوازمه ، وأثبت للمشبه[٢] ، وذكر أن الجمهور يرون أن الاستعارة تكون في لفظ

(١)السابق : ٨٩ ، البحث صـ ٤٥ .

(٢)السابق : ٩٧ ، ١١٦ ، البحث صـ ٥٢ .

المشبه به المحذوف ، وأنه لوحظ في النفس استعارته للمشبه ، ثم حذف بعد استعارته ، ورمز إليه بشيء من لوازمه[١] .

٢- مذهب السكاكي : ذكر أن السكاكي يرى أن الاستعارة تكون في لفظ المشبه المذكور ، المستعار للمشبه به ، والمستعمل فيه ، على ادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به ، ونقل عن السكاكي قوله في بيانه للاستعارة في قول القائل : " مخالب المنية نشبت بفلان " : " ندعي هنا اسم المنية اسمًا للسبع ، مرادًا له بارتكاب تأويل ، وهو أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود ، ثم تذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ، وألا يكونا مترادفين ؟ فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية "[٢] .

٣- مذهب الخطيب : ذكر أن الخطيب القزويني ذهب إلى أن الاستعارة المكنية هي التشبيه الذي يلاحظه المتكلم ، ويضمره في نفسه ، ولم يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ، ودل على هذا التشبيه بإثبات لازم المشبه به للمشبه[٣] ، ثم استطرد المؤلف - وكأنه يرفض رأي

---

(١)السابق : ١١٦ .

(٢)مفتاح العلوم : ٣٧٩ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٧ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٧ ، وينظر : التلخيص في علوم البلاغة : ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، الإيضاح في علوم البلاغة : ٢ / ٤٦٣ .

الخطيب – قائلًا : " فلا تكون الاستعارة بالكناية على مذهبه نوعًا من الاستعارة المعروفة لنا بأنها اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة "[١] .

ولم يبيّن المؤلف سبب عدم كون الاستعارة بالكناية على مذهب الخطيب نوعًا من الاستعارة المعروفة بأنها اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ، ولعل السبب في ذلك هو أن التشبيه المضمر في النفس عملٌ من أعمال المتكلم ، وليس لفظًا استعمل في غير ما وضع له ؛ لكي يكون استعارة بالمعنى المعروف .

٤- مذهب العصام : فقد نقل عنه ما معناه أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب ؛ لأن بناء الاستعارة مطلقًا على التشبيه ، بأن يشبه أمر بآخر ، ويعطى المشبه اسم المشبه به ، والتشبيه قد يكون مقلوبًا كما في تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة ، والمشبه هنا حقه أن يكون مشبهًا به ، ولكن هذا التشبيه قُبِلَ لكمال المبالغة كما هو الحال في قول محمد بن وُهَيْب الحِمْيَري في مدح الخليفة المأمون :

وبَـدا الصَّباحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخَلِيْفةِ حِيْنَ يُـمْتَدَحُ[٢] [٣]

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٧ .

(٢)لم أعثر لقائله على ديوان مطبوع ، وهو موجود في أسرار البلاغة : ٢٢٣ / من بحر الكامل .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٧ ، ١١٨ ، وينظر : الأطول: ٢ / ٣٠٢ / عصام الدين بن عربشاه / تحقيق : د / عبد الحميد هنداوي /

ولم يرجح المؤلف أي مذهب من هذه المذاهب ، وإنما اكتفى بعرضها ، ولعله – والله أعلم – يرجح مذهب الجمهور بدليل أنه حينما تحدث عن مفهوم الاستعارة المكنية قبل ذلك ، جاء حديثه عنها بناء على رأي الجمهور[١] ، وهو الرأي الذي أميل إليه ، وأراه أولى وأجدر بالقبول نظرًا لوضوحه وقوته .

وبعد أن انتهى المؤلف من عرض هذه الآراء الأربعة جاء بقول الشاعر :

وإذا العِنايةُ لاحَظَتْكَ عُيُونُها نَمْ فَالـمَخاوِفُ كُلُّهُنَّ أَمانُ[٢]

وأوضح فيه الاستعارة بناء على هذه الآراء الأربعة واحدًا بعد آخر؛ ليكون ذلك أكثر إيضاحًا لهذه الآراء ، وبيانًا لها لدى المتلقي[٣] .

ثانيًا – الاستعارة التخييلية عند السكاكي :

فقد ذكر أن السكاكي فسر الاستعارة التخييلية " بأنها التي يكون معناها غير موجود عند الحس ولا عند العقل"[٤] ، وبناء على مفهوم

دار الكتـب العلميـة / بـيروت / لبنـان / الطبعـة الأولى / ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٩٧ ، ٩٨ .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو موجود في كتاب السحر الحلال في الحكم والأمثال : ١٠٨ / من بحر الكامل / أحمد إبراهيم الهاشمي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / بدون تاريخ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٨ .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٨ ، ١١٩ .

(٤) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٩ ، وينظر : مفتاح العلوم : ٣٧٣ .

السكاكي للاستعارة التخييلية ، فقد توجد الاستعارة التخييلية على مذهبه من غير أن توجد معها الاستعارة المكنية ، حيث ذكر أنها توجد مع التصريحية والمكنية[١] ، وذلك على خلاف مذهب الجمهور الذي يرى أن الاستعارة التخييلية هي إثبات لازم المشبه به للمشبه في الاستعارة المكنية ؛ لأن هذا الإثبات أمر عقلي متخيل ؛ ولذا فالاستعارة التخييلية مرتبطة بالمكنية[٢] ، وهذا التلازم ، وذلك الارتباط بين التخييلية والمكنية هو ما نص عليه السكاكي بقوله : " وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ، هذا ما عليه مساق الأصحاب "[٣] .

ثم أخذ المؤلف يسرد بعض التقسيمات التي ذكرها السكاكي للاستعارة ، حيث قسم الاستعارة إلى تصريحية ومكنية ، وقسم التصريحية إلى تحقيقية وتخييلية ومحتملة للتحقيق والتخييل ، وقسم كلًّا من التحقيقية والتخييلية إلى قطعية واحتمالية ، إلى آخر ذلك من الأقسام التي ذكرها السكاكي[٤]، وأغلبها تقسيمات اخترعها السكاكي وابتدعها، وخالف فيها الجمهور ، وهي تقسيمات مصبوغة بالصبغة المنطقية ،

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٩ ، وينظر : مفتاح العلوم : ٣٧٣ ، ٣٧٩ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٩ .

(٣)مفتاح العلوم : ٣٧٩ .

(٤) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٢٠ - ١٢٢ ، وينظر : مفتاح العلوم : ٣٧٣ - ٣٨٠ .

وأضرت بالبلاغة ، وأحالتها إلى ما هو أشبه بالمسائل الحسابية ، والمعادلات الرياضية ، التي لا تتفق مع طبيعة البلاغة العربية القائمة في الأساس على التذوق والإحساس أكثر من القواعد والتقسيمات ، ولا سيما إذا لم يكن من وراء هذه التقسيمات ثمرة تجتنى ، وفائدة ترتجى .

٣- أقسام الاستعارة باعتبار الملائم :

تنقسم الاستعارة باعتبار الملائم إلى ثلاثة أقسام : مرشحة ، وهي ما قرنت بما يلائم المستعار منه - أي المشبه به - ، و مجردة ، وهي ما قرنت بما يلائم المستعار له - أي المشبه- ، ومطلقة ، وهي التي لم تقترن بشيء يلائم أحد الطرفين ، أو اقترنت بملائم للمستعار منه وملائم للمستعار له ، وقد أشار المؤلف إلى هذا التقسيم والأساس الذي بُنِيَ عليه فقال : " ثم إن الاستعارة قد يذكر معها ما هو من خواص المشبه به ، فتكون مرشحة ، وقد يذكر معها ما هو خاص بالمشبه فتكون مجردة ، فإن لم تقترن بشيء من ملائمات هذا ولا ذاك ، أو اقترنت بملائمات كلٍّ منهما كانت استعارة مطلقة "[1] .

ومثّل للمرشحة بقول القائل : نطقت لسان الحال بكذا ، ففيه استعارة مكنية مرشحة ، ومثّل للمجردة بقول القائل : نطقت الحال الظاهرة ، ففيه استعارة مكنية مجردة ، ومثّل للمطلقة التي لم تقترن بملائم أحد الطرفين بقول القائل : لاحظتك عيون العناية ، ففيه

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٠ .

استعارة مكنية مطلقة ، ومثّل للمطلقة التي اقترنت بملائم للمستعار منه وملائم للمستعار له بقول زهير بن أبي سُلْمى :

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ[١] مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ[٢]

ففي لفظ " أسد " استعارة تصريحية مطلقة ، حيث شبه الشاعر الممدوح وهو الرجل الشجاع بالأسد ، ثم حذف المشبه ، وصرح بلفظ المشبه به على سبيل الاستعارة التصريحية ، وقد قرنت الاستعارة هنا بأوصاف بعضها يلائم المستعار له ، وذلك قوله : " شاكي السلاح مُقَذَّف " ، وبعضها يلائم المستعار منه ، وذلك قوله : " له لِبَدٌ أَظْفارُه لَمْ تُقَلَّمِ ، فاجتمع في هذه الاستعارة ترشيح وتجريد ؛ ولذا فهي استعارة مطلقة[٣] .

٤ – أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين :

تنقسم الاستعارة باعتبار إمكانية اجتماع طرفيها – المستعار منه والمستعار له – في شيء واحد لعدم تنافيهما ، وعدم إمكانية اجتماعهما

---

(١) شاكي السلاح : تامّه وكامله ، ويقال : رجل شاكي السلاح : ذو شوكة وحدٍّ في سلاحه . لسان العرب ، القاموس المحيط / للفيروزآبادي / دار الفكر / بيروت / لبنان / ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م / مادة ، شكو .

(٢) ديوان زهير بن أبي سُلْمى : ٦٩ / من بحر الطويل / شرح وتحقيق : حمدُو طمّاس / دار المعرفة / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٠ .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٠ ، ١٠١ .

لتنافيهما إلى قسمين : وفاقية ، وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد لعدم تنافيهما ، وعنادية ، وهي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد لتنافيهما ، يقول المؤلف : " والاستعارة قد تكون وفاقية إذا أمكن أن يجتمع كلٌّ من المستعار منه والمستعار له في محل واحد ... وإذ لم يمكن اجتماع الطرفين فهي استعارة عنادية "[١] .

ومثّل لما اجتمع فيه القسمان بقوله تعالى " أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ "[٢] ، أي ضالًّا فهديناه ، فاستعير الميت للحيّ الضالّ ، وهما لا يجتمعان ؛ لأن الضلال لا يقع من الميت ، فهي استعارة عنادية ، ثم استعير الإحياء للهداية ، والإحياء والهداية يمكن اجتماعهما ، فالله - ﷻ - يهدي من يشاء ، وهو - ﷻ - الحي الذي لا يموت ، فهي استعارة وفاقية[٣] .

٥- أقسام الاستعارة العنادية :

يتفرع من الاستعارة العنادية قسمان من الاستعارة هما : الاستعارة التهكمية ، والاستعارة التمليحية ، أما التهكمية فهي تقوم على تنزيل التضاد الواقع بين طرفيها منزلة التناسب لقصد السخرية والاستهزاء ، وأما التمليحية فهي تقوم على تنزيل التضاد الواقع بين

---

(١) السابق : ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢)الأنعام : ١٢٢ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٢ .

طرفيها منزلة التناسب بقصد الملاطفة والممازحة والتظرف ، يقول المؤلف: " ومن العنادية أيضًا الاستعارة التهكمية ، والتمليحية ، بأن يستعار الشيء لضده تهكمًا أو تحسينًا وتمليحًا للكلام ، فيعتبر التضاد بين الطرفين كأنه مناسبة بينهما وارتباط تهكمًا أو تمليحًا "[١] .

ومثّل للاستعارة التهكمية بما ورد في القرآن الكريم من استعارة التبشير للإنذار تهكمًا لما فيها من سخرية واستهزاء في قوله تعالى : " فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ "[٢] ، ومثّل للاستعارة التمليحية بقول القائل عن الأعمى تأدبًا في القول وتمليحًا : إنه بصير .[٣]

الاستعارة التمثيليّة

تنقسم الاستعارة باعتبار الإفراد والتركيب إلى قسمين : مفردة ، ومركبة ، والاستعارة التي سبق الحديث عنها من حيث تعريفها وأقسامها هي الاستعارة المفردة ، والاستعارة الأخرى التي يتحدث عنها المؤلف هنا هي الاستعارة المركبة ، والمسماة بالاستعارة التمثيلية .

وعرف المؤلف الاستعارة التمثيلية بأنها : " هي المركب المستعمل في غير معناه الأصلي لعلاقة التشابه بين المعنيين "[٤] .

---

(١)السابق نفسه .

(٢)التوبة : ٣٤ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٣ .

(٤)السابق نفسه .

واشترط في هذا المجاز المركب لكي يكون استعارة تمثيلية شرطًا ، وهو وأن يكون وجه الشبه مركبًا – وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفا التشبيه مركبين أيضًا – فقال : " ولا يكون تمثيلًا إلا إذا كان وجه الشبه هيئة مجتمعة من أشياء عدة ، وبخلاف ذلك لا يكون استعارة تمثيلية "[١] ، فإن كان وجه الشبه مفردًا ، أو متعددًا غير مكون لهيئة واحدة ، أو كان أحد طرفي التشبيه مفردًا – وإن كان وجهه هيئة مجتمعة – لا يكون المجاز المبني عليه استعارة تمثيلية ، نَصَّ على ذلك الشرط علي صقر في كتاب " شَرَك الآمل "[٢] ، ودلّ عليه كلام الخطيب القزويني في كتاب " التلخيص في علوم البلاغة "[٣] .

أما كتاب الشيخ / علي صقر فلم أعثر عليه ، وهنا تكون العهدة على المؤلف الذي ذكر ذلك عنه ، وأما الخطيب القزويني فكلامه في كتابه هذا يدل فعلًا على ذلك الشرط ، حيث يقول في تعريف المجاز المركب – وهو المسمى بالاستعارة التمثيلية : " وأما المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شُبِّهَ بمعناه الأصلي تشبيهَ التمثيل للمبالغة "[٤] .

---

(١) السابق نفسه .

(٢) طبع هذا الكتاب تحت عنوان " شَرَك الآمل لصيد شوارد المسائل " بمطبعة النيل / ١٣٢٦ هـ – ١٩٠٨م .

(٣) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٣ .

(٤) التلخيص في علوم البلاغة : ٣٢٢ .

فجملة " شُبِّهَ بمعناه الأصلي تشبيهَ التمثيل " تشير إلى أن طرفي الاستعارة التمثيلية لابد أن يكونا صورتين مركبتين كما هو الحال في التشبيه التمثيلي ، وبناء على تركيب الطرفين يتحقق تركيب الوجه ، وهذا ما أوضحه الخطيب القزويني بشكل أوضح وأظهر في كتابه الآخر، حيث يقول : " وأما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شُبِّهَ بمعناه الأصلي تشبيهَ التمثيل للمبالغة في التشبيه ، أي تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى ، ثم تدخل الـمُشَبَّهة في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه ، فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه "[1] .

فقوله في الجملة التفسيرية : " أي تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى " نص صريح يدل على ذلك الشرط دلالة أوضح وأظهر .

وممن قال بهذا الشرط أيضًا وأوضحه وأكده ، بل وبيّن حكمه السيد الشريف الجرجاني ، وكنت أود لو التفت المؤلف إلى كلامه حيث يقول:" وقد تبين مما قررناه أن الصواب هو أن طرفي التشبيه التمثيلي مركبان معنى ولفظًا ، وأن تركيب الطرفين في الاستعارة التمثيلية واجب قطعًا ، ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل عن سواء الطريق "[2] .

---

(١)الإيضاح في علوم البلاغة : ٢ / ٤٥٧ ، وينظر : شروح التلخيص : ٤ / ١٤١، ١٤٢ .

(٢)الحاشية على المطول : ٣٨٢ / تحقيق : د / رشيد أعرضي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م .

وقد ذكر المؤلف أن كلام السكاكي يبدو كأنه لا يخرج ما كان طرفاه غير مركبين من الاستعارة التمثيلية[١] ، ولكني أرى أن ما ذكره المؤلف عن السكاكي أمر يجانبه الصواب ؛ لأن السكاكي جعل الاستعارة التمثيلية مبنية على التشبيه التمثيلي ، واشترط في التشبيه التمثيلي أن يكون طرفاه مركبين ، يقول في تعريف التشبيه التمثيلي : " واعلم أن التشبيه متى كان وجهه وصفًا غير حقيقي ، وكان منتزعًا من عدة أمور خُصَّ باسم التمثيل "[٢] ، ثم قال في نهاية حديثه عن التشبيه التمثيلي : " ثم إن التشبيه التمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير ، سُمِّيَ مَثَلًا "[٣] ، ومفهوم المثل هنا هو الاستعارة التمثيلية .

هذا بالإضافة إلى أن السكاكي ذكر أن طرفي الاستعارة التمثيلية مركبان ، ومثّل لها بما طرفاه مركبين ، يقول : "

ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى مثل أن تجد إنسانًا استفتي في مسألة ، فيهمّ تارة بإطلاق اللسان ؛ ليجيب ، ولا يهمّ أخرى ، فتأخذ صورة تردده هذا ، فتشبهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب في أمر ، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلًا،

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٣ .

(٢)مفتاح العلوم : ٣٤٦ .

(٣)السابق : ٣٤٩ .

وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به رَوْمًا للمبالغة في التشبيه ، فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلًا : أراك أيها المفتي تقدّم رجلًا وتؤخر أخرى ، وهذا نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة"[١] .

وأما ما حكاه المؤلف عن سعد الدين التفتازاني في قوله أثناء حديثه عن خلافات السكاكي في البيان : " الثاني : أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب ، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي ، والتشبيه قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى : " مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا "[٢] [٣]، فقد رد عليه السيد الشريف الجرجاني وغيره بأن هذه الآية الكريمة لم يعبر فيها عن طريق التشبيه بمفردين ، وإنما طرفا التشبيه فيها مركبان ، وذلك أن المشبه فيها هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم على هذه الآية ، والمشبه به هو قصة المستوقد المخصوصة المفصلة فيما بعد ، ولا يفهم شيء من هاتين من لفظ مفرد[٤] ، هذا بالإضافة إلى أن

---

(١)السابق : ٣٧٦ .

(٢)البقرة : ١٧ .

(٣)المطول : ٦١٦ ، وينظر : مختصر السعد : ٤ / ١٩١ ، ١٩٢ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٣ .

(٤)الحاشية على المطول : ٣٨١ ، مواهب الفتاح : ٤ / ١٩١ ، ١٩٢ .

التمثيل يستلزم التركيب ، ولا ينفك عنه ، وأن مناط التركيب في الطرفين والوجه هو اعتبار أشياء ليست بأجزاء ، لكنها ضُمَّتْ وتلاصقت[١] .

ويقول الشيخ / محمد الطاهر ابن عاشور مؤكّدًا أن أصل بناء الاستعارة التمثيلية هو التشبيه المركب الطرفين ، وأنها فرع عنه : " والاستعارة التمثيلية تتفرع عن التشبيه المركب "[٢] .

وأتى المؤلف للاستعارة التمثيلية بمجموعة من الأمثلة ، وأجرى الاستعارة في بعضها تطبيقًا وتعليمًا وتدريبًا ، ومن ذلك قوله : " فقولك للرجل يتردد في أمر لا يعرف الرأي فيه ، ولا يدرك طريق الصواب : " إني أراك تقدم رجلًا وتؤخر أخرى " من الاستعارة التمثيلية ، شُبِّهَ فيها هيئة الرجل في تردده بين الفعل والترك بهيئة الرجل يقدم خطوة ويتأخر خطوة ، أو يقدم رجله ويؤخرها ، فهو ثابت في مكانه ، لا يتقدم ولا يتأخر ، ووجه الشبه بينهما هو الإقدام مع الإحجام من غبر اعتماد على أحدهما ، ولا ترجيح لأيهما "[٣] .

---

(١) مواهب الفتاح : ٤ / ١٩١ ، ١٩٢ ، حاشية الدسوقي على مختصر السعد : ٤ / ١٩٢ .

(٢) موجز البلاغة : ٤٠ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٤ .

ومن الأمثلة التي ذكرها دون إجراء الاستعارة فيها قولهم : " هو يرقم على الماء "[١] ، وذلك يقال لمن يعمل عملًا ، ولا يثبت من عمله شيء ، ولمن لا يحصل من سعيه على طائل ، وكذلك قولهم : " يريد الصيد في عِرِّيْسة الأسد "[٢] ، وذلك يقال لمن يحاول أمرًا لا قِبَلَ له به ، أو لمن يطلب شيئًا في غير موضعه .

المَـثَـــل : ثم نوه المؤلف إلى فائدة تشير إلى أصل المثل ، وهي أن " الاستعارة التمثيلية إذا شاعت ، وتعورف استعمالها كثيرًا ، قيل لها : مَثَل "[٣] ، وساق لذلك مجموعة من الأمثلة ، وبيّن أصلها الذي استعيرت منه[٤].

ولعل المؤلف التفت في تسمية الاستعارة التمثيلية مَثَلًا إذا شاعت ، وتعورف استعمالها كثيرًا إلى قول السكاكي : " إن التشبيه التمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير ، سُمِّيَ مَثَلًا "[٥] .

وأورد مجموعة من الأمثال بيانًا وتوضيحًا للأمر ، منها " لا يُطاعُ لقَصِيرٍ أمرٌ " ، و " بِبَقَّةَ خَلَّفْتُ الرَّأْيَ " ، و " لأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَه

(١)السابق : ١٠٥ .
(٢)السابق نفسه .
(٣)السابق نفسه .
(٤)السابق : ١٠٥ – ١٠٧ .
(٥)مفتاح العلوم : ٣٤٩ .

" ، و " بِيَدِي لا بِيَدِ عَمْرو " ، وذكر أن أصلها كلها مستعار مما كان بين جَذِيمة الأَبْرش الذي ملك ما على شاطئ الفرات والزَّبّاء ملكة الجزيرة[١] .

ثم أشار في نهاية حديثه عن الاستعارة إلى أنه لم يستقص في هذه الدراسة كل أقسام الاستعارة ، وأنه لم يتناول فيها طريقة عبد القاهر في الكلام على الاستعارة ، وبيّن سبب ذلك فقال : " بقيت للاستعارة أقسام غير ما ذكرنا ، تركناها لما عرفت في باب التشبيه ، وكذلك بقي القول في طريقة عبد القاهر في الكلام على الاستعارة ، وتقسيمها ، وما خالفه القوم فيه ، وترجيح إحدى الطريقتين على صاحبتها ، كل ذلك يمنعنا من الخوض فيه ما ذكرنا ثَمَّتَ ، وإلى الله ترجع الأمور "[٢] .

يشير بذلك إلى أنه لا يلتفت إلى الأقسام ، ولا يذكرها إلا على سبيل ضرب المثل دون قصد إلى استقصائها واستيعابها ؛ لكي تتبيّن الفائدة التي توخاها البلاغيون في تقسيماتهم ، ولكي يعلم القارئ أن التقسيم لا يقصد إليه من أجل التقسيم في ذاته ، وإنما يقصد إليه حيث توجد فيه الفائدة ، وتكمن فيه الجدوى ، ويدعو له الغرض ، كما يشير إلى ما ذكره قبل ذلك أيضًا من أن البحث طويل وعريض ، يحتاج إلى برهة كافية من الزمن ، ولم يبق له من الوقت ما يسع ذلك نظرًا لقرب موعد سفره إلى إنجلترا[٣] .

---

(١) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٥ .

(٢) السابق : ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣) السابق : ٨٢ ، البحث صـ ٤١ .

الباب السابع : الكناية

تعريف الكناية : لقد استفتح المؤلف حديثه عن الكناية بما نقله عن السكاكي في تعريفها ، حيث قال : " الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ؛ لينتقل من المذكور إلى المتروك ، كما تقول : فلان طويل النِّجاد ؛ لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو طول القامة ، وكما تقول : فلانة نؤوم الضحى ؛ لينقل منه إلى ما يلزمه ، وهو كونها مخدومة ، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات "[١] .

ولو اختار المؤلف تعريف الخطيب القزويني لكان أفضل ؛ لما فيه من الإيجاز مع زيادة الفائدة ، وهي أن الكناية لا تمنع من جواز إرادة المعنى الأصلي ، يقول الخطيب : " الكناية لفظ أريد به لازم معناه ، مع جواز إرادة معناه حينئذ ، كقولك : فلان طويل النِّجاد ، أي طويل القامة ، وفلانة نؤوم الضحى ، أي مُرَفَّهة مخدومة ... ولا يمتنع من أن يراد مع ذلك طول النِّجاد ، والنوم في الضحى من غير تأول "[٢] .

الفرق بين المجاز والكناية : لعل المؤلف التفت إلى قول الخطيب في تعريف الكناية " مع جواز إرادة معناه حينئذ " في بيان الفرق بين هذين الفنين البيانيين ، فذكر أن الكناية لا تعد نوعًا من المجاز مع أن فيها إرادة

---

(١)مفتاح العلوم : ٤٠٢ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢)الإيضاح في علوم البلاغة : ٢ / ٤٧٥ .

ما لم يوضع له اللفظ ، واستعمال القول في غير حقيقته ؛ لأن المجاز لا يمكن فيه أن يقصد المعنى الوضعي للفظ ، حيث يشترط فيه وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي ، أي الوضعي ؛ ولذا فلا يمكن أن يراد المعنى الوضعي لكلمة " الميزاب " في قول القائل : سال الميزاب ، وإنما يتعين حمله على المجاز ، فيراد به الماء ؛ لأن السيلان يكون له لا للميزاب ، أما الكناية – وإن أريد باللفظ فيها غير ما وضع له – فإنها يجوز فيها بالإضافة إلى المعنى الكنائي – وهو المقصود الأصلي بالإفادة – إرادة المعنى الأصلي للفظ ؛ ليكون تابعًا للمعنى المراد ؛ ولذلك يجوز في قول القائل : فلان طويل النِّجاد ، وفلانة نؤوم الضحى ، بالإضافة إلى المعنى الكنائي إرادة المعنى الأصلي ، فتفيد الكناية الأولى أن سيف هذا الرجل طويل ، كما تفيد أيضًا أنه طويل القامة ، وتفيد الكناية الثانية أن هذه المرأة تنام وقت الضحى ، كما تفيد كذلك أنها مخدومة ومُرَفَّهة ، ولها من يقوم بخدمتها ، ويكفيها شئونها[1] .

تـــنـبيه :لقد فرّق المؤلف بين المجاز والكناية باعتبار القرينة ، حيث إنها في المجاز تمنع من إرادة المعنى الأصلي للفظ ، لكنها في الكناية لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي ، لكن كان ينبغي على المؤلف أن يضيف قيدًا في قرينة الكناية ، فيذكر أنها لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي للفظ إلا إذا عرض عارض خارجي يمنع إرادته ، فيكون المنع من العارض لا من

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١٠٩ ، ١١٠ .

القرينة ، كما في قوله تعالى : " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ "[١] ، ففي هذه الآية الكريمة كناية عن نفي المثل لله ﷻ ؛ لأن نفيَ المثل عمّن يماثله ﷻ ، ويكون على أخص أوصافه ، نفيٌ للمثل عنه – ﷻ – من باب أولى ، ولا يخفى أنه يمتنع هنا إرادة المعنى الأصلي ، وهو نفي المماثلة عمَّن هو مماثل له ، وعلى أخصّ أوصافه لاقتضائها وجود المثل لله ﷻ ، وهو محال ، تعالى الله – ﷻ – عن المثل والنظير والشبيه علوّا كبيرا ، كذلك قد يمنع من إرادة المعنى الأصلي لزوم الكذب في مثل قول القائل : فلان مهزول الفصيل ، كناية عن الكرم إذا لم يكن له فصيل[٢] .

أقسام الكناية : تنقسم الكناية باعتبار المكني عنه إلى ثلاثة أقسام : ١- كناية عن موصوف . ٢- كناية عن صفة . ٣- كناية عن نسبة . يقول المؤلف : " والكناية قد تقع مرادًا بها الدلالة على صفة معينة ... وقد تكون الكناية مرادًا بها إفادة ذات ، والدلالة على موصوف ... وقد يراد بها الدلالة على ثبوت أمر لأمر ، واختصاص صفة بموصوف "[٣] .

---

(١)الشورى : ١١ .

(٢)الرسالة البيانية : ٥٢ ، ٥٣ / محمد علي الصبان / تحقيق : د / مهدي أسعد عرار / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ٢٠٠٥ هـ - ١٤٢٦م ، الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان : ٢١٠ ، ٢١١ / أحمد محمد الحجار / ١٩٧٣م .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٠ - ١١٢ .

واكتفى المؤلف بذكر هذه الأقسام ، وسرد مجموعة من الأمثلة لكل قسم ، وبيان الكناية في هذه الأمثلة ، وفاته أن يبيّن ضابط كل قسم ؛ ليكون القارئ على بيّنة أكثر وأوضح ، ولكن لعله اعتمد على ذكاء القارئ في فهم ضابط كل قسم من خلال الأمثلة التي أوردها له ، وبيانه للكناية فيها .

فأما الكناية التي تقع مرادًا بها الدلالة على صفة معينة ، فضابطها أن يصرح بالموصوف والنسبة إليه ، ولا يصرح بالصفة المطلوب نسبتها وإثباتها ، ولكن يذكر مكانها صفة تستلزمها[1] .

ومن الأمثلة التي ذكرها لهذا القسم قولهم : فلان عريض القفا ، أو عريض الوساد ، وذلك كناية عن الغباء والبَلَه ، وقولهم : فلان جبان الكلب ، كناية عن الكرم ؛ لأن جبن الكلب لا يكون إلا من تأديب صاحبه له ، وتخويفه من أن ينبح الضيفان ، وكذلك قول زياد الأَعْجَم يصف كلبًا :

تَراهُ إذا ما أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا يُكَلِّمُهُ مِنْ حُبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمُ[2]

---

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السعد : ٤ / ٢٥١ ، المنهاج الواضح للبلاغة : ٣ / ٣٣١ / حامد عوني / المكتبة الأزهرية للتراث / بدون تاريخ ، علم البيان في الدراسات البلاغية : ٢٥٧ .

(٢) شعر زياد الأعجم : ١١٣ / من بحر الطويل / بلفظ " يَكادُ إذا ما أَبْصَرَ الضَّيْفَ كَلْبُهُ " بدلًا من " تَراهُ إذا ما أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا " / جمع وتحقيق

فكون الكلب قد ألف الضيوف ، وأنس بهم حتى كاد ينطق ، ويرحب بهم من فَرْط حبه الناجم عن كثرة مشاهدته لهم ، كناية عن كرم صاحب هذا الكلب .

وأما الكناية التي تقع مرادًا بها إفادة ذات والدلالة على موصوف ، فضابطها أن يصرح بالصفة وبالنسبة ، ولا يصرح بالموصوف المطلوب النسبة إليه ، ولكن يذكر مكانه صفة أو صفات تختص به ، وتدل عليه[١] .

ومما مثّل به لذلك قولهم : حيّ مستوي القامة ، عريض الأظفار ، بادي البشرة ، فهذه الصفات كلها كناية عن موصوف ، وهو الإنسان ، وكذلك قول عمرو بن مَعْدِي كَرِب الزُّبَيْدِيّ مفتخرًا بالعرب المسلمين في معركة القادسية :

الضّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمٍ[٢] الطّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغانِ[٣]

ودراسة : د / يوسف حسين بكار / دار المسيرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١١ .

(١) المنهاج الواضح للبلاغة : ٣ / ٣٣٣ ، علم البيان في الدراسات البلاغية : ٢٦٦ ، علم البيان : ٢٤٦ / د / بسيوني عبد الفتاح فيّود / مؤسسة المختار / القاهرة ، دار المعالم الثقافية / الأحساء / المملكة العربية السعودية / الطبعة الثانية / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .

(٢) المِخْذَم : القاطع ، والتخذيم : التقطيع ، يقال : خَذِمَ الشيءُ : انقطع ، وخَذِمَت النَّعْلُ خَذَمًا : انقطع شِسْعُها ، والمِخْذَم : السيف القاطع . لسان العرب / مادة : خذم .

(٣) شعر عمرو بن مَعْدِي كَرِب الزُّبَيْدِيّ : ١٧٤ / من بحر الكامل / تحقيق : مطاع الطرابيش / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / الطبعة الثانية / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١١ .

فقوله : " مجامع الأضغان " كناية عن موصوف ، وهو القلوب .

وأما الكناية التي يراد بها الدلالة على ثبوت أمر لأمر ، واختصاص صفة بموصوف ، أي الكناية عن النسبة ، فضابطها أن بصرح بالموصوف والصفة ، ولا يصرح بالنسبة بينهما ، ولكن يذكر مكانها نسبة أخرى تستلزمها[١] .

ومما مثّل به لذلك قول أبي نواس مادحًا :

فَما جازَهُ جُـودٌ ولا حَـلَّ دُونَهُ ولَكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ[٢]

يقول المؤلف في تعليقه على هذا البيت ، وبيان الكناية فيه : " أراد أن يبين أنه جواد ، فعمد في إثبات الجود له إلى طريق الكناية ، فنفى أن يكون الجود موزعًا بينه وبين غيره ، وأن يوجد بعيدًا عنه ، ثم ذكر أنه ملازم لجهته التي يصير إليها ، منتقل معه مهما انتقل "[٣] .

وكذلك قول زياد الأعجم في مدح عبد الله بن الحَشْرَج :

إنَّ السَّماحةَ والـمُرُوءَةَ والنَّدَى في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ[٤]

---

(١)المنهاج الواضح للبلاغة : ٣ / ٣٣٤ ، علم البيان في الدراسات البلاغية : ٢٦٨ ، علم البيان : ٢٥٠ .

(٢)ديوان أبي نواس : ٣٢٨ / من بحر الطويل / دار صادر / بيروت / بدون تاريخ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٢ .

(٣)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٢ .

(٤)شعر زياد الأعجم : ٤٩ / من بحر الكامل ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٢ .

أراد زياد أن يثبت هذه الصفات وتلك المعاني خلالًا لابن الحَشْرَج ، فترك أن يصرح بذلك فيقول : إن السماحة والمروءة والندى لمجموعة في ابن الحَشْرَج ، أو مقصورة عليه ، وعدل إلى الكناية ، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه ، والخاصة به ، عبارة عن كونها فيه .

التعريـــــض

لقد بيّن المؤلف مفهوم التعريض فقال : " وإذا كان الموصوف في الكناية غير مذكور ، سواء كانت من النوع الذي قصد فيه إفادة صفة ، وهو القسم الأول ، أو نسبة ، وهو القسم الأخير ، فالكناية تسمى تعريضًا ، كما تقول في نفي الإسلام عن رجل سيّئ الأخلاق : " المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الـمُسْلِمُونَ مِنْ لِسانِهِ ويَدِهِ "[1] ، فقد نفيت الإسلام عن موصوف لم يذكر في كلامك "[2] .

ويفهم من كلام المؤلف أن التعريض ضرب من الكناية ، ونوع من أنواعها ، والحق أن التعريض فنٌّ مستقل عنها ، يقول الشيخ / محمد علي الصبان في تعريف التعريض وبيان مفهومه : " التعريض هو اللفظ المستعمل في الموضوع له مع الإشارة إلى غيره من السياق ، فهما

---

(١)مسند الإمام أحمد بن حنبل : ١١ / ٦٦ / رقم : ٦٥١٥ / أحمد بن حنبل الشيباني / تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وآخرين / الطبعة الأولى / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٣ .

مقصودان ، لكن الموضوع له من نفس اللفظ ، والمُعَرَّض به من السياق ، فافترق عن الكناية "[١] .

فالكناية مستفادة من الألفاظ ، وحاصلة بها ، بيد أن التعريض مستفاد من السياق والمقام ، وحاصل من الموقف وقرائن الأحوال المصاحبة للمركبات إشارة وسياقًا لا استعمالًا ؛ ولذا فهو أكثر خفاء من الكناية ، الأمر الذي يجعله أدلّ على ذكاء المتكلم ، وحسن تصرفه[٢] ، هذا بالإضافة إلى أن المعنى الآخر في الكناية يرتبط بالمعنى الظاهر دون ارتباط بموقف محدد أو سياق خاص ، بينما المعنى المراد في التعريض عارض ، فلا يستفاد ولا يعرف إلا بمعرفة الموقف الخاص الذي قيل فيه الكلام[٣] .

ومما يؤكد مباينة التعريض للكناية ، وكذلك أيضًا للمجاز قول الشيخ / محمد علي الصبان : " إن الكناية بالنسبة إلى المكنيّ عنه لا تكون تعريضًا قطعًا ، وإلا لزم أن يكون المُعَرَّضُ قد اسْتُعْمِلَ اللفظ فيه ، وقد ظهر بطلانه "[٤] ، وقول الدكتور / محمد عبد الرحمن الكردي : " إن

---

(١)الرسالة البيانية : ٨١ ، ٨٢ .

(٢) علم البيان في الدراسات البلاغية : ٢٧٥ – ٢٧٨ .

(٣) التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية : ٢٢٣ / د/ شفيع السيد / دار غريب / القاهرة / الطبعة الأولى / ٢٠٠٦م .

(٤)الرسالة البيانية : ٨٣ ، ٨٤ .

التعريض هو المعنى المدلول عليه بالسياق دون اللفظ ، فليس بين المعنى المراد واللفظ علاقة مشابهة أو لزوم ، فما فُهِمَ بواسطة السياق والقرائن هو التعريض "[١] .

ولعل الخلط بين الكناية والتعريض ، وعدم التفريق بينهما هو ما دعا ابن الأثير أن يقول عن التعريض والفرق بينه وبين الكناية : " وقد تكلم علماء البيان فيه ، فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ، ولم يفرقوا بينهما ، ولا حَدّوا كلًّا منهما بحد يفصله عن صاحبه ، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر ، وأدخلوا أحدهما في الآخر "[٢] ، ثم عرف التعريض مفرقًا بينه وبين الكناية بقوله : " وأما التعريض فهو اللفظ الدالّ على الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي ... واعلم أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معًا ، فتأتي على هذا تارة ، وعلى هذا تارة ، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب ، ولا يأتي في اللفظ المفرد ألبَتّة ، والدليل على ذلك أنه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز ، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة،

---

(١)نظرات في البيان : ٢٧٠ / مطبعة السعادة / الطبعة الثالثة / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .

(٢)المثل السائر : ٢ / ١٨٠ / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / بيروت / ١٤٢٠ هـ ، وينظر : الأقصى القريب في علم البيان : ٧٢ / التنوخي / مطبعة السعادة / ١٣٢٧ هـ .

وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد ، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب "[١] .

ويؤيد ما ذهب إليه ابن الأثير في مفهوم التعريض قول سعد الدين التفتازاني في تعريفه له : " والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي ، بل من جهة التلويح والإشارة ، فيختص باللفظ المركب "[٢] .

ويرى الشيخ / عبد المتعال الصعيدي أن التعريض قد يجتمع مع الحقيقة أو المجاز أو الكناية ، ولكن يفرق بينه وبينها أن دلالة الثلاثة لفظية ، أما دلالة التعريض فهي غير لفظية ، حيث إنه إمالة الكلام إلى عُرْض يدل على المقصود[٣] ؛ ولذا فدلالة التعريض سياقية غير لفظية ، ولا يمكن وصفها بأنها حقيقة ، أو مجاز ، أو كناية ؛ لأن ما يوصف بذلك هو الدلالات اللفظية[٤] .

---

(١)المثل السائر : ٢ / ١٨٦ .

(٢) المطول : ٦٣٧ .

(٣)بغية الإيضاح : ٣ / ٥٥١ / مكتبة المعارف / الرياض / الطبعة السابعة عشرة / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م .

(٤)التعريض في القرآن الكريم : ٤١ ، ٤٢ / د / إبراهيم الخولي / دار البصائر / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

وبناء على ما سبق يتضح ويتأكد لنا أن التعريض فن بياني مستقل ، وليس ضربًا من الكناية كما فهم من كلام المؤلف ؛ لأن دلالته لا تستفاد من اللفظ ، وإنما تستفاد من المقام والسياق وقرائن الأحوال ، فهو – كما قال الدكتور / علي البدري – : " المعنى الحاصل عند اللفظ لا به "[١] .

التلويح ، والرمز ، والإشارة والإيماء

وبعد أن ذكر المؤلف أقسام الكناية باعتبار المكني عنه ، ذكر لها هنا أقسامًا أُخَر ، ولكن باعتبار آخر ، فذكر نقلًا عن السكاكي بتصرف أنها تنقسم باعتبار قلة الوسائط وكثرتها ، وباعتبار وضوحها وخفائها إلى ثلاثة أقسام ، يقول : " هذا ، والكناية التي ليست تعريضًا إذا كثرت الوسائط فيها فهي تلويح ، وإن كانت قليلة ، ولكنها خفية ، فهي الرمز، وإن قلت من غير خفاء فهي الإيماء والإشارة "[٢] .

ثم مثّل لكل قسم من هذه الأقسام بطائفة من الأمثلة مع التعليق وبيان الكناية في بعضها ، ولكن تمثيله قد ورد على غير ترتيب ذكره لهذه الأقسام ، حيث مثّل أولًا للإشارة والإيماء ، ثم ثانيًا للتلويح ، ثم ثالثًا للرمز .

---

(١) علم البيان في الدراسات البلاغية : ٢٧٥ .

(٢)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٣ ، ١١٤ ، وينظر : مفتاح العلوم : ٤١١ .

ومما مثّل به للإشارة والإيماء – وهو القسم الذي قلت وسائطه من غير خفاء – قول أبي تمام :

أَبَيْنَ فَما يَزُرْنَ سِوَى كَرِيمٍ وحَسْبُكَ أَنْ يَزُرْنَ أَبا سَعِيدِ[١]

ثم علق على هذا المثال بقوله : " أراد أن يفيد ثبوت الكرم لأبي سعيد ، فجاء بهذه الكناية قريبة التناول ، قليلة الخفاء والوسائط ، إذ ليس بعد قوله : " وحَسْبُكَ أَنْ يَزُرْنَ أَبا سَعِيد " إلا أنه كريم "[٢] .

فكنى أبو تمام عن نسبة الكرم لأبي سعيد بزيارتهن له ، وإبائهن زيارة غير الكريم ، وليس هناك وسائط بين المكني به والمكني عنه .

وقول البحتري :

أَوَما رَأَيْتَ الـمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ[٣]

حيث كنى البحتري عن نسبة المجد إلى أبي طلحة بإلقاء المجد رحله فيهم ، وعدم تحوله عنهم ، والتلازم هنا واضح بين المكني به والمكني عنه ؛ إذ يلزم من إلقاء المجد رحله في آل طلحة بلا تحول أن يكون محله

---

(١) ديوان أبي تمام : ٤ / ٦٣٧ / من بحر الوافر ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٤ .

(٢) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٤ .

(٣)ديوان البحتري : ٣ / ١٧٤٩ / من بحر الكامل ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٥ .

والموصوف به آل طلحة ، فالكناية هنا ظاهرة ، وليس فيها سوى واسطة واحدة واضحة .

ومما مثّل به للتلويح – وهو القسم الذي كثرت فيه الوسائط – قول إبراهيم بن هَرْمة :

لا أُمْتِعُ العُوذَ[١] بالفِصالِ[٢] ولا أَبْتاعُ إِلّا قَرِيبةَ الأَجَلِ[٣]

ثم نقل عن السكاكي قوله في تعليقه على هذا البيت : " دلّ بقوله : " لا أُمْتِعُ العُوذَ بالفِصالِ " على أنه لا يبقي لها فصالها ، فينتفع بها من جهة استئناسها ، وحصول الفرح الطبيعي لها في مشاهدتها إياها ، وما تستملح من حركاتها لديها ... ودلّ بمعنى أنه لا يبقيها أنه ينحرها ، ودلّ بمعنى نحرها على أنه يصرفها إلى قرى الضيفان ، وكذا دلّ بقوله : " قَرِيبةَ الأَجَلِ " على أنها لا تلبث عنده حية ، ودلّ بذلك على أنه ينحرها ، ثم دلّ بنحرها على معنى أُضِيفُ "[٤] ، ففي كل شطر من

---

(١) العُوذ : جمع عائذ ، وهي الناقة حديثة النتاج إلى خمسَ عشرةَ أو نحوها . لسان العرب ، القاموس المحيط : مادة : عوذ .

(٢) الفِصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه . السابق : مادة : فصل .

(٣) ديوان إبراهيم بن هَرْمة : ١٨٣ / من بحر المنسرح / تحقيق : محمد جبار المعيبد / مطبعة الآداب في النجف الأشرف / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٥ .

(٤) مفتاح العلوم : ٤٠٧ ، أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٥ .

شطري البيت كناية عن الكرم والجود ، وتوصل الشاعر إلى المعنى الذي قصده بطريق بعيد ووسائط متعددة وكثيرة .

ومما مثّل به أيضًا للتلويح قولهم في الكناية عن رجل مضياف : " فلان كثير الرماد " ؛ لينتقل من كثرة الرماد إلى ما يلزمه ، وهو كثرة الجمر ، ثم من ذلك إلى ما يلزمه ، وهو كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ثم من ذلك إلى لازمه ، وهو كثرة الأكل ، ومنه إلى لازمه ، وهو كثرة الضيوف ، ومنه إلى لازمه وهو أنه مضياف كريم[١] .

ومما مثّل به للرمز – وهو القسم الذي قلت وسائطه مع خفاء – قولهم في الكناية عن البلادة والبَلَه : " فلان عريض القفا " فلزوم البلادة والبلاهة لعرض القفا أمر خفيّ لا يعرفه كثير من الناس ، وعلى نفس الشاكلة أيضًا في الكناية عن البلادة والبَلَه كذلك قولهم : " فلان عريض الوساد " ؛ لينتقل منه إلى عرض القفا ، ومنه إلى البلادة والبَلَه ، فالواسطة بين المكني به والمكني عنه شيء واحد ، لكنه لازم خفي[٢] .

وألحظ هنا في حديث المؤلف عن الكناية أنه كعادته ومنهجه ترك بعض تقسيمات الكناية ؛ لأنها قد تفهم وتستنبط مما ذكر ، مثل تقسيم الكناية باعتبار حالها إلى بعيدة ، وقريبة ، وهذا التقسيم قد يفهم ويستنبط من تقسيمها باعتبار قلة الوسائط وكثرتها ، وباعتبار وضوحها وخفائها إلى تلويح ، ورمز ، وإشارة وإيماء ، فالكناية البعيدة هي ما كان

---

(١)أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ١١٥ ، ١١٦ .

(٢)السابق : ١١٦ .

الانتقال فيها من المعنى المكني به إلى المعنى المكني عنه بواسطة أو عدة وسائط ، والكناية القريبة هي ما كان الانتقال فيها من المعنى المكني به إلى المعنى المكني عنه بلا واسطة .

كما ترك كذلك تقسيم الكناية باعتبار حالها إلى حسنة ، وقبيحة ، والحسنة هي ما أدت المراد منها دون أن تشتمل على عيب يشينها ، والقبيحة هي التي لم تؤد المراد منها بأن دلت على غير المقصود ، أو كانت دلالتها غامضة لا تفهم ، أو بُنِيَتْ على ما يشعر بالشَّيْن والفجور[1] ، ولكن هذا التقسيم يرجع فيه إلى الذوق والإدراك ، وهما أمران نسبيان يختلفان من إنسان لآخر ، ومن عصر لعصر ، ومن مصر لمصر ، ومرجعهما غالبًا هو العرف والعادة .

لكن المؤلف لم يترك هذا التقسيم أو غيره من التقسيمات إلا بناء على المنهج الذي رسمه لنفسه واتبعه ، وهو أنه – كما ذكر قبل ذلك في باب التشبيه[2] – لم يقسم إلا حيث توجد الفائدة من التقسيم ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يُرِدْ من التقسيمات التي ذكرها الاستقصاء والاستيعاب والحصر ، وإنما أراد ضرب المثل تعليمًا وتدريبًا ، ويضاف إلى هذا وغيره ما اعتذر به المؤلف عن الإطالة ، وهو قرب موعد سفره إلى بلاد الإنجليز ، فجزاه الله – ﷻ – خير الجزاء ، وحسب القلادة ما أحاط بالعنق .

---

(١) أفنان البيان : ٣٦٠ – ٣٦٢ / د / الشحات محمد أبو ستيت / مطبعة التركي / طنطا / ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م .

(٢) أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه : ٨٠ – ٨٢ .

الخاتمـــــــة

وبعد هذه الجولة الماتعة ، وتلك التطوافة الشائقة التي طَوَّفْتُ فيها مع عَلَم من أعلام تجديد البلاغة العربية وتطويرها ، وذلك من خلال كتابة الرائع " أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه " الذي يعد بمثابة حلقة وصل بين ماضي البلاغة المزدهر وحاضرها المأمول ازدهاره وتطويره ، فقد تبين لي المنزلة التي يستحق أن يتبوأها ذلك الكتاب من عِقْد درر البلاغة العربية التي استطاعت أن تظهر إعجاز القرآن الكريم .

وفي خاتمة هذا البحث الذي سرت فيه مع هذا الكتاب بالعرض والدراسة والمناقشة والنقد ، ولم آل في ذلك جهدًا ، ولم أدخر وسعًا ، قد تبيّن لي بعض النتائج والتوصيات التي أسفر عنها ذلك البحث ، ومن أهمها ما يلي :

١- إطالة المؤلف في الدراسة النظرية التاريخية التي تحدث فيها عن اللغة ، ونشأة علومها ، ونشأة البيان وتطوره ، حيث استغرق في ذلك ما يزيد عن نصف الكتاب ، وذلك من صفحة ثلاث إلى منتصف صفحة تسع وستين ، وذلك في مباحثه التمهيدية والبابين الأول والثاني ، وكان عليه أن يختصر ، ويكفيه فيه خمس عشرة صفحة ، ويعطي أولوية جهده لمباحث علم البيان .

٢- عدم مطابقة بعض عناوين الكتاب مع المباحث التي تنطوي تحتها ، وذلك مثل عنواني البابين الأول والثاني ، فقد جاء الباب الأول

بعنوان " مجمل المذاهب في إعجاز القرآن " ، وذكر فيه أبرز المذاهب في إعجاز القرآن الكريم ، ثم تحدث بعد ذلك في الباب نفسه عن فائدة علوم البلاغة ، وأقدميتها ، وتدوينها ، وأبرز أعلامها كالجاحظ وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري والسكاكي والخطيب وبعض أعلام مدرسته ، وذلك لا يدخل تحت عنوان هذا الباب ، وجاء الباب الثاني بعنوان " تعريف كلٍّ من علمي المعاني والبيان " ، وقد عرّف فيه بهذين العلمين ، ثم استطرد بالحديث بعد ذلك ، فتحدث عن المذاهب في جهات حسن الكلام ، وأطال في الحديث عن المذهب الثالث ، وهو " النَّظْم " الذي تبناه عبد القاهر، وذلك أمر بعيد العلاقة عن تعريف علمي المعاني والبيان .

٣- الاضطراب في حديث المؤلف عن علاقات المجاز المرسل ، حيث نادى – وهو مصيب فيما نادى به – بذكر بعضها فقط على سبيل التمثيل لا الحصر ، ولكنه أطال في ذكر هذه العلاقات حتى لا يُظَنّ – كما ذكر – النقص بكتابه في إغفالها ، فذكر منها تسع عشرة علاقة كان يمكن تقليصها واختصارها برد بعضها إلى بعض ، هذا بالإضافة إلى أنه كان أحيانًا يذكر اسم العلاقة ، وأحيانًا أخرى يكتفي بذكر مفهومها[1] ، وكان الأولى به والأجدر أن يقتصر على أبرزها وأشهرها ، ويركز جهده في الكشف عن أسرارها ولطائفها .

---

(١)السابق : ٨٩ – ٩٣ .

٤- الاضطراب في ترتيب مباحث الكتاب ، حيث إنه قد تحدث عن الاستعارة وأقسامها في الباب السادس ، ثم جاء في نهاية الكتاب بعد الباب السابع ، وهو الباب الأخير ، وهو بعنوان " الكناية " ، وتحدث تحت عنوان " الاستعارة بالكناية " عن آراء البلاغيين في مفهوم الاستعارة المكنية ، وتحدث كذلك عن الاستعارة التخييلية عند السكاكي ، والأصل أن ينقل ذلك إلى الباب السادس الذي تحدث فيه عن الاستعارة .

٥- عدم التفاته في حديثه عن نشأة البيان وتطوره إلى بعض الكتب التي أسهمت بدور كبير وشكل ملحوظ في ذلك الأمر ، ومن ذلك كتاب " البديع " لعبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦ هـ) ، و " كتاب الصناعتين " لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) ، و " المثل السائر " لابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) ، و " التبيان في علم البيان " لابن الزملكاني (ت ٦٥١ هـ) ، و " الأقصى القريب في علم البيان " للتنوخي (ت ٦٩٢ هـ) ، و " الطراز " للعلوي (ت ٧٤٥ هـ)، ولعله لو التفت إلي هذه الكتب ، لكان له فيها رأي معتبر ، ورؤية مفيدة في ذلك الشأن .

٦- كذلك لم يشر لأحد من أعلام البلاغة ممن سبقوه في العصر الحديث ، والذين كانت لهم جهود وإسهامات طيبة في خدمة علم البيان إلا لواحد فقط ، وهو الشيخ / علي صقر صاحب كتاب " شَرَك الآمل

لصيد شوارد المسائل " ، ولم أعثر عليه ، في حين أنه سبقه بمؤلفاتهم ممن كانوا في عصره كثير ، مثل الشيخ / حسين المرصفي (ت ١٨٨٩م) بكتابه " الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" والشيخ / محمد على البسيوني البيبانى (ت ١٨٩٢م) بكتابه (حسن الصنيع في المعاني والبيان والبديع) ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يلتفت إلى الشيخ / على صقر في كتابه الآخر " النظام البديع في المعاني والبيان والبديع " الذي طبع بالمطبعة الحسينية سنة (١٣٢٧ ه) ، ولهؤلاء جهود وإسهامات طيبة في خدمة علم البيان .

٧- وجود الأمانة العلمية عند المؤلف في نسبة الآراء إلى أصحابها ، ومما يؤيد ذلك ما ذكره في سبب تسمية علم المعني بذلك الاسم ، وكذلك تسمية علم البيان[١] ، وذلك ما أكده الدكتور / إبراهيم مدكور بقوله : " ويكاد تأليفه أن يكون مجرد رواية خالصة ، وإن بدت منه إشارة أو ملاحظة ، رَجَّحَ أن وقف عليها في قراءاته ، وكأنما يعزّ عليه أن يعزو شيئًا إلى نفسه "[٢] .

٨- هذا الكتاب يعد محاولة جادة لتجديد البلاغة العربية وتطويرها ، وربطها بماضيها المزدهر ، حيث اعتمد فيه المؤلف على عبد القاهر في كتابيه " أسرار البلاغة " و " دلائل الإعجاز " الذي بلغ

---

(١) السابق : ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) مع الخالدين : ١٣٩ .

بالبلاغة فيهما درجة عالية من النضج والازدهار ، وهنا تحضرني شهادة الدكتور / زكي مبارك على هذا الكتاب وصاحبه - وهو أحد تلاميذ الشيخ / علي عبد الرازق الذين تلقوا عنه دروسه في الجامع الأزهر - حيث يقول : " الأستاذ الشيخ / علي عبد الرازق رجل ممتاز من بين رجال هذا العصر، وقد تلقينا عنه دروس الأدب والبيان في الأزهر منذ اثني عشر عامًا ، وأماليه في علم البيان دليل على عقليته النادرة. ولو مضى في التأليف لأصبح قليل الأمثال "[1] ؛ ولذا أوصي الباحثين بالرجوع إلى هذا الكتاب ، والاستفادة منه ، كما أوصيهم بأن يولوا وجوههم شطر تراث الأجداد في العصر الحديث لإبرازه واستخراج كنوزه كما فعلوا مع تراث الأجداد القدامى في العصور السابقة ، ففي كل عصر رجال وأعلام ونوابغ .

٩- كما أوصي بتحقيق هذا الكتاب تحقيقًا جيدًا يظهره في صورته اللائقة به ، وطَبْعه طبعة حديثة خالية من الأخطاء ، وإبرازه لباحثي البلاغة في صورة قشيبة ؛ وذلك لأهميته ، حيث انطوى على آراء وأفكار تخدم البحث البلاغي ، وتدفع به إلى الازدهار والتجديد والتطور .

---

(١) الأخلاق عند الغزالي : ٣٤٧ / مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة / القاهرة / بدون تاريخ .

١٠- كما أوصي بعدم الإكثار من التقسيمات في الفنون البلاغية كما فعل المؤلف مع مباحث فنون البيان ؛ لأن الصورة البيانية ، وقيمة الأساليب البلاغية يظهر جمالها أكثر في تآزرها وتعاضدها وتضامّها.

وفي نهاية هذا البحث أرجو أن يكون ما بذلته فيه من جهد شفيعًا فيما وقع فيه من زلل ، أو لحقه من قصور أو خلل ، وحسبي أنني اجتهدت راجيًا ثواب المجتهد أصاب أو أخطأ ، وأشكر الله - ﷻ - على مَنّه وعونه وتوفيقه ، وأسأله - ﷻ - إقالة العثرات ، وغفران الزلات ، وأن يجعل هذا العمل صالحًا ، ويجعل قصدي به وجهه خالصًا ، كما آمل أن يلقى ذلك الجهد القبول من الله - ﷻ - أولًا ، ثم ممن يقوم من العلماء الأجلاء بتحكيمه ثانيًا ، ولا أدعي له الكمال ، فالكمال المطلق لا يكون إلا لله - ﷻ - وحده ، وكُلُّ بني آدم خَطّاء ، والعصمة لا تكون إلا لنبيّ ، وحسب المرء أن ترجح كفّة حسناته على كفّة سيئاته ، ولله در القائل : [1] وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

---

(١) روي هذا البيتان منسوبين للإمام الشافعي ، ولم أعثر عليهما في ديوانه ، وهما موجودان في شبكة المعلومات الدولية " الانترنت " / موقع شبكة الفصيح / من بحر البسيط .

ثَبَت المصادر والمراجع

١ - أحمد حسن الزيات بين البلاغة والنقد الأدبي / د / محمد رجب البيومي / دار الأصالة / الرياض / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

٢ - الأخلاق عند الغزالي / د / زكي مبارك / مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة / القاهرة / بدون تاريخ .

٣ - أساليب البيان والصورة القرآنية / د / محمد إبراهيم شادي / دار والي الإسلامية / المنصورة / الطبعة الأولى / ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م .

٤ - أسرار البلاغة / عبد القاهر الجرجاني / تحقيق : محمود محمد شاكر / مطبعة المدني / القاهرة ، دار المدني / جدة / الطبعة الأولى / ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م .

٥ - الأطول / عصام الدين بن عربشاه / تحقيق : د / عبد الحميد هنداوي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م .

٦ - الأعلام / خير الدين الزركلي / دار العلم للملايين / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة عشرة / ٢٠٠٢م .

٧ - الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان / أحمد محمد الحجار / ١٩٧٣م .

٨ - أفنان البيان / د / الشحات محمد أبو ستيت / مطبعة التركي / طنطا / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .

٩ - الأقصى القريب في علم البيان / التنوخي / مطبعة السعادة / ١٣٢٧هـ.

١٠ - أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه / الشيخ / علي عبد الرازق / مطبعة مقداد / التابعة لمكتبة النيل / مصر / ١٣٣٠ هـ .

١١ - أمالي المرتضى / الشريف المرتضى / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتاب العربي / الطبعة الأولى / ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م .

١٢ - أهم الكتب التي أثرت في فكر الأمة في القرنين التاسع عشر والعشرين/ عبد الحميد أحمد أبو سليمان ، وآخرون / دار الكلمة / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٢٨ هـ - ٢٠١٧م .

١٣ - بغية الإيضاح / عبد المتعال الصعيدي / مكتبة المعارف / الرياض / الطبعة السابعة عشرة / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م .

١٤ - البلاغة العربية / د / علي عشري زايد / مكتبة الآداب / القاهرة / الطبعة العاشرة / ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧م .

١٥ - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية / د / محمد أبو موسى / مكتبة وهبة / القاهرة / الطبعة الثانية / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٦ - البيان العربي / د / بدوي طبانة / مكتبة الأنجلو المصرية / القاهرة / الطبعة السادسة / ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م .

١٧ - البيان والتبيين / الجاحظ / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / الطبعة السابعة / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .

١٨ - تاريخ الأدب العربي / أحمد حسن الزيات / دار نهضة مصر / الفجالة / القاهرة / بدون تاريخ .

١٩ - التصوير البياني / د / حفني محمد شرف / مكتبة الشباب / الطبعة الثانية / بدون تاريخ .

٢٠ - التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية / د / شفيع السيد / دار غريب / القاهرة / الطبعة الأولى / ٢٠٠٦م .

٢١ - التعريض في القرآن الكريم / د / إبراهيم الخولي / دار البصائر / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

٢٢ - جواهر البلاغة / أحمد الهاشمي / تحقيق : د / يوسف الصميلي / المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

٢٣ - حاشية الدسوقي على مختصر السعد / محمد بن عرفة الدسوقي / ضمن شروح التلخيص / دار السرور / بيروت / لبنان / بدون تاريخ .

٢٤ - الحاشية على المطول / السيد الشريف الجرجاني / تحقيق : د / رشيد أعرضي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م .

٢٥ - الحق المر / محمد الغزالي / نهضة مصر / الطبعة الأولى / ٢٠٠٥م .

٢٦ - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي / د / عبد العال سالم مكرم / مؤسسة الرسالة / بيروت / الطبعة الثانية / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

٢٧ - دلائل الإعجاز / عبد القاهر الجرجاني / تحقيق : محمود محمد شاكر / مطبعة المدني / القاهرة ، دار المدني / جدة / الطبعة الثالثة / ١٣١٤ هـ - ١٩٩٢م .

٢٨ - ديوان إبراهيم بن هَرْمة / تحقيق : محمد جبار المعيبد / مطبعة الآداب في النجف الأشرف / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م .

٢٩ - ديوان امرئ القيس / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف/ القاهرة / الطبعة الخامسة / بدون تاريخ .

٣٠ - ديوان البحتري / تحقيق : حسن كامل الصيرفي / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثالثة / بدون تاريخ .

٣١ - ديوان بشار بن برد / شرح الشيخ : محمد الطاهر ابن عاشور / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة / ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠م .

٣٢ - ديوان أبي تمام / بشرح الخطيب التبريزي / تحقيق : د / محمد عبده عزّام / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الرابعة / بدون تاريخ .

٣٣ - ديوان حافظ إبراهيم / تحقيق : أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الأبياري / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثالثة / ١٩٨٧م .

٣٤ - ديوان ابن خفاجة / تحقيق : د / عمر فاروق الطبّاع / دار القلم / بيروت / لبنان / بدون تاريخ .

٣٥ - ديوان أبي دُواد - بتسهيل الهمزة كما ضبطه محققاه - الإيادي / تحقيق : د / أنور محمود الصالحي ، د / أحمد هاشم السامرّائي / دار العصماء / دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م .

٣٦ - ديوان زهير بن أبي سُلْمى / شرح وتحقيق : حمدُو طمّاس / دار المعرفة / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م .

٣٧ - ديوان الصَّنَوْبَريّ / تحقيق : د / إحسان عباس / دار صادر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٩٩٨م .

٣٨ - ديوان الفرزدق / تحقيق : علي فاعور / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٣٩ - ديوان كثير عزة / تحقيق : د / إحسان عباس / دار الثقافة / بيروت / لبنان / ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .

٤٠ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري / دار صادر / بيروت / بدون تاريخ .

٤١ - ديوان المتنبي / دار بيروت / بيروت / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

٤٢ - ديوان المُرَقِّشَيْنِ / تحقيق : كارين صادر / دار صادر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٩٩٨م .

٤٣ - ديوان أبي نواس / دار صادر / بيروت / بدون تاريخ .

٤٤ - رؤية جديدة في نشأة النحو العربي / د / صباح عبد الله محمد بافضل / مكتبة التوبة / الرياض / المملكة العربية السعودية ، مكتبة العزيزية

/ الدمام / المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .

٤٥ - الرسالة البيانية / محمد علي الصبان / تحقيق : د / مهدي أسعد عرار / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ٢٠٠٥ هـ - ١٤٢٦م .

٤٦ - زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع / أحمد الحملاوي / المطبعة الكبرى الأميرية / بولاق مصر المحمية / الطبعة الأولى / ١٤٢٣ هـ - ١٩٠٥م .

٤٧ - السحر الحلال في الحكم والأمثال / أحمد إبراهيم الهاشمي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / بدون تاريخ .

٤٨ - شرح ديوان عنترة / الخطيب التبريزي / تحقيق : مجيد طراد / دار الكتاب العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م .

٤٩ - شعر زياد الأَعْجَم / جمع وتحقيق ودراسة : د / يوسف حسين بكار / دار المسيرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

٥٠ - شعر عمرو بن مَعْدِي كَرِب الزُّبَيْدِيّ / تحقيق : مطاع الطرابيش / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / الطبعة الثانية / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .

٥١ - الشعر والشعراء / لابن قتيبة / تحقيق : أحمد محمد شاكر / دار الحديث / القاهرة / بدون تاريخ .

٥٢ - الشوقيات / أحمد شوقي / دار الفكر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م .

٥٣ - ضحى الإسلام / أحمد أمين / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة / مكتبة الأسرة / ١٩٩٨م .

٥٤ - علم البيان / د / بسيوني عبد الفتاح فيّود / مؤسسة المختار / القاهرة، دار المعالم الثقافية / الأحساء / المملكة العربية السعودية / الطبعة الثانية / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .

٥٥ - علم البيان في الدراسات البلاغية / د / علي البدري / دار الكتاب الجامعي / القاهرة / الطبعة الثانية / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

٥٦ - علوم البلاغة / أحمد مصطفى المراغي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الثالثة / ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م .

٥٧ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده / ابن رشيق القيرواني / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الجيل / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

٥٨ - القاموس المحيط / للفيروزآبادي / دار الفكر / بيروت / لبنان / ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

٥٩ - الكامل في اللغة والأدب / المبرد / تحقيق : د / محمد أحمد الدالي / مؤسسة الرسالة / بيوت / لبنان / الطبعة الثالثة / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م .

٦٠ - كتاب الصناعتين / أبو هلال العسكري / تحقيق : علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتب العربية / الطبعة الأولى / ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢م .

٦١ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال / الهندي / تحقيق : صفوة السقا ، بكري حياني / مؤسسة الرسالة / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

٦٢- المثل السائر / ابن الأثير / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / بيروت / ١٤٢٠ هـ .

٦٣- مجلة كلية الآداب / جامعة المنصورة / المجلد العاشر / ديسمبر / ١٩٤٨م .

٦٤- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا / د / محمد مهدي علام / الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية / القاهرة / ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦م .

٦٥- المختار / عبد العزيز البشري / مطبعة المعارف / بدون تاريخ .

٦٦- مختصر السعد / سعد الدين التفتازاني / ضمن شروح التلخيص / دار السرور / بيروت / لبنان / بدون تاريخ .

٦٧- المدارس النحوية / د / شوقي ضيف / دار المعارف / القاهرة / الطبعة السابعة / بدون تاريخ .

٦٨- المدخل إلى دراسة البلاغة العربية / د / السيد أحمد خليل / دار النهضة العربية / بيروت / لبنان/ ١٩٦٨م.

٦٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل / أحمد بن حنبل الشيباني / تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وآخرين / الطبعة الأولى / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م .

٧٠ - مصارع العشاق / السراج القاري البغدادي / دار صادر / بيروت / بدون تاريخ .

٧١- المصباح في المعاني والبيان والبديع / بدر الدين بن مالك / مكتبة الآداب / القاهرة / تحقيق : د / حسني عبد الجليل يوسف / بدون تاريخ .

٧٢- المطول / سعد الدين التفتازاني / تحقيق : د / عبد الحميد هنداوي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الثالثة / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م .

٧٣ – مع الخالدين / د / إبراهيم مدكـور / الهيئة العـامة لشئون المطابع الأميرية / القاهرة / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

٧٤ - معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة / مؤسسة الرسالة / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م .

٧٥ - معركة الإسلام وأصول الحكم / د / محمد عمارة / دار الشروق / القاهرة / الطبعة الثانية / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م .

٧٦ - المغني / لابن قدامة / تحقيق : د / عبد الله عبد المحسن التركي ، د / عبد الفتاح محمد الحلو / دار عالم الكتب / الرياض / المملكة العربية السعودية / الطبعة الثالثة / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م .

٧٧ - مفتاح العلوم / السكاكي / تحقيق : نعيم زرزور / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٧٨ - المقدمة / ابن خلدون / تحقيق : عبد الله محمد درويش / دار البلخي / دمشق ، مكتب الهداية / دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

٧٩ - من أعلام العصر / د / محمد رجب البيومي / الدار المصرية اللبنانية / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .

٨٠ - المنهاج الواضح للبلاغة / حامد عوني / المكتبة الأزهرية للتراث / بدون تاريخ .

٨١ - موجز البلاغة / محمد الطاهر ابن عاشور / المطبعة التونسية / الطبعة الأولى / بدون تاريخ .

٨٢ - موسوعة أعلام الفكر الإسلامي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / وزارة الأوقاف / القاهرة / جمهورية مصر العربية / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

٨٣ - نظرات في البيان / د / محمد عبد الرحمن الكردي / مطبعة السعادة / الطبعة الثالثة / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .

٨٤ - نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة / الشيخ / محمد طنطاوي / تحقيق : سعيد محمد اللَّحّام / عالم الكتب / بيروت / لبنان / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م .

٨٥ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز / فخر الدين الرازي / تحقيق : د / نصر الله حاجي مفتي أوغلي / دار صادر / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م .

فهرس الموضوعـات

المقدمة	٦٨٥
التمهيد	٦٩٣
ثانيًا – مقدمة المؤلف ومباحثه التمهيدية	٦٩٣
نشأة علوم اللغة	٧٠٤
علم النحو والصرف	٧٠٤
علم الأدب	٧٠٧
علم العروض	٧٠٩
الباب الأول : مجمل المذاهب في إعجاز القرآن	٧١١
نشأة علم البلاغة وتطوره	٧١٣
الباب الثاني : تعريف كلٍّ من علمي المعاني والبيان	٧٣٠
المذاهب في جهات حسن الكلام	٧٣٢
علم البلاغة على مذهب عبد القاهر	٧٤٢
طريقة السكاكي في علم البلاغة	٧٤٣
علم البيان واسمه	٧٤٧
الباب الثالث : علم البيان	٧٥٣
الباب الرابع : التشبيه	٧٥٧
أقسام التشبيه	٧٦٠
الباب الخامس : الحقيقة والمجاز	٧٧٤
علاقات المجاز المرسل	٧٧٧

الباب السادس : الاستعارة	٧٩١
أقسام الاستعارة	٧٩٢
الاستعارة التمثيلية	٨٠٦
الباب السابع : الكناية	٨١٤
أقسام الكناية	٨١٦
الخاتمة	٨٢٩
ثَـبَـت الـمـصادر والمراجع	٨٣٥
فهرس الموضوعات	٨٤٨